الهيئة الوطنية للمفقودين
والمخفيين قسراً لبنان

National Commission for the Missing
and Forcibly Disappeared Lebanon

إستراتيجية 2020-2025

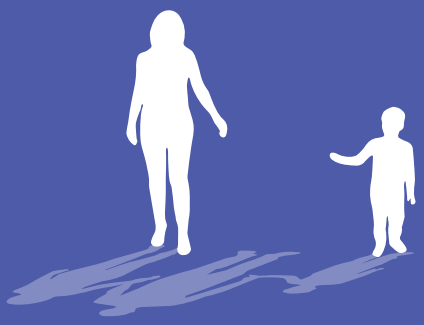

الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً في لبنان

National Commission for the Missing and Forcibly Disappeared – Lebanon

الخطة الإستراتيجية 2020-2025

إهداء

المقدمة 4

تقرير 2020 8

تقرير 2021 12

تقرير 2022 18

تقرير 2023 22

تقرير 2024 26

تقرير 2025 34

الخاتمة 46

المرفقات 48

المقـــــدمة

يغطّي هذا التقرير خمس سنوات انقضت على تشكيل الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا (بين تمّوز 2020 وتمّوز 2025)، حيث عملت في ظروف صعبة في السنتَين الأولى والثانية اللّتين أعقبتا تشكيلها، والتي لم تحلّ دون البدء بالعمل التأسيسي بما توفّر من إمكانيّات. وكانت هناك انطلاقة ثانية بعد تعيين بدلاء عن الأعضاء المستقيلين واستقرار الهيئة على تشكيلها الحالي بثمانية أعضاء بتاريخ 2022/10/17. مع بقاء الشغور في منصب قاضيَين متقاعدَين ليكتمل عقد الهيئة وفقًا للقانون 2018/105.

أدّى هذا الوضع إلى تعذّر إعداد ونشر تقارير سنويّة في مواعيدها المفترضة، واضطرّت الهيئة إلى جعل التقرير الأوّل جامعًا للسنوات الخمسة الممتدّة بين 2020 و2025 على النحو الذي يعرضه التقرير الذي بين أيديكم. ولا يزال أمام الهيئة بتشكيلها الحالي حتّى 3 تمّوز 2025 لتنقضي ولايتها الأصليّة فتقوم حينها بتسليم محصّلة عملها إلى الهيئة بعد تعيين الأعضاء الجدد وانتخاب رئيس جديد للهيئة، وفق ما ينصّ عليه القانون 2018/105 والنظام الداخلي للهيئة. حينها فقط يمكن اعتبار أنّ الهيئة أنجزت المهمّة التي انتُدبت لها، دون أن يعني ذلك أنّ الأعضاء سيتوقّفون عن العمل من أجل قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا من مواقع أخرى.

كان مقرّرًا أن يُعلن عن هذا التقرير في مؤتمر صحفي تعقده الهيئة في نهاية 2024، وقد حالت دون ذلك الحرب التي شنّها العدو الإسرائيلي على لبنان، والتي لا تزال مستمرة. إلّا أنّ ذلك لن يحول دون قيامنا بواجبنا ومهامنا كهيئة، ونشر التقرير وإطلاقه بالطرق المتناسبة مع الظروف في أقرب فرصة ممكنة.

يتوقّف التقرير عند أحداث تعاملت معها الهيئة الوطنيّة وأعمال قامت بها في سياقات خاصّة أثيرت في كنفها. وخاصّةً اكتشاف رفات في قرية مدوخا في البقاع الغربي في شهر آب من عام 2023، وإعادة طرح ملف المفقودين في سوريا على أثر الحراك الأممي المتعلق بالمفقودين في سوريا بناءً على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيّما قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة رقم 301/77 الصادر بتاريخ 2023/6/29. وقامت الهيئة بمتابعة هذا الملف بشكل دقيق بعد سقوط النظام السوري وتحرير المعتقلين من السجون السوريّة. كما تابعت حالات الفقدان الجديدة على إثر الحرب الإسرائيليّة على لبنان في نهاية العام 2024، وغيرها من التجارب والمواقف التي تطال بشكل مباشر أو غير مباشر مهام وولاية الهيئة الوطنيّة.

اعتمد التقرير التسلسل الزمني بحيث يتم التعويض جزئيًا عن عدم القدرة على نشر التقارير السنويّة في مواعيدها المفترضة، حيث تمّ عرض أعمال الهيئة والمشكلات التي واجهتها والمهام التي حققتها في كل سنة على حدة. كما أنّ التقرير خصّص ملحقًا خاصًا للجانب الماليّ حيث عرض موازنات السنوات المشمولة بالتقرير في ملحق خاص في نهايته يشمل السنوات 2020-2024. أما التقرير الماليّ لعام 2025 سوف يتم نشره مع انتهاء السنة الماليّة.

أخيرا يشكّل هذا التقرير مقامًا مناسبًا لتظهير أهمّية هذه المرحلة التأسيسيّة للهيئة الوطنيّة، بوصفه نتيجةً لإقرار القانون 2018/105، كلّ ذلك في ظلّ ضعف الإمكانيّات المتوفّرة والصعوبات والتحدّيات التي واجهتها، والجهود والمساعي التي بُذِلت للتغلّب عليها.

السياق التاريخي

على امتداد المسار السابق لإقرار القانون 2018/105 اقتصرت مقاربة السلطة على ردود الفعل على التحرّك المدني النضالي لأهالي المفقودين والمخفيّين قسرًا الذي انطلق باكرًا منذ عام 1982 من خلال لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان. كانت القرارات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة جزئيّة إن صحّ التعبير، ولم تكن على مستوى الأهمّية الوطنيّة والإنسانيّة لهذه القضيّة، ولم تعط النتائج المرغوب بها. ويمكن تقسيم المسار التاريخي لقضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا في لبنان إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: حيث تزامنت قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا مع انطلاق أحداث الحرب في لبنان منذ عام 1975 وتفاقمت طيلة هذه السنوات حتى عام 1990 تاريخ توقّف المعارك، وانطلاق مسار السلام الذي أنتج وثيقة الوفاق الوطني (اتّفاق الطائف عام 1989). أنتجت هذه السنوات 17415 مفقودًا ومخفيًا قسرًا (بحسب إحصاءات المديريّة العامّة لقوى الأمن الداخلي) وبالتالي أوجدت قضيّة إنسانيّة عابرة للمناطق والطوائف والأحزاب، وهي لا تعني عائلات وأصدقاء المفقودين فحسب، بل تعني كلّ لبناني ومقيم في لبنان. تمّ تعديل الدستور حسب وثيقة الوفاق الوطني مع إعادة تشكيل السلطة ومؤسّسات الدولة إلّا أنّ هذا الاتّفاق لم يتطرّق إلى مسألة المفقودين والمخفيّين قسرًا، ولم يتضمّن التزامات من القوى السياسيّة التي أنتجته إزاء هذه القضيّة، ولم يضع آليات من أجل التعامل معها وفقًا لمدرجات هذا الاتّفاق.

المرحلة الثانية: تمتدّ من 1989/10/22 تاريخ إقرار وثيقة الوفاق الوطني في المجلس النيابي حتى إقرار قانون المفقودين والمخفيّين قسرًا في لبنان في 2018/11/30 (أو ما بات يُعرف بالقانون 2018/105). في هذه المرحلة كانت القضيّة تتراوح بين ما يُشبه الجمود، مع تشكيل لجان تحقيق رسمية بين عامي 2000 و2005 لم تعطِ أجوبة شافية للأهالي وللمجتمع اللّبناني، إلى بداية الأمل عبر نضال أهالي المفقودين الذي يلفّه شعور مؤلم بأنّ ضحايا الحرب من المفقودين والمخفيّين قسرًا وذويهم متروكون لمصيرهم في هذا الوطن.

لم تكن قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا جزءًا من مسار الحوار الوطني والتسوية الذي تمّ بين الأطراف أثناء صياغة اتّفاق الطائف، ولا أثناء مراجعة الدستور وإعادة تكوين السلطة. كما أنّ الأطراف الدوليّة والإقليميّة التي ساعدت في التوصّل إلى الاتّفاق، أو ساهمت ودعمت حوارات وطنية سابقة، لم تول هذه القضية اهتمامًا، ولا اعتبرتها عنصرًا جوهريًا في المصالحة الوطنيّة وبناء سلام أهليٍّ دائم. لا بل إنّ صدور قانون العفو في بداية هذه المرحلة (القانون 84 نشر في الجريدة الرسميّة بتاريخ 1991/8/26) الذي شمل الجرائم السياسية العامة أو المحليّة بما في ذلك جرائم القتل، طوى صفحة الالتزام الرسميّ بكشف مصير المفقودين والمخفيين قسرًا خلال سنوات الحرب، مما رفع عن الأطراف السياسية والحزبية المعنية أي حرج أو ضغط قانوني بعد أن تقاسمت مقاليد السلطة داخل مؤسّسات الحكم الدستورية، في حين استمر النضال المدني وأبقى القضية حيّة إلى أن تمّ إقرار القانون 2018/105.

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة بتاريخ 2018/11/30، حيث كانت مفاجأة إيجابية، تمثّلت بإقرار القانون 2018/105 (قانون المفقودين والمخفيّين قسرًا)، وهي الخطوة الرسميّة النوعيّة التي فتحت أفقًا جديدًا في مسار العدالة ومعالجة نتائج الحرب في لبنان، حيث استجاب المجلس النيابي لمطالبات أهالي الضحايا والحركة المدنيّة والحقوقية من خلال إصدار هذا القانون. وبعد أكثر من سنة ونصف من صدور القانون شكّل مجلس الوزراء في تمّوز 2020 الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيين قسرا وعيّن أعضاءها العشرة. واعتبارًا من هذه اللحظة، أصبحت الهيئة الوطنيّة مرجعًا وطنيًا للتعامل مع قضية المفقودين والمخفيّين قسرًا، وفتحت أمام الأهالي، وأمام المجتمع اللّبناني، نافذة إلى مسار جديد يمكن أن يُفضي إلى كشف مصير المفقودين والمخفيين قسرًا، وتكريم ذكراهم، وإنصاف عائلاتهم بكشف الحقيقة والمصير وجبر الضرر.

القانون 105

وُلِد القانون 2018/105 (قانون المفقودين والمخفيين قسرًا)[1] من رحم إصرار وعزيمة أهالي المفقودين والمخفيين قسرًا في لبنان، الذين ناضلوا على امتداد ما يقارب أربعة عقود من أجل انتزاع الاعتراف الرسميّ بقضيتهم أولًا في صيغة قانون صادر عن المجلس النيابي، ثم في تشكيل الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيين قسرًا. تكمن أهمية هذا القانون في كونه أعاد إلى المجتمع حقّه الطبيعي في البحث عن أشلائه واستعادة مفقوديه وكرامته الإنسانية، بعد سنين كثيرة على انتهاء الحرب في لبنان حيث ساد نهج من الإهمال واللامبالاة والتهميش تجاه المفقودين وضحايا الاخفاء القسري وذويهم. وهو تأكيد على أنه لا يمكن الاستمرار في إغفال الحقوق الشخصية والإنسانية، ولا إغفال البعد الوطني والمجتمعي العام لهذه القضية وأهميتها بالنسبة إلى التعامل مع نتائج الحرب (أو الحروب) اللّبنانية أو التي كان لبنان مسرحها، لجهة تنقية الذاكرة، وإحقاق الحق، كما بالنسبة إلى المساهمة في ترسيخ الهوية الوطنيّة الجامعة وبناء مستقبل أكثر إشراقًا للبنان، وضمان عدم تكرار مآسي الماضي. يضاف إلى ذلك أهمية كشف المصير والحقيقة من الناحية النفسية والاجتماعية والقانونيّة بالنسبة لأسر المفقودين والمخفيين قسرًا، وتكريمهم وحفظ ذكراهم.

وجاء إقرار القانون 2018/105 "استكمالًا لبناء دولة الحقوق والقانون الذي خطه الدستور اللّبناني بإعلان لبنان دولةً ديمقراطيّة يتساوى فيها المواطنون، وأكّد على الحريّة الشخصيّة والحق بالحياة، والتزام لبنان بصون الكرامة الإنسانيّة من خلال التزامه بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبالمواثيق

الدوليّة الصادرة عن الأمم المتّحدة وبالمعاهدات الدوليّة مثل مناهضة التعذيب، هذا بالإضافة إلى تبلور إرادة وطنيّة أجمع عليها اللّبنانيّون بجميع فئاتهم على تجاوز الماضي وتمتين السلم الأهلي على أساس قيم حقوق الإنسان والمساواة والاعتراف المتبادل الذي لا يتحقق سوى من خلال التضامن لإنصاف الضحايا ووقف معاناتهم المستمرّة"[2].

أصبح القانون نافذًا في السادس من كانون الأول من عام 2018، و"... أبرز ما يهدف إلى تحقيقه هذا القانون ما يأتي:

١. تكريس حق المعرفة لأفراد أسر المفقودين والمخفيين قسرًا بشأن مصائر هؤلاء.

٢. إنشاء مؤسّسة تتولّى جمع المعلومات وتوثيقها، وإنشاء سجلّات مركزيّة واتخاذ خطوات عمليّة لتحديد أماكن المقابر الجماعية تمهيدًا لتحديد هوية الضحايا.

٣. اتخاذ إجراءات وقائية للحد من حالات الفقدان.

٤. تحديد تعريف للشخص المفقود أو المخفي قسرًا[3] وطرق إدارة السجلّات المركزيّة الخاصّة به.

٥. تنظيم عمليّة تقفّي آثار المفقود والمخفي قسرًا.

٦. تنظيم كيفيّة تحديد المقابر الجماعيّة وحراستها وفتحها.

٧. وضع آليّة لإنصاف المفقودين والمخفيّين قسرًا وأُسَرهم"[4].

الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيين قسرًا .....

تتمتّع «الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا»، بموجب القانون 2018/105، بالشخصيّة المعنويّة وبالاستقلالين الإداريّ والماليّ، ويؤدّي أعضاؤها والموظفون والتابعون لها مهامهم باستقلال كامل عن أيّ سلطة أخرى في إطار أحكام هذا القانون[5]". وتشكلت الهيئة الوطنيّة بموجب المرسوم رقم 6570، تاريخ 2020/7/3 (مرسوم تشكيل الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا).

بذلك يكون المشرّع اللّبناني قد اعتبر أنّ قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا في لبنان تمثّل مصلحةً عامّةً وطنيّةً، ترقى إلى مستوى المرفق العام الإداريّ الذي يحتّم على الدولة أن تضطلع بمسؤوليّاتها تجاهه. كما فُوّض إلى الهيئة الوطنيّة إدارة هذا الملفّ بالتعاون مع كافة الشركاء الوطنيّين والدوليّين، ملتزمة بمجموعة من الصلاحيّات والضمانات التي نص عليها القانون. فالهيئة الوطنيّة هي هيئةٌ مستقلة وتمثّل المجتمع بكلّ قطاعاته، وهي تتألف من أصحاب اختصاص وناشطين وممثّلين عن هيئات معيّنة ومحدّدة بموجب القانون.

أعطى القانون 2018/105 الهيئة الوطنيّة ولاية قانونية إنسانيّة تتمثّل في البحث عن مصير المفقودين والمخفيّين، بغضّ النظر عن المسؤوليّات والأحداث والسرديّات المختلفة لفصول الحرب في لبنان. لذلك فإنّ الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا لا تنظر في الماضي إلّا بالقدر اللازم للكشف عن مصير المفقودين والمخفيّين قسرًا، وليس لها صلاحية عقابية. والهيئة ملتزمة بمهمّتها الإنسانيّة هذه، وهي عامل ضروري، لتمتين الاستقرار والسلم الأهلي، ووضع حدّ نهائي لكلّ ممارسات الإخفاء القسري في الحاضر كما في المستقبل. هذا الواقع وضع الهيئة الوطنيّة أمام تحدّيات ورهانات جمّة، تلمّست عبرها الصعوبات والعقبات التي واجهتها منذ انطلاقتها، الأمر الذي استوجب استحضارًا دائمًا للزخم المدني والشعبي والسياسي الذي استولد القانون 2018/105 بتاريخ 2018/11/30.

وتجدر الإشارة إلى أنّ القانون 105 ينص على تفرغ رئيس الهيئة حصرًا وتخصيصه بدل أتعاب، في حين أنّ باقي الأعضاء يعملون بشكل تطوعي دون تخصيص بدلات مالية لهم (ما عدا بدلات حضور الاجتماعات). كما ينص على ضرورة تشكيل جهاز إداري وتنفيذي متفرغ للقيام بالأعمال التنفيذية التي تتطلبها أعمال الهيئة على المستوى الإداريّ والميداني.

1. القانون رقم 105 تاريخ 2018/11/30، عدد الجريدة الرسميّة 5، تاريخ النشر 2018/12/6 (ص. 5546-5557). ملحق رقم 1.

2. القانون رقم 105، في الفقرة الختاميّة تحت عنوان «الأسباب الموجِبة».

3. المفقود: هو الشخص الذي يجهل أقرباؤه مكان وجوده بنتيجة نزاع مسلح دولي أو غير دولي أو خطف أو كارثة أو أيّ سبب آخر. المخفيّ قسرًا: هو المفقود نتيجة الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أيّ شكل من أشكال الحرمان من الحرّية الذي يتمّ على أيدي موظفي الدولة أو مجموعات أو أشخاص، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حرّيته أو إخفاء مصيره أو مكان وجوده، ما يحرمه من حماية القانون. (المادة الأولى من القانون 2018/105).

4. القانون رقم 105، «الأسباب الموجِبة».

5. المادة رقم 9: إنشاء الهيئة:
   أ. تنشأ بموجب هذا القانون هيئة مستقلة تسمى "الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيين قسرًا (يشار إليها في هذا القانون "بالهيئة")، تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال الإداريّ والماليّ.
   ب. يؤدي أعضاء الهيئة والموظفون والتابعون لها مهامهم باستقلال كامل عن أية سلطة أخرى في إطار أحكام هذا القانون.

2020

تشكيل الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا

تشكيل الهيئة الوطنيّة ....

قَسَم اليمين ....

انطلاقة الهيئة ....

التعاون مع الجهات المحليّة والدوليّة ....

مرسوم التشكيل

بعد مرور سنة ونصف تقريبًا على صدور القانون 105 المتعلق بالمفقودين والمخفيّين قسرًا، تشكّلت الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا للمرّة الأولى من عشرة أعضاء عُيّنوا جميعًا بالمرسوم رقم 6570 الذي اتُّخذ في مجلس الوزراء برئاسة الرئيس حسان دياب، في جلسته المنعقدة بتاريخ 3 تمّوز 2020 [6] لمدّة خمس سنوات غير قابلة للتجديد، بناءً على اقتراح وزيرة العدل ماري كلود نجم، المستند بدوره إلى لائحة الترشيحات التي ترفعها الهيئات المحددة في المادّة العاشرة من القانون 2018/105 [7]، كما يأتي:

- **خالد زوده:** قاضٍ في منصب الشرف
- **جوزف معماري:** قاضٍ في منصب الشرف
- **وليد أبو دية:** محام من نقابة المحامين في بيروت
- **دوللي فرح:** محامية من نقابة المحامين في طرابلس
- **زياد عاطف عاشور:** أستاذ جامعي
- **عبد الرحمن عبد الحميد أنوس:** طبيب شرعي
- **أديب مطانيوس نعمة:** من الناشطين في حقوق الإنسان
- **كارمن شفيق أبو جودة:** من الناشطين في حقوق الإنسان
- **وداد سعد الدين مراد:** من الناشطين في الجمعيات الممثلة لذوي المفقودين
- **جويس جرجس نصار:** من الناشطين في الجمعيات الممثلة لذوي المفقودين

إلّا أنّه فور صدور مرسوم تشكيل الهيئة الوطنيّة، اعتذر عضوان عن قبول التكليف، هما القاضي خالد زودة والدكتور عبد الرحمن عبد الحميد أنوس ليصبح عدد الأعضاء الفعليّين في الهيئة ثمانية مع شغور مقعدين.

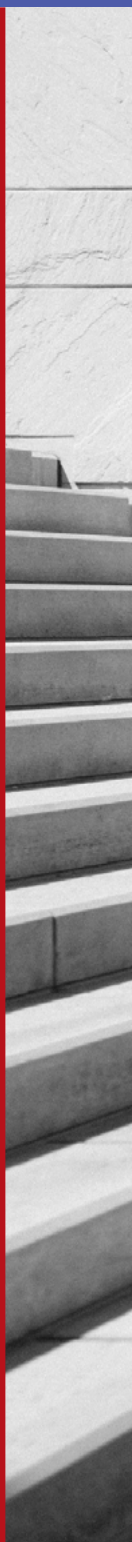

قسم اليمين

وفقًا للمادة 13 من القانون 105، أدى أعضاء الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا، البالغ عددهم ثمانية، قَسَم اليمين أمام رئيس الجمهوريّة العماد ميشال عون في 15 تمّوز 2020، حيث أدّوا اليمين التالية[8]: «أقسم بالله العظيم أن أقوم بمهامّي في الهيئة الوطنيّة للمفقودين وضحايا الإخفاء القسري بأمانة وإخلاص واستقلاليّة وعدم تحيّز، وأن أتصرّف في كلّ ما أقوم به تصرّفًا يوحي بالثقة والحرص على سيادة الحق وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها».

وأكّد الرئيس عون في مناسبة قَسَم اليمين الأول للهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا أنّ إنجاز ملفّ المفقودين يطوي صفحة أليمة من صفحات الحرب اللّبنانيّة لا سيّما من جهة معرفة مصيرهم، وشدّد على ضرورة إنهاء هذا الملفّ حيث لا يمكن مطالبة ذوي المفقودين بالمسامحة من دون جلاء ملابسات اختفاء ذويهم أو فقدانهم.

إنطلاقة الهيئة

أدت الصعوبات والمشاكل العامّة التي مرّت بها البلاد في ظلّ جائحة كورونا إلى اتخاذ الوزارات والحكومة اللبنانيّة مجموعةً من القرارات بحظر التجمّعات وتطبيق قواعد التباعد الاجتماعي، ما انعكس سلبًا على انطلاقة الهيئة الوطنيّة وعلى الاتصالات والمشاورات بين الأعضاء نتيجة عدم القدرة على استخدام الأساليب التقليديّة للاجتماع والتّشاور والتباحث وأخذ القرارات المناسبة، وبالتالي جرت أغلب المشاورات افتراضيًا.

وكذلك، تزامنت انطلاقة الهيئة مع واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي غير مستقرّ نتيجة مجموعة من الأسباب والأحداث، أهمّها استمرار الحراك الاجتماعي الذي انطلق في 17 تشرين الأول من عام 2019 (ما عُرف بثورة 17 تشرين)، واستقالة الحكومة وتفاقم الأزمة الاقتصاديّة والنقديّة والسياسيّة غير المسبوقة، وما نتج عن ذلك من تعطل الإدارات والوزارات والمؤسّسات الحكوميّة وبطء العجلة الاقتصاديّة وتدهور سعر صرف الليرة اللّبنانيّة إلى مستوى بلغ درجات غير مسبوقة خلال فترة قصيرة جدًا.

هذا الواقع الصعب والمعقّد، معطوفًا على التحدّيات المتعلقة بعدم اكتمال عقد الهيئة (ثمانية أعضاء من أصل عشرة)، عرقل انطلاق الهيئة بكامل فعاليتها ودفعها إلى التريث، والشروع في مناقشة داخلية بين الأعضاء. وكان إجماع الأعضاء الثمانية على عدم الاستعجال ومحاولة السعي إلى اكتمال عقد الهيئة بتعيين عضوين بديلين من المعتذرين، الأمر الذي سبب تأخيرًا في اتّخاذ القرارات الرسميّة ولا سيما عمليّة انتخاب أعضاء مكتب الهيئة بحسب أحكام القانون 2018/105 9. وقد فاقم من الشعور بعدم الجهوزية لانطلاقة الهيئة رسميًّا وبوتيرة منتظمة واقع عدم وجود مقرّ رسمي لها، وعدم وجود موازنة تشغيليّة خاصّة بها، وافتقارها إلى الجهاز الإداريّ التنفيذيّ، إذ لم تُخصّص لها أيّ موازنة بعد.

توافق أعضاء الهيئة على ضرورة استغلال الوقت والاستفادة من هذه المرحلة من خلال التحضير للمرحلة المقبلة. وواظب الأعضاء على لقاءات دورية شبه منتظمة تمكنوا خلالها من التعارف واستشراف مستقبل الهيئة في ظل هذه التحديات والصعوبات التي تعترض انطلاقتها، ومناقشة الأمور العالقة وتحديد الخطوات المستقبلية للهيئة. كما وُضع تصوّر لبرنامج عمل الهيئة في المرحلة الراهنة يؤسّس لعمل مقبل يتمحور حول وضع خطّة استراتيجيّة في بداية السنة المقبلة. وعلى خطّ موازٍ انطلقت ورشة العمل على صياغة مسوّدة النظام الداخلي للهيئة، مع تخصيص نص مستقل عن النظام الداخلي حول قواعد الأخلاقيّات لأنّها ستشمل العاملين والمتعاونين مع الهيئة. كما حُدّدت الأولويات وفي طليعتها متابعة مرسوم تعيين عضوين بديلين من العضوين المعتذرين مع وزارة العدل.

التعاون مع الجّهات المحليّة والدوليّة

في إطار سعي الهيئة إلى التمركز ضمن الجّهات الناشطة في ملف قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا في لبنان، قامت الهيئة منذ تشكيلها بالتواصل مع مجموعة من الشركاء الرئيسيين، المهتمّين بالقضيّة والداعمين لتشكيل الهيئة وانطلاقة مسارها، الذين كانت لهم مواقف ومبادرات داعمة. فأجرت سلسلة اتصالات وعقدت عدّة لقاءات مع جهات متعدّدة من المجتمع المدني والمؤسّسات والمنظمات الوطنيّة والدوليّة بهدف استكشاف الفرص المتاحة للتعاون والدعم.

ونظرًا إلى الظروف التي ذُكرت أعلاه، والصعوبات التي واجهت انطلاقة الهيئة، اقتصرت الشراكات التي أطلقتها الهيئة خلال عام 2020 على ثلاث جهات هي:

> لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان: إنّ الانطلاقة الطبيعيّة للهيئة الوطنيّة لا بدّ من أن تكون عبر اللّقاء والتواصل مع أهالي المفقودين. وفي هذا الاتجاه، لبّى الأعضاء دعوة عضوة الهيئة ورئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان السيدة وداد مراد حلواني (وهي ممثّلة أهالي المفقودين في الهيئة)، إلى اللّقاء الأول مع أعضاء الهيئة الإداريّة للّجنة مما أتاح لهم تكوين فهم أعمق للقضيّة وتوجيه الجهود نحو الأهداف المرجوّ تحقيقها. وخلال هذا اللّقاء، عُرضت المراحل والمحطّات الرئيسيّة من نضال أهالي المفقودين والمخفيّين قسرًا في سبيل كشف مصيرهم، وصولًا إلى إقرار القانون 2018/105 وتشكيل الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا، كما استُشرفت المرحلة المقبلة بما فيها من تحدّيات وصعوبات.

> المركز الدولي للعدالة الانتقاليّة: انطلاقًا من المبادرات التي أطلقها المركز الدولي ودعمه قضيّة المفقودين منذ سنوات عديدة، تواصلت الهيئة مع المركز للاستفادة من الدراسات التي أعدها، والبحث في إمكانية التعاون وقد تجاوب المركز مع مطلب الهيئة من خلال التعاقد مع خبير مالي ومصممة غرافيك لصالح الهيئة.

> اللّجنة الدوليّة للصليب الأحمر: دعمت اللّجنة الدوليّة منذ نهاية الحرب في لبنان في عام 1990 السلطات اللبنانيّة على جميع المستويات من أجل اتخاذ تدابير ملموسة لكشف مصير الأشخاص المفقودين والإجابة عن استفسارات عائلاتهم. وفي هذا السياق، أسهمت اللّجنة في دعم إقرار القانون 2018/105 وقدّمت الدعم إلى أهالي المفقودين على مختلف المستويات، وكذلك عملت اللّجنة الدوليّة على مدار سنوات عديدة ما قبل إقرار القانون 2018/105 على جمع بيانات ما قبل الفقدان من أهالي المفقودين والمخفيّين قسرًا، وجمع عيّنات بيولوجيّة لأهالي المفقودين. لذا كان من الطبيعي أن تتواصل الهيئة الوطنيّة مع اللّجنة الدوليّة منذ تشكيلها. واستمرّ التواصل والتنسيق من أجل وضع أسس الشراكة المستقبليّة وسبل ومجالات التعاون المشترك بين الهيئة الوطنيّة واللّجنة الدوليّة التي أعربت عن استعدادها لدعم الهيئة على مختلف المستويات في المراحل المقبلة.

6. المرسوم رقم 6570 تاريخ 2020/07/03، عدد الجريدة الرسميّة 31، تاريخ النشر: 2020/7/23 (ص. 1540-1541). ملحق رقم 2.

7. المادة 10: تشكيل الهيئة: تشكّل الهيئة من عشرة أعضاء، يُعيّنون جميعًا بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء بأغلبية الثلثين لمدّة خمس سنوات غير قابلة للتجديد، بناءً على اقتراح وزير العدل بناءً على اللائحة التي ترفعها الهيئات التالية:
   1. عضوان من ستة من القضاة السابقين في منصب الشرف، يسمّيهم مجلس القضاء الأعلى.
   2. عضوان من ستة من ذوي الخبرة في القانون الجزائي أو قانون حقوق الإنسان أو القانون العام، تسمّيهم مناصفةً نقابتا المحامين في بيروت وطرابلس.
   3. أستاذ جامعي من ثلاثة من المختصّين في حقوق الإنسان أو الحرّيات العامة، يسمّيهم مجلس العمداء في الجامعة اللبنانيّة.
   4. طبيب شرعي يعيّنه نقيبا الأطبّاء في بيروت وفي لبنان الشمالي، بالاتّفاق. وفي حال عدم الاتّفاق على اسم خلال مهلة شهر من نفاذ هذا القانون، يسمّي كلّ من النقيبين أحد الأطبّاء الشرعيّين، ويجري التصويت على الاسمين المعيّنين في كلّ من مجلسي نقابتي الأطبّاء في بيروت ولبنان الشمالي، ويعيّن الحائز أكبر عدد من أصوات المجلسين.
   5. عضوان من اثني عشر من الناشطين في حقوق الإنسان تسمّيهم اللّجنة النيابة لحقوق الإنسان، بناءً على ترشيحات مقدّمة من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان، على أن تزكّي كلّ مرشح ثلاث جمعيّات لبنانية على الأقل.
   6. عضوان من اثني عشر من الناشطين في الجمعيّات الممثّلة لذوي المفقودين والمخفيّين قسرًا تسمّيهم اللّجنة النيابيّة لحقوق الانسان، بناءً على ترشيحات مقدّمة من هذه الجمعيّات المعنيّة، على أن تزكّي كلّ مرشح ثلاث جمعيات لبنانية على الأقل. الجمعيات المعنيّة بهذه الفقرة هي الجمعيّات العاملة في لبنان، التي يكون ربع أعضائها على الأقلّ من أفراد أُسَر المفقودين أو المخفيّين قسرًا، والتي تتضمّن العمل على الإخفاء القسري أو مفقودي الحرب في أهدافها.

8. المادة 13: قَسَم اليمين: يقسم أعضاء الهيئة أمام رئيس الجمهورية اليمين التالية: "أقسم بالله العظيم أن أقوم بمهامي في الهيئة الوطنيّة للمفقودين وضحايا الإخفاء القسري بأمانة وإخلاص واستقلالية وعدم تحيّز، وأن أتصرف في كل ما أقوم به تصرّفًا يوحي بالثقة والحرص على سيادة الحق وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها"

9. المادة 14: انتخاب رئيس وأعضاء الهيئة: «بعد أداء اليمين، يجتمع الأعضاء بدعوة من العضو الأكبر سنًا أو بطلب من ثلاثة أعضاء، وينتخبون من بين الأعضاء بالاقتراع السرّي رئيسًا، ونائبًا للرئيس، وأمينًا للسر، وأمينًا للصندوق لمدّة خمس سنوات غير قابلة للتجديد».

2021

انتخاب مكتب الهيئة والنصوص التأسيسيّة

تعيين بدلاء .....

انتخاب واستقالات .....

معالجة الشغور .....

الشراكة مع لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان .....

دعم المجتمع المدني بمسألة الشغور .....

العمل على الوثائق التأسيسيّة .....

النشاط الإداريّ .....

الخلوة الأولى- كانون الأوّل- برمانا .....

الشراكات والبناء على ما سبق .....

تعيين البدلاء

نتيجةً للمتابعة الحثيثة والضغط الذي مارسه أعضاء الهيئة، وبالتعاون مع لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وشركائها في المجتمعين المحلّي والدولي، وبهدف ملء الشغور الناتج عن اعتذار القاضي خالد زودة والدكتور عبد الرحمن عبد الحميد أنوس في عام 2020، وبناءً على اقتراح وزيرة العدل ماري كلود نجم، تمّ تعديل المرسوم 6570 بتاريخ 3 تمّوز 2020 وصدر مرسوم جديد[10] برقم 7633 بتاريخ 13 نيسان 2021 لجهة استبدال عضوين في الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا، فعُيّن القاضي في منصب الشرف سليم الأسطا بدلًا من القاضي خالد زودة، والدكتور الطبيب الشرعي حسن فياض حسين بدلًا من الدكتور عبد الرحمن عبد الحميد أنوس. وبعد صدور مرسوم التعيين، أدّى العضوان البديلان قَسَم اليمين أمام رئيس الجمهوريّة بتاريخ 29 نيسان 2021، متعهّدين بالالتزام بمهامهما والعمل بأمانة لخدمة القضايا التي تُعنى بها الهيئة.

انتخاب واستقالات

بتاريخ 2 حزيران 2021، عُقد رسميًا الاجتماع الأول للهيئة الوطنيّة في بيت المحامي وذلك التزامًا بالموعد المحدّد في لقاءٍ سابق لأعضاء الهيئة وبناءً على دعوة القاضي جوزف معماري (رئيس السنّ) من أجل انتخاب رئيس الهيئة وأعضاء مكتبها. إلّا أنّ الاجتماع لم يُستكمل نتيجة غياب عدد من الأعضاء، وحرصًا على ضمان حقّ جميع الأعضاء في الترشّح والمشاركة، تقرّر تأجيل العمليّة الانتخابيّة، وتحديد موعد جديد في 9 حزيران 2021 لعقد اجتماع مخصّص لهذه الغاية، وفقًا لأحكام المادّة 14 من القانون رقم 105. وفي التاريخ المحدّد عُقد الاجتماع الثاني للهيئة، بغياب أربعة أعضاء كانوا قد تقدّموا باستقالاتهم[11] لدى وزارة العدل بتاريخ 7 حزيران 2021.

ترأس الجلسة أكبر الأعضاء سنًا القاضي سليم الأسطا، وتمّ انتخاب مكتب الهيئة على الشكل الآتي:

- **القاضي سليم الأسطا:** رئيساً
- **الدكتور زياد عاشور:** نائباً للرئيس
- **الدكتورة كارمن أبو جودة:** أمينة سر
- **الدكتورة جويس نصار:** أمينة للصندوق

بعد انتهاء الاجتماع، أرسل رئيس الهيئة كتابًا إلى وزارة العدل بتاريخ 30 حزيران 2021، طلب فيه إحالة الاستقالات المسجّلة لديها تحت رقم 1050/ق تاريخ 8 حزيران 2021 إلى الهيئة المستدعية صاحبة الاختصاص. كما أرسل في التاريخ نفسه (30 حزيران 2021) كتابًا إلى كلّ من رئاسة مجلس الوزراء، وزارة العدل، واللّجنة النيابيّة لحقوق الإنسان لإبلاغهم بنتيجة انتخاب مكتب الهيئة الوطنيّة مرفقًا بمحضر الجلسة، وقد نُشر خبر بهذا المعنى لدى الوكالة الوطنيّة للإعلام.

معالجة الشغور

بعد الفراغ من عمليّة انتخاب مكتب الهيئة الوطنيّة وإعلام الجّهات المعنيّة بالنتائج الرسميّة، وبعد تواصل رئيس الهيئة مع الأعضاء المستقيلين لدعوتهم للرجوع عن استقالاتهم وعدم موافقتهم على ذلك؛ عقدت الهيئة اجتماعًا بتاريخ 5 تمّوز 2021 في مقرّ لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، أعلن رئيس الهيئة على أثره الشغور لأربعة أعضاء، وفقًا لأحكام المادّة السادسة عشرة[12] من القانون 2018/105، وأبلغ مجلس الوزراء وكلًّا من مجلس القضاء الأعلى ونقابتي المحامين ونقابتي الأطبّاء (باعتبارها الجّهات المعنيّة باقتراح التسمية) بحصول الشغور في عضويّة الهيئة، وكان ذلك ضمن المهلة القانونيّة المحدّدة بأسبوع من تاريخ الشغور. وبذلك يكون على مجلس الوزراء تعيين أربعة أعضاء بدلاء خلال ثلاثة أشهر من تاريخ أخذ العلم وفق أحكام القانون 2018/105، على أن يكمل البدلاء المدّة الباقية من الولاية.

تأخرت الجّهات المعنيّة عن القيام بواجباتها بتعيين البدلاء في عضويّة الهيئة الوطنيّة، وبعد مراجعتها مرات عدة، سواءً لجهة الترشيح أو لجهة التعيين، أرسلت الهيئة كتابًا آخر إلى وزارة العدل تحثّ فيه على تعيين بدلاء واستكمال تشكيل الهيئة، في 12 كانون الاول 2021، مؤكدة واجب اتخاذ الإجراءات اللازمة كي تتمكن الهيئة من البدء بعملها.

وفي هذا السياق، أصدرت الهيئة في 6 تمّوز 2021 بيانًا صحفيًا جاء فيه:

- شكرت الهيئة الوطنيّة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان على دعمها ولا سيّما من خلال تقديم مقرّها مؤقتًا لعقد الاجتماعات، وأكّدت الهيئة التزامها القانونيّ والأخلاقي بالقضيّة وتقديرها لدور لجنة الأهالي في إصدار القانون 105. وتعهّدت بتجاوز كلّ العقبات التي تحول دون القيام بمهامّها.

- أوضح الرئيس الأسطا أنّ الهيئة انتخبت مكتبها حسب الأصول، بموجب المادة 14 من القانون 105 وتتابع العمل لتنفيذ مهامها.

- أعلنت الهيئة شغور أربع مراكز عضويّة وأنّها أبلغت الجّهات المعنيّة بحسب الأصول المنصوص عليها في المادة 16 من القانون 2018/105 وذلك بعدما أخذت علمًا بالاستقالات.

الشراكة مع لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان

دعمت لجنة الأهالي الهيئة الوطنيّة من خلال فتح مكتبها لاستقبال الهيئة وأعضائها لعقد الاجتماعات مؤقتًا بما أنّه لم يتمّ تأمين مقرّ للهيئة ووافقت اللّجنة على اعتماد عنوانها في فرن الشباك عنوانًا مؤقتًا للهيئة. وخلال الاجتماع الأوّل للهيئة مع لجنة الأهالي جرى تبادل وجهات النظر في كيفيّة التعامل معًا من أجل التقدّم في مسار قضيّة المفقودين وتعزيز التعاون بين الطرفين ومع الجّهات الأخرى المعنيّة.

دعم المجتمع المدني للهيئة بمسألة الشغور

بتاريخ 8 تمّوز 2021، وفي سياق معالجة الشغور الناجم عن الاستقالة الجماعيّة لأربعة أعضاء من الهيئة، وقّعت 53 شخصيّة وجمعيّة ورابطة وهيئة و167 فردًا من حقوقيّين ومثقّفين على بيان داعم للهيئة، طالبوا فيه السلطات المعنيّة بتعيين بدلاء عن الأعضاء المستقيلين، رافضين أيّ عرقلة لعمل الهيئة، ودعوا الهيئة الوطنيّة إلى متابعة أعمالها وتأكيد الدعم للجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان من أجل تطبيق القانون 2018/105 واستمرار التنسيق إلى حين تعيين أعضاء بدلاء[13].

العمل على الوثائق التأسيسية

بعد عمليّة انتخاب مكتب الهيئة (رئيس، ونائب رئيس، وأمين سر، وأمين صندوق)، انطلق مسار صياغة وتحضير الأنظمة (الداخليّ والإداريّ والماليّ) إضافة إلى مدوّنة السلوك. وقد استغرق الأمر اجتماعات عديدة وساعات طويلة من النقاش. وبالإضافة إلى الخبرات المتوفّرة لدى أعضاء الهيئة الوطنيّة المتعدّدي الاختصاصات والتجارب والخبرات، تلقّت الهيئة دعمًا من شركائها، تمثّل بتوفير الرأي والمشورة والخبرة ولا سيّما من اللّجنة الدوليّة للصليب الأحمر ومفوّضيّة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من خلال دعم التعاقد مع محامين وخبراء للمساعدة في صياغة هذه النصوص التأسيسيّة.

يُشار إلى أنّه وفقًا للقانون 105 وتحديدًا المادّة 15 منه، يجب على الهيئة إقرار نظام داخلي خلال مهلة شهرين من أداء اليمين وذلك بأكثريّة الثلثين من أعضائها[14]. وبناءً على ذلك، تابعت الهيئة العمل على صياغة نظام داخلي يتضمّن القواعد والأصول التفصيليّة التي ترعى تنظيمها، وسير العمل لديها وإدارتها الماليّة، بما فيها صلاحيّات كلّ من الرئيس ونائب الرئيس وغيرهما من الوظائف، إضافة إلى اللجان اللازمة لعمل الهيئة لتنفيذ مهامّها.

كذلك، عملت الهيئة على وضع مسوّدة وثيقة تتضمّن «قواعد أخلاقيّات ومعايير مهنيّة عالية يلتزم بها جميع أعضائها وموظفيها وأجرائها وممثّلي الجمعيات وسائر الأشخاص الذين يتعاونون معها في تنفيذ مهامها» (مدوّنة السلوك) على أن تُطبَّق على الأعضاء والموظّفين وكلّ من يتعامل مع الهيئة[15].

النشاط الإداريّ

عقدت الهيئة خلال عام 2021، 17 اجتماعًا حضوريًا أقرّت خلالها عدّة نقاط أساسيّة أهمّها النظام الماليّ ووضعت مسوّدة النظامين الداخلي والإداريّ، إضافة إلى المشاورات المستمرة بين الأعضاء، وتنظيم الخلوة الأولى بهدف تنظيم عملها.

الخلوة الأولى- كانون الأول 2021 (برمانا)

تمحورت الخلوة الأولى للهيئة الوطنيّة، التي انعقدت في كانون الأول من عام 2021، حول تقييم واقع الهيئة بعد انتخاب مكتبها، وتقدّم العمل على وضع الأنظمة والنصوص التأسيسيّة للهيئة. فكانت مناسبة لبلورة رؤية مشتركة لدى الأعضاء حول مهام وولاية الهيئة، وتحديدًا كيفيّة تظهير الولاية الإنسانيّة وأفق التعاون والتنسيق مع الجّهات المعنيّة كافة. بالإضافة إلى ذلك، أدت هذه الخلوة دورًا مهمًّا في تعزيز التّفاعل بين الأعضاء، مما أتاح لهم معالجة العديد من المواضيع الأساسيّة.

من جهة مقابلة، كشفت هذه الخلوة الحاجة إلى تظافر مزيد من الجهود لترسيخ العمل الذي انطلق في هذه المرحلة التأسيسيّة. وقد دعمت السفارة السويسريّة، بالشراكة مع اللّجنة الدوليّة للصليب الأحمر، تكاليف تنظيم الخلوة ومشاركة خبراء وجهّات متخصّصة لتيسير برنامج عمل الخلوة.

على أثر هذه الخلوة، تكشّفت الحاجة إلى مزيد من العمل والنقاش بهدف وضع خطّة استراتيجيّة للهيئة. وقد عرضت كل من السفارة السويسريّة في لبنان واللّجنة الدوليّة للصليب الأحمر دعم الهيئة وتمكينها وتسهيل عمليّة التخطيط الاستراتيجي وتوفير الخبرة في مختلف المواضيع التي سيُصار إلى طرحها ومعالجتها. ورحّبت الهيئة بهذه المبادرة على أن يُصار إلى بلورتها وتطبيقها خلال عام 2022.

الشراكات والبناء على ما سبق .....

تشكل الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا المرجعيّة الوطنيّة لقضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا في لبنان[16]، وهي تتمتّع بمجموعة من الصلاحيّات الحصريّة التي تُلزم جميع الجّهات الرسميّة والأهليّة، الوطنيّة والدوليّة، بالتعاون والتنسيق معها.

وانطلاقًا من الدور الذي قامت به مختلف الجّهات والمنظمات والجمعيّات ومراكز الأبحاث في توثيق ملف المفقودين والمخفيّين قسرًا في لبنان، سواء لجهة تقدير الأعداد وجمع البيانات والعيّنات البيولوجيّة من الأهالي وتحديد مواقع المقابر الجماعيّة وغيرها، حرصت الهيئة الوطنيّة على الانطلاق ممّا تمّ إنجازه من قبل كافّة الجّهات في الفترة السابقة لتشكيلها.

ولمّا كان للّجنة الدوليّة للصليب الأحمر دور محوري في قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا في لبنان منذ أكثر من عشر سنوات، ولا سيّما من خلال مواكبة ودعم أهالي المفقودين، وجمع البيانات وحفظ العيّنات البيولوجيّة، انطلق بنحو طبيعي مسارٌ من التعاون بين الهيئة الوطنيّة واللّجنة الدوليّة منذ تشكيلها.

بادرت الهيئة إلى طلب مشاركة معلومات عن الوضع الحالي للبيانات التي جمعتها اللّجنة الدوليّة للصليب الأحمر منذ عام 2012 والمرتبطة بالأشخاص الذين فُقدوا أو تعرّضوا للإخفاء القسري خلال الحرب في لبنان.

ونتيجة لذلك، وبتاريخ 3 كانون الأول 2021، حصلت الهيئة الوطنيّة من اللّجنة الدوليّة على المعلومات الأوليّة اللازمة لمقاربة ملفّ المفقودين والمخفيّين قسرًا في لبنان وهي:

عدد الاستبيانات (الاستمارات) المخصّصة لجمع بيانات ما قبل الاختفاء والحالات العالقة ذات الصلة

(بدأت اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر جمع هذه البيانات منذ عام 2012)

عدد بيانات ما قبل الاختفاء التي تم جمعها	3189 استبيانًا	3085 مفقودًا	في بعض الحالات، جُمع أكثر من استبيان للمفقود نفسه
عدد الحالات العالقة للأشخاص المفقودين والمخفيّين قسرًا الذين لم تُجمع عنهم بيانات ما قبل الاختفاء بعد.	60 حالة تقريبًا		• جميعها مرتبطة بأشخاص ينتمون إلى عائلات من المغتربين • أي إنّ ذوي المفقود مقيمون خارج لبنان

عدد العيّنات البيولوجيّة التي تمّ جمعها والحالات ذات الأولويّة العالقة

(بدأت اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر جمع هذه العيّنات منذ عام 2016)

عدد العيّنات التي تمّ جمعها	2104 عيّنات مرجعيّة بيولوجيّة	1000 مفقود	
عدد الحالات العالقة ذات الأولوية	500 شخص		من بين العائلات التي قدّمت بيانات ما قبل الاختفاء، حدّدت اللجنة الدوليّة 500 شخص من الواهبين لهم الأولويّة من حيث جمع العيّنات، وهم أقارب من الدرجة الأولى تفوق سنّهم 70 عامًا.

يُشار إلى أنّ اللّجنة الدوليّة للصليب الأحمر أعربت عن التزامها بتقديم البيانات التي بحوزتها والمتعلقة بقضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا، وذلك من أجل عمليّة استحداث السجلّات المركزيّة التي تتألف من مجموعة السجلّات الفرديّة العائدة لأشخاص مفقودين ومخفيّين قسرًا يُقدَّم طلب تقفّي أثر بشأنهم. علمًا بأنّ انطلاق هذا المسار مرتبط بجاهزيّة الهيئة وتأمين الإطار القانونيّ والموارد اللازمة لذلك، ولا سيّما بعد أن تقرّ الهيئة كتاب قواعد إدارة السجلّات المركزيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا وفقًا لأحكام المادة 35 من القانون 2018/105 [17].

على خطٍ موازٍ، استمرّ دعم اللّجنة الدوليّة للصليب الأحمر للهيئة الوطنيّة عبر تقديم المشورة والخبرة في عمليّة تطوير الأنظمة والنصوص التأسيسيّة للهيئة، كما أسهمت في تقديم الدعم التقني واللوجستي عبر دعم شركاء الهيئة من المجتمع المدني المحلي، وخاصّة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان.

التعاون مع الشركاء الدوليين

لا شك في أنّ المجتمع الدولي في لبنان أسهم في الماضي في دعم جهود أهالي المفقودين والمجتمع المدني الداعم لقضيّتهم، سواء من خلال الدعم التقني وتمويل المشاريع، أو من خلال الدعم السياسي المتمثل بتحفيز أصحاب القرار السياسي والسلطات المعنيّة في لبنان من أجل إقرار القانون 105 وتشكيل الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا وتمكينها وتسهيل مهمّتها.

لذا كانت الهيئة الوطنيّة منفتحةً على التعاون مع الشركاء الدوليّين في إطار تعزيز الدعم السياسي لعمل الهيئة وتوفير الخبرات والدعم التقني والمادّي واللوجستي، كلّ ذلك في إطار القانون 2018/105 وبما لا يتعارض مع استقلاليّة الهيئة وولايتها الإنسانيّة ودورها الوطني.

وقد كان للسفارة السويسريّة في لبنان دورٌ في دعم وتمكين الهيئة من خلال توفير الدعم السياسي والدعم المادّي عبر الشركاء المحليّين للهيئة خاصّةً لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان. وساهمت السفارة السويسريّة بتوفير خبراء من أجل العمل على مساعدة الهيئة وتمكينها من بلورة خطتها الاستراتيجيّة وتنفيذ بعض الأنشطة والتواصل وبناء شراكات جديدة.

الشراكة مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة

استطاعت الهيئة الاستفادة من دعم المكتب الإقليمي للمفوّضيّة السّامية لحقوق الإنسان في مجال تطوير إطارها المؤسّسي ونظامها الداخلي عبر الاستعانة بخبرات وتعميم الممارسات المستقاة من التجارب الناجحة. وعلى هذا الأساس تعاقدت المفوضيّة مع أحد الخبراء القانونيّين لمساعدة الهيئة في صياغة وتنظيم النصوص التأسيسيّة لأنظمتها. كذلك، تمّ التوافق على تعزيز التعامل مع الهيئة الوطنيّة من أجل مصادقة لبنان على الاتفاقيّة الدوليّة حول الإخفاء القسري، الأمر الذي انعكس على الخطّة الاستراتيجيّة للهيئة، ومقاربة الملفّات ذات الصلة وفقًا للقانون 105 والمعايير الدوليّة.

كذلك، أطلع المكتب الإقليمي الهيئة الوطنيّة على المشاريع التي ينفّذها في لبنان حول التعامل مع الماضي: «ذاكرة من أجل الغد»، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان، وأعربت الهيئة عن موقفها الداعم لهذه الوساطات واستعدادها للمساهمة فيها ومواكبتها.

10. المرسوم رقم 7633 تاريخ 2021/04/13 - عدد الجريدة الرسميّة 16، تاريخ النشر: 2021/04/22 (ص. 973-974).

11. الأعضاء المستقيلون هم: القاضي جوزيف معماري، المحامي وليد أبو دية، المحامية دوللي فرح، والطبيب الشرعي حسن فيّاض حسين. سجل كتاب الاستقالة بتاريخ 2021/6/8 لدى مديرية شؤون القضاة والموظّفين في وزارة العدل تحت الرقم 1050/ق، كما وجرى إبلاغ وزيرة العدل نسخة عنها بالتاريخ عينه، أي في 2021/6/8

12. المادة 16: شغور مركز: في حال شغور مركز العضويّة، لأيّ سببٍ كان، قبل سنة من انتهاء المدة، تعلن الهيئة حصول الشغور ويبلِّغ رئيسها الأمر خلال أسبوع إلى مجلس الوزراء وإلى الجهة المعنيّة باقتراح التسمية. يعيّن مجلس الوزراء العضو البديل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ أخذ العلم وفق أحكام المادة 2 من هذا القانون. يكمل البديل المدّة الباقية من الولاية.

13. رابط الخبر في الوكالة: https://www.nna-leb.gov.lb/ar/justice-law/182709-220/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B4%D8%A6%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89

14. المادة 15: النظام الداخلي وقواعد الأخلاقيّات
أ- يضع أعضاء الهيئة الأولى، ويقرّون بمهلة شهرين من أدائهم اليمين وبأكثريّة الثلثين نظامًا داخليًا يتضمّن القواعد والأصول التفصيلية التي ترعى تنظيمها وسير العمل لديها.

15. المادة 15: النظام الداخلي وقواعد أخلاقيات
ب- تضع الهيئة وفقًا للأصول المحدّدة أعلاه قواعد أخلاقيات ومعايير مهنيّة عالية خاصّة بها يلتزم بها جميع أعضائها وموظفيها وأجرائها وممثّلي الجمعيّات وسائر الأشخاص الذين يتعاونون معها في تنفيذ مهامّها.

16. المادة 9: إنشاء الهيئة
أ- تنشأ بموجب هذا القانون هيئة مستقلة تسمّى «الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيين قسرًا» (يشار إليها في هذا القانون بـ«الهيئة»)، تتمتّع بالشخصيّة المعنويّة وبالاستقلال الإداريّ والماليّ.
ب يؤدّي أعضاء الهيئة والموظفون والتابعون لها مهامّهم باستقلال كامل عن أيّة سلطة أخرى في إطار أحكام هذا القانون.

17. المادة 33: استحداث السجلّات المركزية
تتولّى «الهيئة» استحداث السجلات المركزية والتي تتألّف من مجموعة السجلات الفردية العائدة لأشخاص مفقودين أو مخفيين قسرًا تمّ تقديم طلب تقفي أثر بشأنهم. وتخضع هذه السجلّات لمبدأ سرّية المعلومات الخاصّة، وللأحكام القانونيّة المتصلة بها والمعمول بها في لبنان والتي يتضمّنها النظام الداخلي للهيئة. وقد يطلب من «الجمعيات الممثّلة لأفراد الأسر» وأيّ منظمة دولية لها فرع في لبنان وأيّ شخص طبيعي أو معنوي، يحوز قاعدة بيانات عن مفقود عن أيّ فترة كانت، أن يزوّد الهيئة بها، بهدف توحيد هذه السجلّات واستكمالها.
ولهذه الغاية، يكون للهيئة حق إبرام اتفاقيات مع مؤسّسات محلية أو دولية معنيّة بتقفي آثار المفقودين والمخفيّين قسرًا لضمان حماية سرّية المعلومات التي تودعها هذه المؤسّسات لديه ضمن احترام القوانين المرعيّة الإجراء.

2022

بلورة استراتيجيّة الهيئة وتطوير الشراكات

- متابعة العمل على النصوص التأسيسيّة: الأنظمة ومدوّنة السلوك
- العضويّة والتعيينات
- النشاط الإداري: إقرار الخطّة الاستراتيجيّة
- تعزيز صورة الهيئة أمام الرأي العام المحلّي والدولي:لقاء ممثّلين عن المجتمع الدولي- المؤتمر الصحفي الأوّل
- بناء القدرات: الاطلاع على تجارب دوليّة: زيارة كولومبيا - التدريب على حماية البيانات الشخصيّة
- الدعم الإداري من المجتمع المدني

استمرّ التقدّم على مستوى وضع النصوص التأسيسيّة للهيئة الوطنيّة، وتعزيز معارف وقدرات أعضائها واطلاعهم على تجارب عالميّة متقاربة مع تجربة لبنان في قضيّة المفقودين، وعلى معايير دوليّة تتعلّق ببناء قاعدة بيانات خاصّة بالهيئة.

وكان ذلك في ظلّ استمرار التحدّيات التي واجهت الهيئة منذ انطلاقتها، لا سيّما عدم توفّر مقرّ خاص بها، وافتقارها إلى فريق عمل تنفيذي، بالإضافة إلى شحّ الموارد الماليّة.

متابعة العمل على النصوص التأسيسيّة: الأنظمة ومدوّنة السلوك

خلال عام 2022، استكملت الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا صياغة مدونة السلوك وتطوير أنظمتها وهو ما كانت قد بدأت بالعمل عليه منذ تشكيلها. في هذا السياق أسهم شركاء الهيئة في تعزيز القدرات، وخاصة اللّجنة الدوليّة للصليب الأحمر التي قدمت دعمًا تقنيًا تمثّل بالتعاقد مع خبير قانوني متخصص في هذا المجال للعمل على الأنظمة ومدونة السلوك.

العضويّة والتعيينات

بتاريخ 8 نيسان 2022، صدر المرسوم رقم 9016 القاضي بتعديل المرسوم رقم 2020/6570 (تشكيل الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا) لجهة تعيين القاضي أنطوان ضاهر (قاضٍ متقاعد في مرتبة الشرف) عضوًا في الهيئة الوطنيّة بدلًا من القاضي المستقيل جوزيف معماري[18]، إلا أنّ القاضي ضاهر سرعان ما أعلن اعتذاره عن تولّي هذه المهمّة.

وبتاريخ 13 تمّوز 2022، تقدّم رئيس الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا، القاضي سليم الأسطا باستقالته من الهيئة، وذلك لأسباب صحية منعته من أداء مهامه، فوجّه كتاب الاستقالة إلى الهيئة ووزارة العدل. ونتيجة لذلك، تقلّص عدد أعضاء الهيئة إلى خمسة، الأمر الذي انعكس سلبًا على اجتماعات الهيئة بالرغم من استمرار الأعضاء في متابعة ما كانوا قد أقروه وباشروا العمل عليه. بالإضافة إلى ذلك، كثّف أعضاء الهيئة، بالتعاون مع الشركاء والناشطين في المجتمع المدني، جهودهم للتواصل مع الجّهات المعنية بالترشيح والتسمية والتعيين لإبلاغها أصولًا بالشغور والعمل على استصدار مرسوم تعيين بدلاء عن الأعضاء المستقيلين الذين بلغ عددهم خمسة وقد توزّع الشغور وفقًا للآتي:

- عضوان من أصل ستة من القضاة السابقين في منصب الشرف، يسمّيهما مجلس القضاء الأعلى؛
- عضوان من أصل ستة من ذوي الخبرة في القانون الجزائي أو قانون حقوق الإنسان أو القانون العام تسميهم مناصفةً نقابتا المحامين في بيروت وطرابلس،
- طبيب شرعي يعيّنه نقيبا الأطباء في بيروت وفي لبنان الشمالي، بالاتّفاق.

في هذا السياق لا بدّ من التنويه بالدور الذي قام به الرئيس سليم الأسطا، لما أبداه من مناقبيّة والتزام بالقضية، فقد مارس مهامه كأول رئيس للهيئة الوطنيّة في ظلّ ظروف صعبة ومعقدة، سواء من حيث انتظام عمل الهيئة الداخلي أو من حيث التمويل والمقرّ والفريق التنفيذي. وخلال ولايته، أُنجزت مسودات متقدمة من الأنظمة الداخلية والإداريّة، وأُقر النظام الماليّ للهيئة ، كما تمّ إعداد مشروع الموازنة الاولى للهيئة، وجرى الشروع في إعداد خطّة عمل للسنوات المقبلة وتأمين المتطلّبات لضمان استمرارية عمل الهيئة.

وبتاريخ 17 تشرين الأوّل 2022 صدر المرسوم رقم 10508 القاضي بتعديل المرسوم رقم 2020/6570 (تشكيل الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا)[19] لجهة تشكيل الهيئة، وقد تضمن تسمية ثلاثة أعضاء جدد هم:

- **الطبيب ناجي صعيبي:** طبيب شرعي بدلًا من حسن فيّاض حسين؛
- **الأستاذ مروان صقر:** محامٍ من نقابة المحامين في بيروت بدلًا من وليد أبو دية؛
- **الأستاذ فواز زكريا:** محامٍ من نقابة المحامين في طرابلس بدلًا من دوللي فرح.

وبذلك يكون عدد الأعضاء الجدد الذين تمّت تسميتهم ثلاثة من أصل خمسة شواغر، وقد أصبح عدد أعضاء الهيئة ثمانية من أصل عشرة أعضاء، كما ينص عليهم القانون 105، الأمر الذي أسهم في تأمين جوّ من الانسجام والتوافق بين الأعضاء، ما مكّن الهيئة من التحضير للمرحلة المقبلة وفقًا لأحكام القانون، وهو الوضع الذي لا يزال مستمرًّا حتى ساعة إعداد هذا التقرير.

وبعد تعيين البدلاء الثلاثة، اجتمعت الهيئة مجدّدًا بتاريخ 19 أيلول 2022، وقرّرت تكليف نائب رئيس الهيئة بممارسة صلاحيّات الرئيس بالإنابة، وذلك وفقًا للأحكام القانونيّة العامة والنظام الداخلي للهيئة.

النشاط الإداريّ

خلال عام 2022، عقدت الهيئة الوطنيّة 11 اجتماعًا حضوريًّا واجتماعًا عن بعد. كما اعتمدت صيغة التّشاور الدائم بمختلف الوسائل المتاحة. وأقرّت الخطّة الاستراتيجيّة ومدونة السلوك، وتابعت العمل على إنهاء النظامين الداخلي والإداريّ، بالإضافة إلى متابعة موضوع الاستقالات ومراسيم تعيين الأعضاء البدلاء.

وخلال هذا العام، وُضعَت مسودة برنامج العمل، المنبثق عن المناقشات التي دارت خلال 6 اجتماعات بين الأول من نيسان والتاسع من حزيران 2022، وتمّ التوصل إلى ضرورة إنجاز التالي:

- الخطّة الاستراتيجيّة للهيئة الوطنيّة للسنوات الثلاث المقبلة (حزيران 2022 - تمّوز 2025)؛
- خطّة عمل الهيئة الوطنيّة على المدى القصير والمتوسّط والطويل؛
- استراتيجية الاتصال والتواصل؛
- مسودة النظام الداخلي المتفق عليها.

إقرار الخطّة الاستراتيجيّة

بعد سلسلة من الاجتماعات والنقاشات، أُقِرّت الخطّة الاستراتيجيّة التي تركزّت على أربعة أهداف سوف يُعمل على إنجازها قبل انقضاء الولاية الحاليّة:

1. جعل الهيئة الوطنيّة المرجع الرئيسي لقضية المفقودين والمخفيّين قسرًا في لبنان؛

2. بناء تحالفات فعالة بغية تحقيق أهداف القانون 2018/105؛

3. بناء رأي عام فعال ومؤثر من أجل حلّ مسألة المفقودين والمخفيّين قسرًا ودعم الأُسر ومرافقتها وتمكينها لتصبح جهات فاعلة ومؤثرة وشركاء مؤسّسين في الهيئة الوطنيّة؛

4. استكمال البناء المؤسّسي للهيئة.

وشملت الخطّة الاستراتيجيّة المهام التالية:

1. تكريس حق أفراد أسر المفقودين والمخفيّين قسرًا في معرفةِ مصائر ذويهم؛

2. جمع المعلومات والتحقّق منها وتوثيقها، وإنشاء سجلّات مركزيّة يُمكن الرجوع إليها؛

3. اتّخاذ خطوات عمليّة لتحديد أماكن المقابر الجماعيّة وحراستها وفتحها، تمهيدًا لتحديد هويّات الضحايا؛

4. تنظيم عمليّة تتبّع آثار المفقودين والمخفيّين قسرًا؛

5. وضع آليّة لإنصاف المفقودين والمخفيّين قسرًا وأُسَرهم على حدّ سواء؛

6. اتّخاذ إجراءات وقائيّة للحدّ من حالات الإخفاء القسري.

تعزيز صورة الهيئة أمام الرأي العام المحليّ والدوليّ

عرض الخطّة الاستراتيجيّة للهيئة على ممثّلي المجتمع الدولي

بعد وضع الخطّة الاستراتيجيّة وإقرارها، عرضت الهيئة خطتها على الجّهات الدوليّة الداعمة لقضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا في لبنان، وذلك خلال لقاء عُقد بتاريخ 30 آب 2022، جمع عددًا من ممثّلي السفارات ووكالات الأمم المتحدة والجّهات الدوليّة في لبنان. وقد نُظّم هذا اللّقاء بدعم من السفارة السويسريّة في لبنان وبالشراكة مع اللّجنة الدوليّة للصليب الأحمر، مما عزّز الثقة بالهيئة الوطنيّة وأسهم في تكثيف المشاركة والاهتمام.

خلال اللّقاء، عرّفت الهيئة الحضور بمضمون القانون 2018/105، وبولايتها الإنسانيّة، وبمهامها. كما عرضت الصعوبات والتحديات التي تواجهها منذ انطلاقتها. وكانت مداخلات لممثّلي السفارات والوكالات الدوليّة الذين أعربوا عن مواقف حكوماتهم الداعمة لمسار معالجة قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا في لبنان، واستعدادهم للتعاون مع الهيئة الوطنيّة. وكان هذا اللّقاء فرصة للتعرّف إلى عدد من الجّهات المانحة المحتملة وحشد الدعم المطلوب لتحقيق أهدافها المقرّرة للولاية الأولى.

المؤتمر الصحفي الأول

قرّرت الهيئة مخاطبة الرأي العام، ولا سيّما أهالي المفقودين والمخفيّين قسرًا، لاطلاعهم على انطلاقة عملها والصعوبات التي تواجهها وخطّة عملها للمرحلة المقبلة، إضافة إلى التّفاعل مع هواجس أهالي المفقودين والمعنيّين من الرأي العام اللّبناني ومع شركاء الهيئة من المجتمع المدني.

وبناءً على ذلك، عقدت الهيئة، بتاريخ 14 كانون الأول، مؤتمرها الصحفي الأول في نادي الصحافة في بيروت بمناسبة الذكرى الرابعة لصدور القانون 2018/105 المتعلق بالمفقودين والمخفيّين قسرًا. وشكّل هذا المؤتمر الإطلالة العلنيّة الرسميّة الأولى للهيئة بكامل أعضائها، حيث عرضت الإنجازات التي حققتها منذ

تشكيلها، مع الإضاءة على الصعوبات وانعدام الدعم وغياب الإمكانيّات، لا سيّما ما يتعلق بعدم توفير مقرّ مناسب وفريق عمل لإطلاق عمل الهيئة.

سجّل المؤتمر مشاركة وتفاعلًا كبيرين من قبل أهالي المفقودين، الذين شاركوا قصصهم. كما حضر عدد من النواب الداعمين للقضية، إلى جانب تغطية إعلامية واسعة من المؤسّسات الإعلاميّة.

أنشطة بناء القدرات

الاطلاع على تجارب دوليّة: زيارة كولومبيا

في شهر أيلول من عام 2022، قامت الهيئة الوطنيّة بزيارة إلى كولومبيا بدعم اللّجنة الدوليّة للصليب الأحمر. والتقت هناك بوحدة البحث عن المفقودين وقابلت السلطات القضائيّة والجمعيّات الأسريّة وعددًا من المقاتلين السابقين. وجرى تبادل الخبرات ومناقشة العقبات التي تُواجَه في بيئة مليئة بالتحدّيات السياسيّة.

وتمكّن أعضاء الهيئة من تطوير قدراتهم ومعارفهم عبر الاطلاع على تجربة كولومبيا في قضية المفقودين التي تحوي بعض العناصر المشابهة لتجربة لبنان.

ويعد النموذج الكولومبي من التجارب البارزة على المستوى الدولي، لما حظي به من مواكبة حيثية من قبل اللّجنة الدوليّة للصليب الأحمر التي لعبت دورًا محوريًا في بناء وتطوير النظام القائم في كولومبيا، على مختلف المستويات.

التدريب على حماية البيانات الشخصيّة في الأردن

لبّت الهيئة دعوة اللّجنة الدوليّة للصليب الأحمر في مطلع شهر كانون الأول (بين 2 و6 كانون الأول 2022)، للمشاركة في تدريب أقيم في العاصمة الأردنيّة عمّان حول «أسس حماية البيانات وحفظها والتعامل معها بمسؤوليّة». ونُظم التدريب بالشراكة بين اللّجنة الدوليّة للصليب الأحمر وجامعة ماسترخت (Maastricht University - European Center on Privacy and Cybersecurity). وشارك في هذا التدريب ثلاثة أعضاء من الهيئة. وقد شكّل هذا النشاط إطلالة قيّمة على أصول إدارة وحفظ البيانات، ولا سيّما الحسّاسة منها معززًا بذلك قدرات الهيئة الوطنيّة.

الدعم الإداريّ من المجتمع المدني

بسبب الصعوبات التي حالت دون تمكّن الهيئة الوطنيّة من تلقي المنح والهبات، ونتيجة الوضع السياسي العام (خاصّة أنّ الهبات بحاجة إلى مرسوم لقبولها) بالإضافة إلى غياب فريق تنفيذي قادر على تيسير الإجراءات بما يتوافق مع الأحكام القانونيّة اللبنانيّة (لا سيّما قانون المحاسبة العموميّة) وأنظمة الهيئة الوطنيّة (لا سيّما النظام الماليّ)، تمّ تقديم الدعم إلى شركاء الهيئة من المجتمع المدني.

وفي هذا السياق، تولّى كل من لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، والمركز الدولي للعدالة الانتقاليّة، تلقي هذا الدعم والتصرف به وفقًا لتوجيهات الهيئة الوطنيّة وحاجاتها. وقد قامت هذه الجّهات الشريكة بالتعاقد مع أشخاص وخبراء وعاملين ومتخصّصين للقيام بأعمال وتقديم خدمات محدّدة لصالح الهيئة الوطنيّة.

وبفضل هذا التعاون، استطاعت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان التعاقد مع مديرة برامج للعمل لصالح الهيئة. وبذلك، يكون قد جرى التعامل مع واقع غياب الفريق التنفيذي للهيئة بواسطة الاستعانة بنواة فريق عمل تعاقدت معه لجنة الأهالي لتقديم الخدمات لصالح الهيئة الوطنيّة.

وعلى مستوى موازٍ دعم المركز الدولي للعدالة الانتقاليّة الهيئة الوطنيّة من خلال التعاقد مع خبراء ومتخصّصين من أجل مساعدتها في تصميم هويّتها البصريّة، التي ارتكزت بشكل أساسي على تصميم رمز الهيئة (لوغو)، وإنشاء الحسابات والموقع الإلكتروني. وبناءً على ذلك، تعاقد المركز الدولي مع مصممة غرافيكية ومستشارة إلكترونيّة لصالح الهيئة الوطنيّة، وساهم في توفير بعض المطبوعات. كذلك، كلّف المركز خبيرًا ماليًا بإعداد تصوّر لحاجات الهيئة وموازنة شاملة لعملها، تمهيدًا لتقديمها إلى الجّهات المعنيّة في الدولة.

18. مرسوم رقم 9016 تاريخ 8 نيسان سنة 2022 تعديل المرسوم رقم 6570 تاريخ 2020/7/3 (تشكيل الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيين قسرا)، عدد الجريدة الرسميّة رقم 17، صفحة 650.

19. المرسوم رقم 10508، تاريخ 2022/10/17 تعديل المرسوم رقم 6570 تاريخ 2020/7/3 (تشكيل الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا)، عدد الجريدة الرسمية رقم 46، ص. 2473.

2023

إقرار خطّة العمل حتى منتصف ٢٠٢٥

محاور خطّة العمل .....

النشاط الإداريّ .....

تطوير التعاون مع الشركاء المحليّين .....

الشركاء الدوليّون .....

مقبرة جماعيّة في مدوخا في البقاع الغربي .....

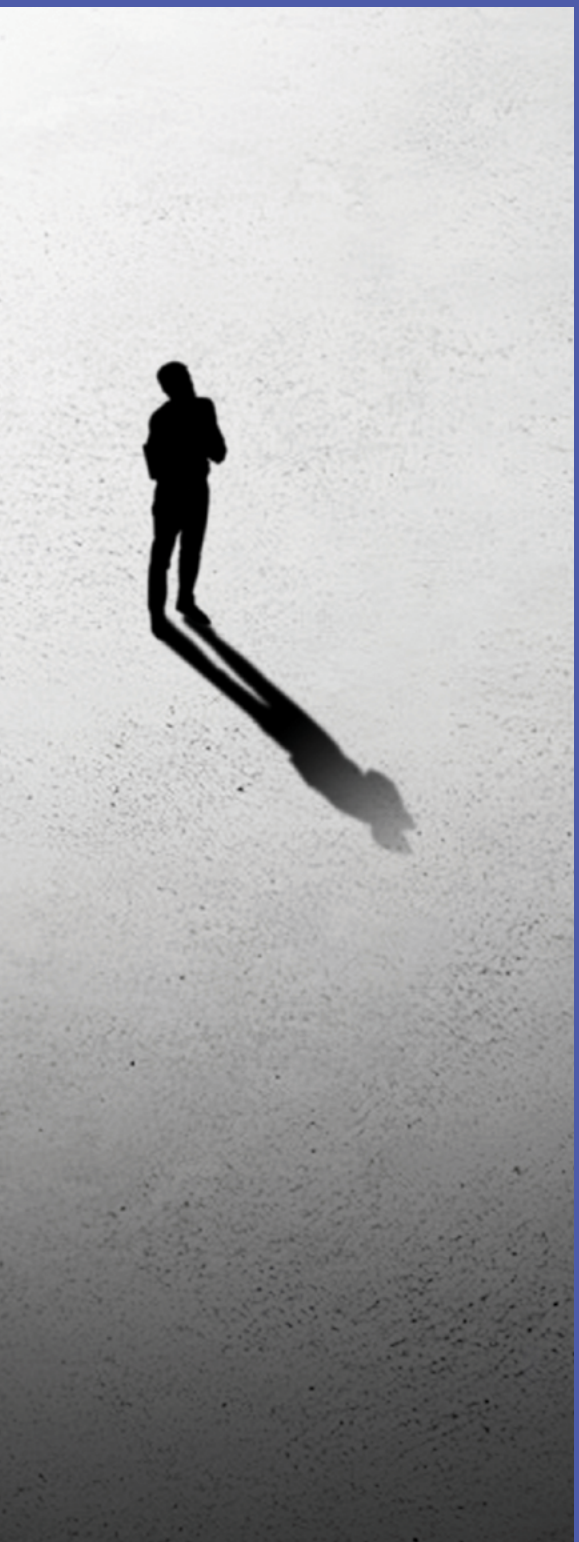

محاور خطّة العمل

بدأت الهيئة الوطنيّة عملها لعام 2023 بإجماع كامل أعضائها، مدفوعة بإرادة راسخة وإصرار واضح على تحقيق هدف أساسي تمثّل في صياغة وإقرار خطّة عمل تغطّي الفترة المتبقية من ولايتها الأولى، والتي تنتهي في منتصف عام 2025. واستمر التحضير والمثابرة على هذا الأمر طيلة الجزء الأول من عام 2023، واستندت الهيئة في عملها إلى الخطّة الاستراتيجيّة التي صيغت وأقرّت في عام 2022.

وتمحورت خطّة العمل حول ستة محاور استراتيجية مطابقة للمحاور الستة التي تضمّنتها الخطّة الاستراتيجيّة، وهي:

1. بناء قاعدة البيانات
2. إنصاف المفقودين وأسرهم
3. اتخاذ إجراءات لوقف ظاهرة الإخفاء القسري
4. بناء بيئة داعمة وخلق رأي عام ضاغط وتنفيذ برنامج توعية
5. دعم الأهالي وبلورة استراتيجية عمل مشتركة لإنفاذ القانون 105
6. استكمال البناء المؤسّسي.

النشاط الإداريّ

عقدت الهيئة الوطنيّة خلال عام 2023، سبعة اجتماعات حضوريّة، بالإضافة إلى ثمانية اجتماعات عن بُعد، إلى جانب مجموعة من الاجتماعات الفرعيّة واجتماعات لجان تمّ تكليفها بمتابعة شؤون محددة. وشهدت هذه الاجتماعات على إقرار مجموعة من القرارات ومناقشة العديد من الجوانب المرتبطة باستراتيجية الهيئة، إضافة إلى ملف التواصل مع الشركاء والمعنيّين ولا سيّما أهالي المفقودين والمخفيّين قسرًا.

تطوير التعاون مع الشركاء المحليّين

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان

تابعت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان دعمها للهيئة الوطنيّة من خلال الاستمرار في استقبال فريق عملها في مقرّ اللّجنة، وتخصيص غرفة من هذا المقرّ لفريق الهيئة وتجهيزها بما يلزم. كذلك قامت لجنة الأهالي بتنظيم لقاءات بين الهيئة وأهالي المفقودين من أجل اطلاعهم على وضع الهيئة والتحديات التي تواجهها والتوافق على خطوات معينة تتناسب مع المرحلة الراهنة. وفي هذا السياق، عُقد أول اجتماع بين الهيئة والهيئة الإداريّة للجنة الأهالي، أعقبه لقاء مع مندوبي اللّجنة عُقد في مقرّ لجنة الأهالي، تلاه لقاءات مع الأهالي في المناطق: البقاع وطرابلس وبيروت وجبل لبنان. أما محافظة الجنوب، فقد استُثنيت مرحليًا بسبب الظروف الأمنيّة الناتجة عن العدوان الاسرائيلي على غزّة وتداعياته على الحدود الجنوبية للبنان. وتأتي هذه الشراكة بين الهيئة الوطنيّة ولجنة الأهالي في سياق طبيعي، نظرًا لدورها المحوري في تكوين خلفيّة اجتماعيّة لمناصرة الهيئة.

ومن جهة مقابلة، تمكنت اللّجنة من التعاقد مع مجموعة من الخبراء والأشخاص للعمل لصالح الهيئة الوطنيّة، في إطار اتفاقيات التعاون التي أبرمتها مع كل من اللّجنة الدوليّة للصليب الأحمر والسفارة السويسرية في لبنان.

وفي الشهر الأخير من عام 2023، تبلور توجّه مشترك بين الهيئة واللّجنة يقضي بتأمين مقرّ مؤقت للهيئة، تتولى اللّجنة استئجاره وتضعه بتصرّف الهيئة. وقد تمّ إعداد هذا المشروع بجميع تفاصيله وتأمين التمويل اللازم له من شركاء الهيئة، ولا سيّما السفارة السويسريّة والبعثة الدوليّة للصليب الأحمر. وتمّ إنجاز الاتفاقات اللازمة وتأمين التجهيزات الأوليّة الضروريّة تحضيرًا لتأمين هذا المقرّ مع بداية عام 2024.

جمعيّة "لنعمل من أجل المفقودين"

منذ انطلاق الهيئة، بدأ تعاون وثيق مع جمعيّة "لنعمل من أجل المفقودين" وقد عُقدت عدة اجتماعات تنسيقيّة معها. وتقوم الجمعية، بالشراكة مع لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين، بتنظيم لقاءات توعوية في مختلف المناطق اللّبنانيّة ، تهدف إلى تعريف الأهالي بالقانون 105 وبعمل الهيئة. وفي هذا العام، بطلب من الهيئة وبدعم من السفارة

السويسريّة، بدأت الجمعيّة بتنفيذ مشروع بيبليوغرافيا عن المفقودين في لبنان لصالح الهيئة الوطنيّة، على أن يُسلّم المشروع في عام 2024. وتُشكل البيبليوغرافيا مرجعًا مهمًّا خاصة لوحدة التحقيق داخل الهيئة للوصول إلى المعلومات.

الشركاء الدوليّون

استمرّت الشراكة بين الهيئة الوطنيّة والجّهات الداعمة لقضيّة المفقودين، وبقيت متمحورة حول اللّجنة الدوليّة للصليب الأحمر والسفارة السويسريّة والمركز الدولي للعدالة الانتقاليّة.

اللّجنة الدوليّة للصليب الأحمر

واصلت اللّجنة دعمها للهيئة عبر تقديم المساعدة التقنيّة خاصة حول المقبرة الجماعيّة التي تمّ اكتشافها في بلدة مدوخا البقاعيّة (آب 2023)، وعبر الدعم السياسي من خلال مواكبة مساعي الهيئة الوطنيّة وتواصلها مع الجّهات الرسميّة والأمنيّة. أما الدعم المادي فكان من خلال اتفاقيّة شراكة ثلاثيّة الأطراف ضمّت لجنة الأهالي بالإضافة إلى الهيئة واللّجنة الدوليّة. وقد أتاحت هذه الشراكة للهيئة:

- تكوين فريق عمل أولي منذ بداية عام 2023، تمّ تعزيزه من خلال دعم السفارة السويسريّة في الفصل الأخير من عام 2023
- التعاقد مع خبير قانوني للعمل على الأنظمة
- التعاقد مع خبير في حماية البيانات للعمل على صياغة وإقرار كتاب قواعد إدارة السجلات المركزيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا[20]، بتمويل مشترك من اللّجنة الدوليّة والمركز الدولي للعدالة الانتقاليّة، وبدعم قانوني وتقني من اللّجنة الدوليّة؛
- التعاقد مع خبيرة في التصميم الغرافيكي للعمل على الموقع الإلكتروني، بتمويل مشترك من اللّجنة الدوليّة والسفارة السويسريّة؛
- تنفيذ بعض البرامج والنشاطات المندرجة في خطّة عمل الهيئة، بتمويل مشترك أحيانًا بين الشركاء الدوليين.

السفارة السويسريّة

خلال عام 2023، تطورت الشراكة بين الهيئة والسفارة السويسرية في لبنان بشكل ملحوظ، حيث تمّ توقيع اتفاقيّة تعاون أتاحت للهيئة إطلاق تنفيذ المحور الرابع من خطّة عملها بشكل أساسي. ولعبت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان دورًا محوريًا في هذا التعاون، من خلال تلقي الدعم الماليّ المخصص من خلال اتفاقية بينها وبين الهيئة بهذا الخصوص. وشملت الاتفاقية الفترة الزمنية الممتدة من شهر تشرين الأول من عام 2023 حتى نهاية عام 2024. وقد كان التزام مبدئي من الشريك السويسري بالاستمرار في دعم الهيئة الوطنيّة عبر تمكينها من الاستمرار في تنفيذ المحور الرابع من خطتها حتى منتصف عام 2025، تاريخ انتهاء الولاية الأولى للهيئة.

المركز الدولي للعدالة الانتقاليّة

استمرّ التعاون مع المركز الدولي للعدالة الانتقاليّة خلال عام 2023 من خلال الدعم المستمر والمتواصل للهيئة منذ تشكيلها. وتركّز هذا التعاون على توفير خبراء من فريق المركز أو التعاقد مع خبراء لتقديم خدمات محدّدة وفقًا لحاجات الهيئة، أهمّها:

- خبير لصياغة كتاب قواعد حماية السجلات المركزيّة والبيانات؛
- خبير مالي للعمل على الموازنة والأمور الماليّة والمحاسبة؛
- خبير تحقيقات للعمل على مقبرة مدوخا في البقاع الغربي.

كما ساهم المركز بتوفير خدمات ترجمة وطباعة وأمور لوجستيّة أخرى.

مقبرة جماعيّة في مدوخا في البقاع الغربي

أخذت الهيئة علمًا بتاريخ 24 آب بوجود مقبرة جماعيّة في جبانة بلدة مدوخا في البقاع الغربي. وعلى الفور، تواصلت مع السلطات المحليّة ومع القضاء لتحديد الصلاحيّات. ووجدت الهيئة نفسها أمام واقع يجهل فيه المعنيّون وجود القانون 2018/105 الذي يحدد الصلاحيّات والمهام في حالات اكتشاف مقابر جماعية. واجتمعت الهيئة مع الجّهات المعنية في القضاء وشرحت ولاية الهيئة وما ينص عليه القانون 105. كما طلبت حماية المقبرة وختمها وأصدرت قرارًا بتشكيل لجنة نبش للمقبرة المذكورة وأي مقبرة أخرى ضمن حدود البلدة، وذلك وفقًا لما ينص عليه القانون 105. وتجاوبت السلطات المحليّة والقضائيّة مع الهيئة وجرى تطبيق القانون 105 بشكل كامل.

20. الذي تنصّ عليه المادة 36 من القانون 2018/105:

- تخضع بيانات السجلات المركزية للأنظمة والقوانين المرعية الخاصة بحفظ السجلات وقواعد المعلومات الرسميّة والمعايير الدوليّة ذات الصلة حول حماية البيانات.

- تخضع عمليات إدارة وإدخال وتبادل واستخدام البيانات والتحقق للشروط الخاصة التفصيلية المدرجة في كتاب قواعد ادارة السجلات المركزية للمفقودين والمخفيين قسرًا.

- يخضع كتاب قواعد ادارة السجلات المركزية للمفقودين والمخفيين قسرًا لموافقة الهيئة في غضون شهر من تأسيسها.

- يخضع التعاون والتنسيق بين السلطات المختصة للقواعد والقوانين اللبنانية المتبعة في حالات مهمة مثل هذه الحالة. يخضع الأشخاص المولجون بالتعامل وإدارة البيانات السرية المتعلقة بالمعلومات الشخصية التي تتضمن الخصائص البدنية والجينية والطبية للمفقودين والمخفيين قسرًا، لقواعد المحافظة على السرية المنصوص عنها في كتاب قواعد إدارة السجلات المركزية للمفقودين والمخفيين قسرًا.

- كما لا يجوز استخدام المعلومات الشخصية، بما فيها البيانات الطبية أو الجينية التي تجمع و/أو تنقل في إطار البحث عن شخص مختفٍ، أو إتاحتها لأغراض أخرى غير البحث عن المختفي، كما لا يجوز أن يكون في جمع المعلومات الشخصية، بما فيها البيانات الطبية أو الجينية، ومعالجتها والاحتفاظ بها ما ينتهك حقوق الإنسان والحريات الأساسية والكرامة الإنسانية.

2024

تنفيذ خطّة العمل في ظلّ المتغيّرات والتحدّيات

- النشاط الإداريّ
- تعزيز التعاون مع الجّهات الرسميّة
- الشركاء الدوليّون
- مواكبة ملف المفقودين من جراء الحرب الإسرائيليّة على لبنان
- مواكبة ملف المفقودين في سوريا
- الشراكة مع المجتمع المدني
- تنفيذ برامج وأنشطة
- متابعة العمل على المقبرة الجماعيّة في مدوخا في البقاع الغربي

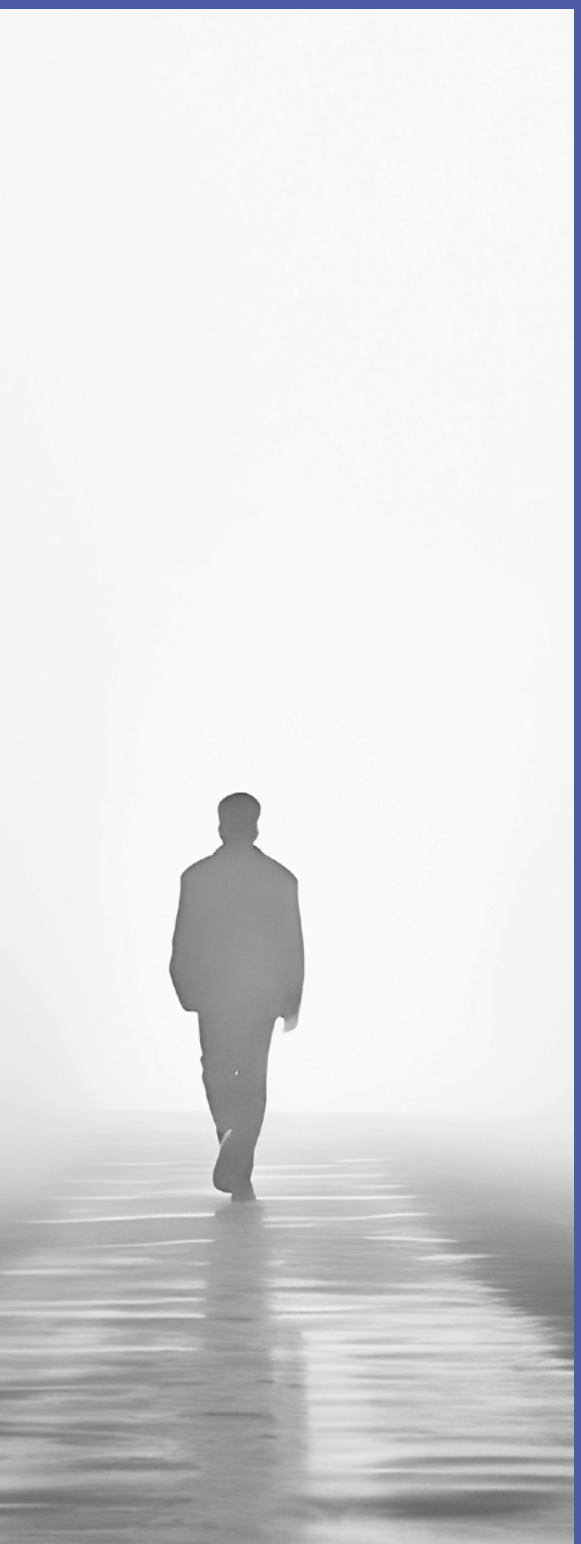

انطلق العام 2024 من مسيرة الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا، مرتكزًا على نقلة نوعيّة تمثّلت باتخاذ مقرّ رسمي مؤقّت لها استأجرته في بيروت (فرن الشباك، سنتر السلطان، الطابق الخامس). سوف يتضمّن تقرير عام 2024، بالإضافة إلى المحاور التقليديّة، المحاور المتعلقة بالمفقودين من جراء الحرب الإسرائيليّة على لبنان، والتغيّرات التي حصلت في سوريا وانعكاس ذلك على ملف المفقودين، بالإضافة إلى محور خاص يتناول قضيّة مقبرة مدوخا في البقاع الغربي.

النشاط الإداريّ

عقدت الهيئة الوطنيّة خلال عام 2024، تسعة اجتماعات حضوريّة، بالإضافة إلى عدد كبير من الاجتماعات عن بُعد، فضلًا عن مجموعة من الاجتماعات الفرعيّة واجتماعات لِجان تمّ تكليفها بمتابعة شؤون محدّدة. والجدير ذكره أنّ الأمور الملحّة كانت تشكّل مساحة واسعة للنقاش والتّفاعل واتخاذ القرارات داخل الهيئة، حيث تتمّ هذه العمليات من خلال الرسائل الإلكترونيّة وعبر المجموعة الرسميّة للهيئة على تطبيق واتساب، إذ يُصار إلى التداول والنقاش والتوافق على التوجّهات التي يُتّفق على إتباعها والقرارات التي تُتخذ.

بالإضافة إلى ذلك، عقدت الهيئة سلسلة من الاجتماعات مع الشركاء الرسميّين والجّهات الدوليّة ومنظّمات المجتمع المدني بهدف التنسيق وتفعيل التعاون القائم معها وإنجاز المشاريع.

› تأمين مقرّ مؤقّت للهيئة

اتخذت الهيئة الوطنيّة قرارًا بتأمين مقرّ مؤقّت للمضي قدمًا في إدارة أمورها، مع متابعة مع الجّهات الرسميّة لتأمين مقرّ دائم وملائم. وفي بداية العام 2024، انتقلت الهيئة من مكاتب لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان إلى شقة استأجرتها في بيروت بفضل التمويل المتمثّل بمساهمة الدولة في موازنة الهيئة، ومن خلال الدعم الذي قدّمته السفارة السويسريّة واللّجنة الدوليّة للصليب الأحمر للهيئة الوطنيّة عبر لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان.

› فريق العمل

على صعيد آخر، استطاعت الهيئة الاعتماد في تسيير شؤونها على فريق عمل تنفيذي مُصَغّر، تألّف من نائب رئيس الهيئة (رئيس الهيئة بالإنابة)، ومن مديرة برامج، ومساعدة إداريّة، بالإضافة إلى خبراء تمّ التعاقد معهم لِتنفيذ مهام محدّدة. وعمدت الهيئة خلال العام 2024 إلى التحضير لملء الشواغر في فريق عملها بهدف الانطلاق بتنفيذ محاور أخرى من خطّة عملها، وتشكيل الوحدات الأربعة العلمية والتقنية المندرجة ضمن هيكليتها (وحدة البيانات، وحدة دعم الأهالي، وحدة التحقيقات، وحدة الطب الشرعي والأدلة الجنائيّة).

› خلوة طرابلس

عقد أعضاء الهيئة الوطنيّة خلوة في مدينة طرابلس (المينا) يومي 2 و3 شباط 2024، حيث اجتمعوا لمناقشة أمور استراتيجية تتعلّق بالهيئة والعلاقة مع الشركاء من مؤسّسات رسميّة، ومنظمات المجتمع المدني المحلي، وجهات ومنظمات دوليّة. كما تداولوا حول خطّة التواصل الخاصّة بالهيئة والتحدّيات التي تواجهها، خاصة في مجال التواصل مع الأحزاب السياسيّة. وخرجت الهيئة من هذه الخلوة بمجموعة من القرارات والتوصيات التي تهدف على تنفيذ الخطّة خلال الفترة المتبقيّة من ولايتها، والتحضير للمرحلة الختاميّة من ولايتها التي تنتهي في تمّوز من العام 2025.

تعزيز التعاون مع الجّهات الرسميّة

استنادًا إلى تجربة السنوات المنصرمة من ولاية الهيئة، وبالنظر إلى مسار قضيّة المفقودين في العقود التي سبقت تأسيسها، تدرك الهيئة أنّ الاستقرار في عمل المؤسّسات وحده لا يكفي. بل تبقى الحاجة ملحّة وأساسية لخلق إرادة سياسية كاملة وموقف رسمي متماسك وقادر على إيصال قضية المفقودين والمخفيّين قسرًا إلى مرحلة معرفة المصير، وكشف الحقيقة، وتكريم الضحايا، وجبر الضرر لعائلاتهم.

وعليه استمرت الجهود من أجل حثّ السلطات الرسميّة المعنيّة في لبنان على إصدار المراسيم الملحّة والضروريّة لضمان استمرارية عمل الهيئة. وقد وجّهت الهيئة كتب ومراسلات عديدة إلى وزير العدل ذكّرت فيها بضرورة إصدار مرسوم المخصّصات المتعلّق بتحديد التعويض الشهري المقطوع لرئيس الهيئة وتعويضات حضور الجلسات لباقي الأعضاء، بالإضافة إلى مرسوم تعيين قاضيين متقاعدين في مرتبة الشرف كأعضاء في الهيئة. كما وجّهت الهيئة الوطنيّة، بتاريخ 27 أيار 2024، مذكّرة إلى رئيس مجلس الوزراء تضمنت مجموعة من المطالب الأساسيّة، منها تأمين المقرّ الدائم، والموازنة الملائمة، والفريق التنفيذي الكامل.

وعكفت الهيئة الوطنيّة خلال عام 2024 على تعزيز التعاون والتنسيق مع مختلف الوزارات والإدارات، انطلاقًا من المهام والصلاحيّات المنصوص عنها قانونًا. وبناءً عليه، توجّهت الهيئة إلى الحكومة طالبة منها الإيعاز إلى من يلزم من الوزارات والإدارات والمؤسّسات الرسميّة بالتعاون مع الهيئة الوطنيّة في العمل على قضيّة المفقودين. وشدّدت في كتابها إلى الجّهات الرسميّة المعنيّة على ضرورة الالتزام بأحكام القانون رقم 105 الذي ينص على مبدأ السرّية والبعد الإنساني ونقل البيانات. غير أنّ الهيئة لم تلقَ تجاوبًا سريعًا مع مطالبها، ولم تلمس تفاعلًا مع هذه المبادرة التي وجهتها إلى الحكومة. إلّا أنّ التغيّرات التي حصلت خلال الربع الأخير من العام 2024 (الحرب الإسرائيليّة - سقوط النظام السوري) ساهمت في تعزيز دور الهيئة وتفاعل السلطات الرسميّة مع مطالبها، وهذا ما سنعرضه في هذا التقرير تباعًا.

› دراسة حول خطّة التواصل مع الجّهات الرسميّة:

عملت الهيئة الوطنيّة خلال عام 2024 على بلورة دراسة حول خطّة عملها مع الجّهات الرسميّة وأُسس التواصل معها استنادًا إلى القانون رقم 2018/105، والمراسيم والأنظمة الداخليّة والإداريّة وقواعد الأخلاقيّات وأعلى المعايير المهنيّة ذات الصلة.

ولقد تبيّن من خلال التجربة والدراسة المذكورة، أنّ مجالات الشراكة والتعاون بين الهيئة الوطنيّة والجّهات الرسميّة الوطنيّة تختلف تبعًا لمستوى التواصل والتعاون المنشود، وكذلك باختلاف الهدف المنشود من هذا التواصل. وأتاح هذا التقرير للهيئة اعتماد منهجيّة متقدّمة وتصويب عملها في التواصل وبناء الشراكات مع الجّهات الرسميّة المطلوب منها التعاون مع الهيئة في ملف المفقودين والمخفيّين قسرًا سواء لِجهة تأمين الدعم والإمكانات أو توفير البيانات ومشاركتها مع الهيئة والتنسيق معها.

› التواصل مع الجّهات القضائيّة:

إنّ تجربة الهيئة الوطنيّة مع إنشاء لجنة نبش في بلدة مدوخا في البقاع الغربي خلال عامي 2023-2024، شكّلت حافزًا إضافيًّا من أجل التنسيق مع السلطات القضائيّة، ولا سيّما النيابة العامّة التمييزيّة. لذلك آثرت الهيئة الوطنيّة التواصل مع النيابة العامّة التمييزيّة انطلاقًا من ضرورة التنسيق بينهما على تحديد مهام كل منهما، دون أن تتعدّى أي منهما على صلاحيّة الأخرى، عملًا بقانون أصول المحاكمات الجزائيّة الذي يُحدّد اختصاص النيابات العامّة، وأحكام القانون رقم 2018/105 الذي يُحدّد اختصاص "الهيئة الوطنيّة" واستقلاليتها وصلاحيّاتها.

وبنتيجة التواصل واللّقاءات بين الهيئة الوطنيّة والنيابة العامّة التمييزيّة، أصدرت النيابة العامّة التمييزيّة تعميمًا بتاريخ 2024/12/3 (تعميم رقم 144/ص/2024) بموضوع "تطبيق أحكام قانون المفقودين والمخفيّين قسرًا رقم 2018/105 وتسهيل عمل الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا". وقد شكّل هذا التعميم نقطة انطلاق أساسية لتفعيل التعاون والتنسيق بين الهيئة -الجهة المولجة بتطبيق البعد الإنساني- والنيابة العامّة التمييزيّة -الجهة المولجة بتطبيق البعد العقابي والجزائي. ساهم نجاح الهيئة الوطنيّة في إنشاء أطر تنسيق مع السلطات القضائيّة، في تسهيل عملها بشكل جوهري. فقد انعكس هذا التنسيق إيجابًا على استجابة الأفراد والجّهات والمؤسّسات العامّة والخاصّة، المعنيّة بملف المفقودين والمخفيّين قسرًا، لما تطلبه الهيئة من تعاون ومساندة.

› تعزيز البناء المؤسّسي للهيئة الوطنيّة:

تعاقدت الهيئة مع خبير قانوني لصياغة تقرير حول مقبرة مدوخا، وآخر لوضع دراسة مفصّلة حول خطّة التواصل مع الجّهات الرسميّة. كما تابعت العمل مع الخبير القانونيّ المكلّف بإعداد كتاب قواعد حماية السجلات المركزيّة والبيانات، بالتنسيق مع اللّجنة الدوليّة للصليب الأحمر. وتابعت الهيئة التواصل مع رئاسة مجلس الوزراء لتأمين فريق تنفيذي للهيئة لتمكينها وتفعيل عملها.

وتعذّر على الهيئة تنفيذ مشاريع تدريب حول مواضيع ترتبط بالتواصل ولجان النبش وحماية البيانات وذلك بسبب الأزمات التي حدثت خلال 2024.

وفي ما يتعلّق بتجهيز مكتب الهيئة، حصلت الهيئة على هبة من اللّجنة الدوليّة للصليب الأحمر عبر لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، شملت طاولات وكراسي وحواسيب وخزائن وقرطاسيّة وخزنة وتجهيزات أخرى. مما سهّل عمليّة الانتقال إلى مقرّ مستقل وخفّف أعباء تجهيزه.

كذلك، قامت الهيئة بتوفير كاميرات مراقبة وشبكة إنترنت واشتراك كهرباء وغيرها من الأمور الأساسيّة لتجهيز المقرّ المؤقّت، بتمويل من موازنة الدولة وبدعم من السفارة السويسريّة عبر لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان.

مواكبة ملف المفقودين من جراء الحرب الإسرائيليّة على لبنان

نتج عن الحرب التي شنّها العدو الإسرائيلي على لبنان طيلة الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2024، عدد كبير من الضحايا والجرحى والمفقودين، بالإضافة إلى دمار هائل في العديد من المناطق اللّبنانيّة وانهيار أبنية مأهولة بالسكان.

وقد أثّرت هذه الحرب سلبًا على تنفيذ النشاطات المقرّرة لعام 2024، سواء لجهة إطلاق التقرير الأوّل للهيئة والموقع الإلكتروني، أو غيرها من النشاطات التي عملت الهيئة على التحضير لها خلال النصف الأوّل من العام، والتي كان يؤمل إطلاقها تباعًا.

وبما أنّ الحرب الإسرائيليّة على لبنان خلال عام 2024، تُعد الحدث الأمني الأوّل من نوعه بعد إقرار القانون 2018/105 ونفاده وما نتج عنه من تشكيل الهيئة الوطنيّة المستقلّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا، عوّلت الهيئة في هذه المرحلة على التنسيق والتعاون مع كافة الأطراف المعنيّة بالمتابعة الميدانيّة والقانونيّة لنتائج وتداعيات هذه الحرب العدوانيّة على لبنان، خاصّة في ما يتعلق بقضايا المفقودين نتيجة هذه الحرب. مما حتّم ضرورة البحث في استشراف دور الهيئة الوطنيّة في هذه المرحلة، وتكوين تصوّر لِخطّة عمل الهيئة (تتضمن خطّة طوارئ) انسجامًا مع الأحداث ودراسة سبل التعاون مع الجّهات المعنيّة، كلٌ وفق عمله ودوره.

وبعد التداول بهذا الشأن، أجمع أعضاء الهيئة على ضرورة إعلان ولاية الهيئة في متابعة قضيّة المفقودين في الأزمة الراهنة، دون التقليل من أهمّية متابعة ملف مفقودي الحرب والنزاعات منذ 1975 وما بعدها. واعتبرت الهيئة أنّ نطاق ولايتها، كما ورد في القانون رقم 2018/105، يشمل جميع فئات المفقودين دون استثناء. علمًا أنّ ذلك سوف يمكّن الهيئة من مقاربة واحدة من القضايا الأقلّ حساسيّة سياسيًّا أولًا، ويمهّد الطريق لتعاون أوسع مع السلطات الحكوميّة ويعزّز تأثيرها العام على المجتمع ثانيًا.

وانطلاقًا من هذا التوجه، وجّهت الهيئة الوطنيّة بتاريخ 2024/10/21 كتابًا إلى رئيس مجلس الوزراء من أجل وضع آلية تنسيق وتعاون مع المعنيّين بخصوص مفقودي الحرب الإسرائيليّة على لبنان. كما دعت الحكومة إلى تقديم كل الدّعم اللّازم لتمكينها من متابعة قضيّة المفقودين خلال هذه الحرب من أجل تكوين ملف كامل عن حالات الفقدان وتمكين الهيئة والجّهات المعنيّة من متابعة هذه الحالات والكشف عن مصير المفقودين والتعرّف على الرفات.

اقتصر التواصل في هذا الشأن بالمديريّة العامّة للدفاع المدني حيث عقدت الهيئة اجتماعًا مع المعنيّين في هذه المديريّة، تبعته سلسلة اتصالات، أسفرت عن وضع آليّة تواصل وتنسيق مرنة وفعّالة، لا سيّما من خلال التبليغ عن المفقودين ومقاربة عمليّة إزالة الركام وانتشال الجثث والأشلاء. بالإضافة إلى ذلك، تم عقد اجتماع تنسيقي مع ممثّل عن لجنة الطوارئ الحكوميّة بغية التنسيق والتعاون بين الهيئة الوطنيّة وجميع الجّهات الرسميّة والمدنيّة المعنيّة بالمفقودين والمخفيّين قسرًا.

في إطار التنسيق مع مديريّة الدفاع المدني حول مفقودي الحرب الأخيرة، وبعد ورود معلومات إلى الهيئة تُفيد بالعمل على إزالة الركام من مواقع سبق التبليغ عن وجود مفقودين فيها، وبهدف تفادي ضياع أيّ دليل يتعلّق بالكشف عن مصيرهم، وضمان عدم العبث بالأشلاء والرفات تمهيدًا للتعرف على هويّتها وفقًا للمسار القانونيّ المرعي الإجراء، راسلت الهيئة المرجعيّات القضائيّة المختصّة المتمثّلة بالنيابة العامة التمييزيّة والنيابة العامّة العسكريّة.

وطلبت الهيئة إصدار التعليمات اللازمة لتنظيم عمليّات إزالة الركام والإحاطة بها، ومواكبة عمليّة نقله إلى أماكن محدّدة ومسيّجة وتعيين حارس قضائي عليها، وعدم المساس بهذا الركام أو العبث به نهائيّا إلّا بإشارة النيابة العامّة، وذلك بعد أخذ موافقة الهيئة الوطنيّة والتنسيق معها. كذلك طلبت الهيئة من الجّهات المعنيّة لا سيّما المستشفيات، تسليمها البيانات المتعلّقة بالرفات والأشلاء التي تمّ انتشالها ولم يتمّ التعرّف على هويّة أصحابها. وقد تلقّت الهيئة الوطنيّة استجابة من المعنيّين لِجهة مراعاة الأحكام والمعايير التي أشارت إليها في مراسلاتها.

مواكبة ملف المفقودين في سوريا

في ظل التطوّرات الأمنيّة والسياسيّة التي شهدتها الجمهوريّة العربيّة السوريّة في مطلع كانون الأوّل من العام 2024، والتي أدت إلى سقوط النظام السوري وتحرير السجناء والمعتقلين من السجون السوريّة، وجدت الهيئة الوطنيّة نفسها أمام واقع جديد أعاد الأمل بعودة مفقودين كانوا محتجزين في السجون السورية، واضعًا إيّاها أمام مسؤوليّاتها في العمل على ملف المفقودين في سوريا بشكل خاص.

وهنا لا بدّ من التنويه، أنّ اللبنانيّين الذين أُفرج عنهم من السجون السورية، يشكلون نماذج فقدان وإخفاء قسري محدودة من حيث العدد، لكنّهم قد يكونون مصدرًا مهمًا لمعلومات تساعد في الكشف عن مصير مفقودين ومخفيّين قسرًا آخرين. وهذه حكمًا فرضيّة قامت الهيئة بمتابعتها بطريقة منهجيّة وعلميّة.

الخطوات والإجراءات العمليّة التي قامت بها الهيئة لمواكبة التطورات:

شكّلت الهيئة خليّة أزمة داخليّة لتلقي اتصالات الأهالي وذوي المفقودين (عبر الهاتف والبريد الإلكتروني ومن خلال حسابات الهيئة على وسائل التواصل الاجتماعي). وعملت الخليّة على جمع البيانات الأوّليّة منهم، والتحقّق من البيانات المتداولة في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. وبدأت الهيئة الوطنيّة التحضير من أجل تشكيل فرق عمل ميدانيّة لإجراء زيارات ومقابلات مع الأشخاص المفرج عنهم والعائلات التي توفّرت لديها معطيات جديّة تتعلّق بمصير مفقوديها.

أطلقت الهيئة خطًا ساخنًا لتلقي اتصالات الأهالي وذوي المفقودين: تقدّمت الهيئة الوطنيّة بتاريخ 2024/12/11 بطلب إلى وزارة الاتصالات من أجل الحصول على خط هاتف من أربعة أرقام تسهيلًا لعملها في تلقي اتصالات أهالي المفقودين والمخفيّين قسرًا وذويهم، وكافة المراجعات والاتصالات ذات الصلة. وعليه قرّر مجلس الوزراء (قرار رقم 2 تاريخ 2024/12/17) في جلسته المنعقدة بتاريخ 2024/12/17 الموافقة على إعفاء الخط الساخن الذي خصصته وزارة الاتصالات للهيئة (1707) من أي رسوم أو تكاليف وضمان مجانيّة الخدمة على مدار الساعة، وذلك لفترة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد.

أطلقت الهيئة حملة تواصل وتنسيق مع جمعيّات ومنظمات المجتمع المدني المعنيّة بقضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا، خاصّة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان.

اجتمعت الهيئة مع القاضي زياد ابو حيدر، رئيس لجنة معالجة قضيّة اللبنانيّين المعتقلين في سوريا المشكّلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2005/43 بتاريخ 2005/6/20 وتعديلاته. وجرى خلال اللّقاء التداول بولاية هذه اللّجنة، المشكّلة بقرار في وقت سابق على صدور القانون 2018/105. وتمّ التوافق على التعاون في هذه المرحلة، وطلبت الهيئة تسليمها كافة البيانات والتقارير والمستندات التي بحوزتها، فأشارت اللّجنة أنها أودعت كافة البيانات والتقارير لدى رئاسة مجلس الوزراء.

قامت الهيئة بالتواصل والتنسيق مع اللّجنة الدوليّة للصليب الأحمر، حيث طلبت منها تسليمها البيانات المتوفّرة لديها عن المفقودين والمخفيّين قسرًا في سوريا، واستطلاع واقع وطبيعة ووتيرة عملها في سوريا. وقد تمّ الاتّفاق على متابعة التنسيق بينهما، ووعدت اللّجنة الدوليّة بتزويد الهيئة بالبيانات والمعلومات المتعلّقة بالكشف عن مصير المفقودين والمخفيّين قسرًا في سوريا من بين تلك التي ترد إلى البعثة عبر اتصالات الخطّين الساخنين الذين أطلقتهما اللّجنة الدوليّة في سوريا. ولم ترد إلى الهيئة الوطنيّة أيّة بيانات أو معلومات بهذا الشأن حتى تاريخه من اللّجنة الدوليّة.

اجتمعت الهيئة مع اللجنة النيابيّة لحقوق الإنسان بتاريخ 2024/12/11، وطلبت من اللّجنة الالتزام بمرجعيّتها القانونيّة بقضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا وفقًا لأحكام القانون 2018/105. كما طلبت دعم اللّجنة في تمكينها من أداء مهامها، من خلال عدم زجّها في الصراعات السياسيّة، ومتابعة طلبها السابق من الحكومة بتزويدها بالموارد اللازمة، واحترام استقلاليتها وولايتها الإنسانيّة، إلى جانب سياسة حماية البيانات الشخصيّة المتعلّقة بالمفقودين والمخفيّين قسرًا.

أصدرت الهيئة بيانًا صحفيًا بتاريخ 2024/12/6 كتعبير أولي عن موقفها تجاه التطورات المتعلقة بالمفقودين في سوريا، وتوقّفت فيه عند الأخبار والمعلومات التي يجري تداولها، والتي يقتضي التحقّق منها وتتبّعها، بغية التعرّف من بين المعتقلين المحرّرين على أشخاص لبنانيّين أو كانوا مقيمين في لبنان ويعتبرون في عداد المفقودين والمخفيّين قسرًا.

شكلت الهيئة لجنة الطوارئ الحكوميّة: توجّهت الهيئة الوطنيّة بتاريخ 2024/12/9 بكتاب إلى رئاسة مجلس الوزراء، طالبة المبادرة، بصورة عاجلة، إلى تشكيل لجنة طوارئ حكوميّة تضم، إلى جانب الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا، كلًا من: رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الداخليّة والبلديّات، وزارة الخارجيّة والمغتربين، وزارة الدفاع الوطني، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحّة العامّة، النيابة العامة التمييزيّة، ولجنة معالجة قضيّة اللبنانيّين المعتقلين في سوريا. وطلبت الهيئة الوطنيّة من رئاسة الحكومة توفير دعم مادّي استثنائي وطارئ لها من أجل تمكينها من التعامل مع هذا الواقع المستجد، لا سيّما في ما يتعلّق بتشكيل فريق عمل متعدّد الاختصاصات، يتولّى استقبال اتصالات أهالي المفقودين والمخفيّين قسرًا، وتلقي طلبات تقفّي الأثر، واستخراج العيّنات البيولوجيّة وحفظها بحسب الأصول وغيرها من الأعمال الميدانيّة التي تستدعي إجراء مقابلات وملء استمارات وجمع معلومات وبيانات ذات صلة بقضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا. أرسلت المديريّة العامّة لرئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 2024/12/9 كتبًا عاجلة جدًا إلى الجّهات الرسميّة المحدّدة في كتاب الهيئة من أجل تسمية مندوبين عنها في لجنة الطوارئ الحكوميّة، من أجل التنسيق معها بخصوص المفقودين في سوريا.

نظّمت الهيئة مؤتمرًا صحفيًّا بتاريخ 2024/12/13 في مقرّها المؤقّت، دعت إليه كافّة الوسائل الإعلاميّة المحليّة والدوليّة، وذلك لاطلاع الرأي العام على ما توفّر من تطوّرات في هذه القضيّة، وعلى الخطوط العريضة لمحاور العمل في الأيّام القادمة. وقامت العديد من وسائل الإعلام المحليّة والفضائيّات بنقل المؤتمر الصحفي مباشرة على الهواء. وقد أجابت الهيئة في الختام على أسئلة الصحافيّين الحاضرين.

اجتمع مجلس الوزراء وأخذ علمًا بالخطوات التي اتّخذتها الهيئة الوطنيّة في مواكبة التطوّرات، وعلى مطالبها الموجّهة إلى الحكومة (القرار رقم 1 تاريخ 2024/12/17). غير أنّ الحكومة لم تستجب للمطالب المتعلّقة برصد اعتماد استثنائي للهيئة ولا بتأمين الموارد البشريّة اللّازمة والحاجات الملحّة لعملها في هذه المرحلة. واكتفت الحكومة بالطلب من الهيئة تكثيف اجتماعاتها واتصالاتها لإنجاز مهامها دون إبطاء.

الاجتماع الأوّل للجنة الطوارئ الحكوميّة: بتاريخ 2024/12/20، دعت الهيئة الوطنيّة أعضاء لجنة الطوارئ إلى الاجتماع الأوّل الذي عقد في مقرّها، وجرى التداول بالمعطيات المتوفّرة لدى الجّهات الحاضرة. واتفق المشاركون على تقديم كل الدعم للهيئة الوطنيّة باعتبارها المرجعيّة القانونيّة لقضيّة المفقودين، والتعاون معها في هذا المجال. وتقرّر بالإجماع ودون أيّ تحفّظ من قبل الحاضرين، الشروع في نقل البيانات المتعلّقة بالمفقودين والمخفيّين قسرًا من الجّهات المشاركة في لجنة الطوارئ إلى الهيئة الوطنيّة والتنسيق معها ومساعدتها في القيام عملها. كما تمّ التوافق على تشكيل وفد يضم، بالإضافة إلى الهيئة الوطنيّة، كل من رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الداخليّة والبلديّات ووزارة الخارجيّة والمغتربين ووزارة الدفاع الوطني ووزارة العدل ولجنة متابعة المعتقلين في السجون السوريّة وذلك لزيارة سوريا والاجتماع مع الإدارة الجديدة والتنسيق معها حول المفقودين والمخفيّين قسرًا في سوريا.

الشراكة مع المجتمع المدني

بادرت الهيئة الوطنيّة في كانون الأوّل 2023 إلى التّشاور مع بعض مكوّنات المجتمع المدني المعنيّة بحقوق الإنسان وقضيّة المفقودين، بهدف البحث في إمكانية تشكيل منتدى مدني للمفقودين. وقد هدفت هذه المبادرة إلى تنظيم التعاون مع مكوّنات المجتمع المدني المعنيّة بعمل الهيئة من جهة، وتسهيل المتابعة والإلمام بحاجات وأولويات الهيئة بغية دعمها من جهة أخرى. وقد عُقدت عدّة لقاءات تنسيقيّة في هذا الإطار، واستمر التعاون والتّشاور مع المجموعة المدنيّة التي تبنّت العمل على تطوير هذا المنتدى، وذلك حتى نهاية العام 2024.

المجموعة الاستشارية: من جهة أخرى، قامت الهيئة الوطنيّة بالتعاون والتنسيق مع مجموعة من الأفراد الفاعلين في المجتمع المدني والمعنيّين بقضيّة المفقودين وحقوق الإنسان والقانون الدولي وذلك لأخذ المشورة والاستفادة من آرائهم وتوصياتهم في ما يتعلق بنشاطات الهيئة وتقاريرها وخطّة عملها. وكان التعاون مبنيًا على طلب من الهيئة للتفاعل حول أعمال محدّدة من قبلها. ونظمت الهيئة اجتماعين للمجموعة الكبرى خلال 2024، جرى خلال الأوّل مناقشة أولويات الهيئة وطريقة التعاون المثلى بينها وبين المجموعة. وفي الثاني كان التركيز على مبادرة منتدى المفقودين وكيفيّة دعم المجموعة القائمة على تشكيله للمضي قدمًا. إضافة إلى هذين الاجتماعين، عُقدت لقاءات مع مجموعات استشارية أصغر، تمّ اختيارها بحسب اختصاصاتها. وكانت التوصية منذ الاجتماع الأوّل بضرورة التعاون من خلال المجموعات الصغيرة لسهولة تنظيم اللّقاءات وفعاليّتها. وقد قدّمت المجموعة الاستشارية آراءها وتوصياتها على عدة أمور أبرزها التقرير السنوي، وتشكيل المنتدى، وتقرير نتائج استطلاع الرأي، وتفعيل العلاقة بين الهيئة والمجتمع ككل، وتطبيق القانون 105 وغيرها من النقاط الجوهريّة في عمل الهيئة.

تنفيذ برامج وأنشطة

1.جلسات توعية ونقاش في الجامعة اللّبنانيّة

في إطار برنامج التوعية حول قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا، نظّمت الهيئة الوطنيّة سلسلة من جلسات النقاش في الجامعة اللّبنانيّة - كلّية الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة، في فروعها الثلاثة في صيدا، والحدث، وجل الديب. وقد أتت هذه المبادرة استنادًا إلى كتاب موجّه إلى عميد الكليّة، أعقبه الحصول على موافقته، ومن ثم التواصل مع مديري الفروع المعنية، خلال شهر حزيران 2024. وقد استهدفت هذه الجلسات بشكل أساسي طلاب هذه الكليّات، حيث شارك فيها ما مجموعه 100 طالب بالإضافة إلى عدد من الأساتذة والموظّفين الإداريّين.

وتمحورت جلسات التوعية حول شرح القانون 2018/105 (قانون المفقودين والمخفيين قسرًا) والتعريف بالهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا ومهامها ورؤيتها. كما أتاحت فرصة

للطلاب والأساتذة للتفاعل حول قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا، وزيادة الوعي حول الأطر القانونيّة والمؤسّساتيّة التي تعالج هذه القضيّة في لبنان. كما ساهمت في ترسيخ شعور المسؤوليّة لدى المشاركين تجاه هذه القضية الإنسانية والوطنيّة. وأكّدت الهيئة الوطنيّة على التزامها بمواصلة جهود التوعية والحوار مع مختلف الشرائح الأكاديميّة والمجتمعيّة لتعزيز الوعي والدعم لقضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا.

2.إستطلاع الرأي العام حول قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا

عملت الهيئة الوطنيّة خلال شهرَي تمّوز وآب من هذا العام على تنفيذ استطلاع للرأي العام اللّبناني وشرائح المجتمع اللّبناني، بهدف قياس مستوى معرفته بقضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا وبالقانون 2018/105 ودور ومهام الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا، ومدى أهمّية المقاربة الإنسانية لهذا الملف[21].

نُفّذت هذه الدراسة بالتعاون مع مكتب الإحصاء والتوثيق، وشملت عيّنة إجماليّة من 2949 شخصًا من مختلف المناطق اللبنانيّة بينهم 2513 لبنانيًا، و436 فلسطينيًا موزّعين على ثمانية مخيّمات فلسطينيّة في لبنان.

سعت الهيئة من خلال هذا الاستطلاع، بالدرجة الأولى، إلى فهم نظرة المجتمع والرأي العام إلى هذه القضيّة وبالدرجة الثانية إلى الاستفادة من نتائج الاستطلاع في مراجعة خطّة عملها وتطويرها انسجامًا مع النتائج. كما ترى الهيئة أهميّة بالغة في توظيف نتائج الاستطلاع في حوارها مع السلطات الرسميّة والأحزاب السياسيّة ومع المجتمع المدني لا سيّما أهالي المفقودين وذلك من أجل رفع مستوى الوعي حول أحقّية هذه القضيّة ودور الهيئة الوطنيّة والقانون 105.

3.تطوّر العمل على بيانات المفقودين

بعد أن أحرزت الهيئة الوطنيّة تقدمًا ملحوظًا في إنجاز كتاب قواعد حفظ السجلات المركزيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا، وبعد أن تقدّمت على مستوى التشبيك وبناء الشراكات لا سيّما مع المنظّمات الدوليّة ومع المؤسّسات الرسميّة والمجتمع المدني، توجّهت جهود الهيئة في هذا العام لتحقيق تقدّم ملموس يبنى عليه لاحقًا في مجال تكوين قاعدة البيانات الخاصّة بالهيئة.

لعلّ الأحداث التي حصلت خلال العام 2024 (الحرب الإسرائيلية، سقوط النظام في سوريا) كانت عاملًا مساعدًا في رفع مستوى الوعي المجتمعي والرسميّ حول ضرورة التعاون والتنسيق معها لا سيّما في ما يتعلق بمشاركة البيانات.

- وبتاريخ 18 كانون الأول 2024، تسلّمت الهيئة الوطنيّة من لجنة معالجة قضيّة اللبنانيّين المعتقلين في سوريا لوائح بالأشخاص المعتقلين في السجون السورية وذلك في اجتماع رسمي جمع رئيس الهيئة بالإنابة الدكتور زياد عاشور ورئيس اللّجنة القاضي زياد ابي حيدر، وبحضور عضوي اللّجنة القاضي جورج رزق والعميد علي طه. وقد تمّ الاتّفاق على متابعة عمليّة نقل باقي البيانات ذات الصلة في مرحلة لاحقة.
- وبتاريخ 19 كانون الأوّل 2024 تسلّمت الهيئة الوطنيّة من "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" نسخة عن الملف الكامل للجنة التحقيق الرسميّة للاستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين، وهيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين، وذلك وفقًا لجردة مفصّلة بالمحتويات. وجرى الاستلام في مكتب المحامي نزار صاغية مع الإشارة إلى أنّ هذا الملف تمّ تسليمه من قبل الدولة اللبنانيّة - رئاسة مجلس الوزراء - إلى مكتب الأستاذ صاغيّة بوكالته عن "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" و"جمعية دعم المعتقلين والمنفيّين اللبنانيّين - سوليد"، وذلك تنفيذًا للقرار الصادر عن مجلس شورى الدولة بتاريخ 2014/3/4 (قرار رقم: 2014-2013/420).
- كذلك شهد العام 2024 تطورًا لجهة التواصل مع قيادة الجيش اللّبناني عبر وزارة الدفاع الوطني بخصوص مشاركة البيانات التي بحوزتهم والمتعلقة بالمفقودين والمخفيّين قسرًا. أما بالنسبة إلى اللّجنة الدوليّة للصليب الأحمر، فقد استمر الحوار معها حول سبل نقل البيانات التي بحوزتها، لا سيّما تلك المرتبطة بالمفقودين في سوريا. وما زالت المباحثات جارية للوصول إلى اتّفاق استراتيجي حول موضوع البيانات ونقلها إلى الهيئة[22].

4.قائمة مراجع/ بيبليوغرافيا عن المفقودين في لبنان منذ 1975

في إطار الشراكة القائمة بين الهيئة الوطنيّة وجمعيّة "لِنعمل من أجل المفقودين"، طلبت الهيئة من الجمعيّة العمل على تكوين قائمة بالمراجع المرتبطة بقضيّة المفقودين في لبنان منذ 1975. وبدأت الجمعيّة العمل على المشروع منذ 2023 وتمّ تسليمه في آب 2024. وكان ذلك بتمويل مباشر من السفارة السويسريّة إلى الجمعيّة بعد تأكيد موافقة الهيئة الوطنيّة على ذلك وتوقيعها اتّفاق مع الجمعيّة حول المشروع. تُعدّ هذه القائمة البيبليوغرافية أداة أساسية لعمل الهيئة، إذ تُشكّل مرجعًا ضروريًا للتحقيقات والأبحاث المتعلقة بتحديد الرفات وأماكن الدفن وغيرها من البيانات المرتبطة بالمفقودين والمقابر الجماعيّة أو الفرديّة. لذا بادرت الهيئة بتنفيذ قائمة المراجع قبل تشكيل وحدة التحقيق والأبحاث المندرجة ضمن فريق عملها وقبل البدء بالعمل الميداني.

متابعة العمل على المقبرة الجماعيّة في مدوخا في البقاع الغربي .....

استكمالًا لما قامت به الهيئة الوطنيّة في عام 2023 على أثر اكتشاف المقبرة الجماعيّة في جبّانة بلدة مدوخا البقاعيّة، قامت الهيئة بوضع يدها على الموقع وتشكيل لجنة نبش وفقًا لأحكام القانون 105 وممارسة صلاحيّاتها وولايتها القانونيّة التي ينص عليها القانون المذكور. وتابعت الهيئة أعمال اللّجنة عن كثب وواكبتها بشكل متواصل وزوّدتها بكل ما تحتاجه منها، لاسيّما من خلال ربطها بخبير في التحقيقات والأبحاث المتعلّقة

بالسياق التاريخي، من أجل إعداد تقرير متكامل عن موقع الدفن والرفات الموجودة فيه. كما عقدت الهيئة سلسلة اجتماعات ثنائيّة عن بُعد مع رئيس اللّجنة أو أي من الأعضاء وفقًا لحاجات اللّجنة. ودعت الهيئة اللّجنة إلى اجتماع رسمي عقدته في مقرّها المؤقت، في 7 آب 2024، طلبت خلاله من اللّجنة تسليم تقرير عن عملها والتوقف عن متابعة أي خطوات إضافيّة في الموقع، إلى حين اتخاذ القرارات المناسبة بشأن المرحلة المقبلة.

وقدّمت اللّجنة بناءً على طلب الهيئة ووفقًا لما ينص عليه القانون 105، الملف الكامل لعملها، والذي تضمّن التحقيقات والأشخاص الذين تمّت مقابلتهم والشهود وغيره من الأعمال التي قامت بها اللّجنة خلال فترة عملها. ولم تفضِ النتائج، كما كان متوقّعًا، إلى تحديد هويّات الرفات وذلك لأسباب عدّة أهمها عدم توفّر بيانات حول الحمض النووي لعائلات المفقودين لدى الهيئة الوطنيّة للمقارنة.

وبالتالي، قرّرت الهيئة الوطنيّة وقف أعمال النبش وانتشال الرفات وأبقت على المقبرة مختومة بالشمع الأحمر إلى حين أخذ القرار بمعاودة العمل عليها. فقد تبيّن أنّ الهيئة، في هذه المرحلة، غير مهيّأة بعد للشروع بالعمل الميداني، لما يتطلبه من إعداد نماذج عمل وتدريب فريق تقني وتأمين تكاليف النبش. وكانت الهيئة قد قرّرت بإجماع أعضائها عدم الانجرار إلى التسرّع في العمل الميداني بغية كسب التعاطف والتّفاعل معها خاصة من قبل أهالي المفقودين. فأي هفوة على هذا الصعيد سيأتي بردّات فعل أسوء من التعاطف والشهرة الذي قد يغري بعض الجّهات ويدفعها للبدء بالعمل دون القدرة على إتمامه بالطريقة العلميّة المضمونة.

وأطلقت الهيئة الوطنيّة خلال شهر كانون الأول من عام 2024 مسار وضع دراسة قانونية حول البروتوكول التفصيلي لتسلسل المراحل والخطوات الإجرائية لعمليّة نبش أماكن الدفن والتعرف على هويات الرفات، وفقًا لأحكام القانون 2018/105، بما في ذلك تحديد الأدوار والمهام والمسؤوليات للجهات والأفراد المعنيّين بهذه العمليّة، مع الاخذ بعين الاعتبار خصائص النظام القضائي والمؤسّسي في لبنان.

21. يمكن الاطلاع على التقرير الكامل حول نتائج استطلاع الرأي العام على الموقع الرسميّ للهيئة الوطنيّة ncmfd.org.lb

22. بتاريخ 2014/12/16 سلّمت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان ممثّلة برئيستها السيدة وداد حلواني نسخة عن كامل الملف للّجنة الدوليّة للصليب الأحمر ممثّلة برئيسها في بيت المحامي - نقابة المحامين في بيروت. وكان ذلك خلال احتفال علني ورسمي حضره العديد من المسؤولين القانونيّين والإعلاميّين.

2025

تقدّم في العمل الميدانيّ وتشكيل الفريق، واستعداد لانتهاء الولاية الأولى

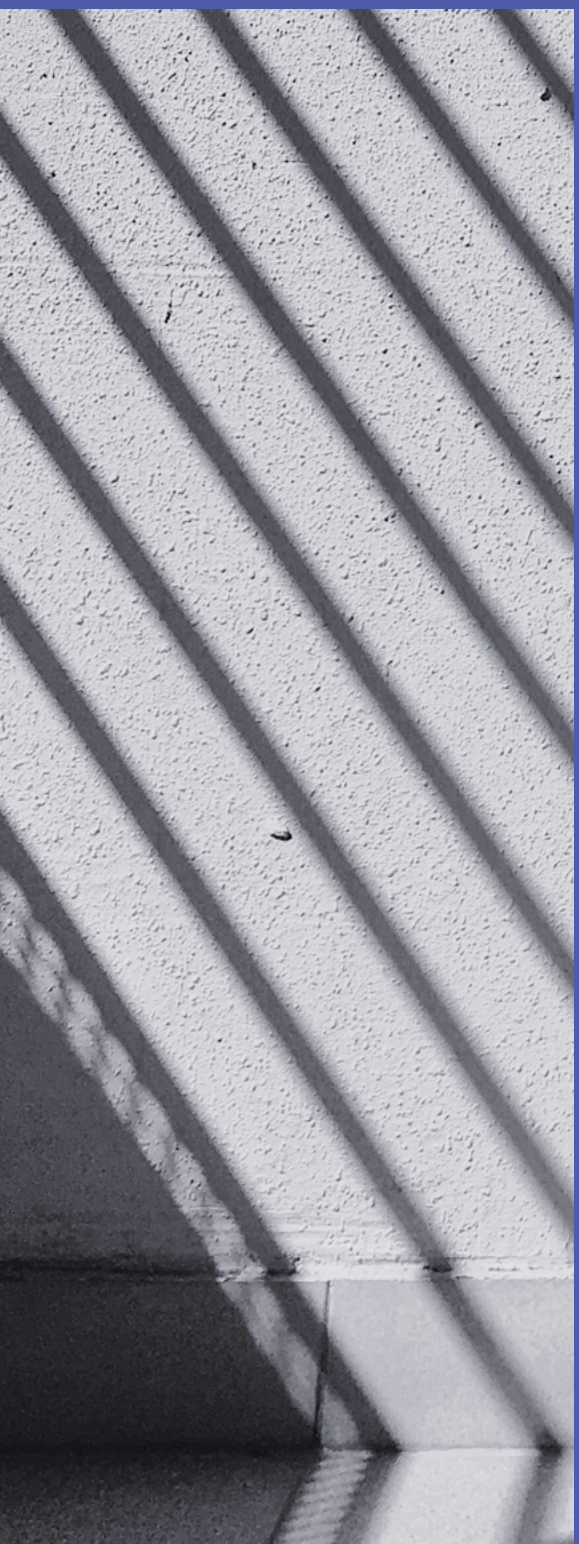

النشاط الإداري .....

تعزيز التعاون مع الجّهات الرسميّة .....

الأنشطة التواصليّة .....

الشركاء الدوليّون .....

العمل مع منظمات المجتمع المدني .....

أنشطة ميدانيّة .....

دراسات وتقارير .....

أنشطة داخليّة .....

تنتهي ولاية الهيئة في عضويّتها الراهنة في الثالث من تمّوز 2025، وركزت الهيئة في الأشهر الستّة الأخيرة من ولايتها الأولى على ضمان تعيين الأعضاء الجدد في الموعد القانوني المحدد، وإنجاز ما أمكن من الأمور الملحّة وتحضير الملفات لتسليمها للهيئة في تشكيلها الجديد. وأخذت الهيئة في الاعتبار ما جاء في النظام الداخلي لجهة أنّه في حال التأخّر في تعيين الأعضاء الجدد، فإنّ الأعضاء الحاليّين سوف يستمرون في العمل الى حين تعيين الأعضاء الجدد وانتخاب رئيس الهيئة الجديد. أي إنّ الهيئة حرصت على العمل بالتوازي بين ضمان استمرار العمل بالفعالية والحيوية نفسها كما في السابق، مع الإعداد لعملية التسلّم والتسليم.

من جهة ثانية، ركزت الهيئة خلال الأشهر الستّة الأولى من عام 2025 على متابعة الأنشطة المقررة سابقًا، وتطوير ومأسسة أطر التعاون مع الجّهات الرسميّة والدوليّة، وتحسين إدارة المشاريع والتمويل الخارجي، بالإضافة إلى ملء بعض الشواغر في المراكز المفتاحية في جهاز الهيئة.

كما أنّ سنة 2025 شهدت تطوّرات تتعلق بالعمل الميداني وبعض المستجدّات المتعلقة بقضية المفقودين والمخفيين قسرًا، سواء في سوريا أو في لبنان، وهو ما شكل حيزًا رئيسيًا من عمل الهيئة أيضًا.

النشاط الإداريّ

عقدت الهيئة الوطنيّة خلال العام 2025 ستة إجتماعات اجتماعات حضوريّة، بالإضافة إلى عدد كبير من الاجتماعات عن بُعد، عدا عن مجموعة من الاجتماعات الفرعيّة واجتماعات لِجان تمّ تكليفها بمتابعة شؤون محدّدة. يُضاف إلى ذلك التّواصل والتّشاور الدّائم بين أعضاء الهيئة من خلال الرّسائل الإلكترونيّة وعبر المجموعة الرسميّة للهيئة على تطبيق واتساب، للتعامل مع الأمور اليوميّة أو الطارئة.

› تعزيز التعاون مع الجّهات الرسميّة

تمكنت الهيئة خلال السّنوات السّابقة من التّأسيس لعلاقة مُمأسسة مع المؤسّسات الرسميّة والحكوميّة. قد تحقق تقدّمٌ ملحوظ في هذا الصّدد مع التّغيير السياسيّ الذي شهدته سوريا وانفتاح أفق لمعالجة قضيّة المفقودين والمخفيّين في سوريا كموضوع للتعاون والمتابعة بين الهيئة والجّهات الحكوميّة المعنيّة. ومع بداية العهد الجديد وتشكيل الحكومة برئاسة السيّد نواف سلام، عززت الهيئة تواصلها مع رئاسة الحكومة والوزارات المعنيّة بعمل الهيئة بشكل مباشر، ومع المؤسّسات الرسميّة من أجل التّنسيق وتسهيل عمل الهيئة في الملفّات المفتوحة ذات الصّلة بقضية المفقودين والمخفيين قسرًا، وكذلك التّحضير من أجل تعيين الأعضاء الجدد وتأمين انتقال المسؤوليّة إليهم في الموعد القانونيّ المحدّد.

التقت الهيئة المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين على النحو المبين أدناه:

1. **الاجتماع مع رئيس الحكومة السيّد نواف سلام بتاريخ 18 شباط 2025:** الهدف من الزيارة هو التّعريف بالهيئة وتسليم مذكرة بعدد من المطالب الرئيسيّة التي تخصّ الهيئة، لاسيّما التّشديد على توفّر الإرادة السياسية لدعم الهيئة، وتعزيز موازنتها وقدرتها الماديّة، والتّنسيق والتّعاون في توفير المعلومات للهيئة، والتّعاون في الملفات المفتوحة، لاسيّما ملف المفقودين والمخفيين في سوريا، والعمل على تسهيل التّعامل الشامل مع قضية المفقودين والمخفيين قسرًا في لبنان بشكلٍ عام ودون تمييز. وقد تمّ تسليم المذكرة للرئيس سلام الذي أبدى كلّ استعداد لدى الحكومة من أجل دعم عمل الهيئة وتسهيل التّواصل مع الأطراف السوريّة من خلال السفارة اللبنانيّة ووزارة الخارجيّة.

2. **الاجتماع مع وزير العدل السيّد عادل نصّار بتاريخ 12 آذار 2025:** الهدف من الزيارة هو التّعريف بالهيئة وتعزيز التّعاون مع وزارة العدل، والطلب منها بشكل خاص القيام بمسؤوليّتها لجهة: إرسال المراسلات الضّرورية إلى الجّهات المعنيّة بتسمية المرشّحين لعضويّة الهيئة في الولاية الثانية اعتبارًا من 3 تمّوز 2025؛ الطلب إلى وزير العدل التّواصل مع وزير المال من أجل تحديد مخصّصات رئيس الهيئة أسوة بالهيئات الوطنيّة الأخرى وهو ما لم يحصل بعد، على الرغم من انقضاء حوالي خمس سنوات على تشكيلها؛ وتحديد بدلات حضور الأعضاء. كما تناول البحث التّعاون بين النيابة العامّة التمييزيّة والجّهات القضائيّة والهيئة بشكل عام، وفي ما يخصّ ملف المفقودين في سوريا المفتوح حاليًا. كما تمنّت الهيئة على وزير العدل دعم مطلبها في زيادة موازنتها للتمكّن من أداء مهامها على

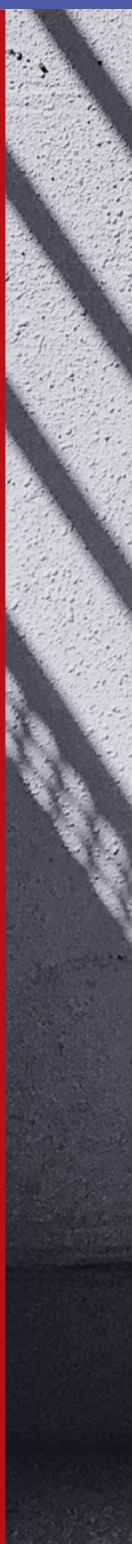

النّحو المطلوب. ولمست الهيئة تجاوبًا واضحًا لدى وزير العدل، فقد طلب من معاونيه البدء بالإجراءات المطلوبة من أجل تأمين تعيين الأعضاء الجدد في الموعد القانوني. كذلك تمّ التطرّق خلال الاجتماع إلى ملفّ المفقودين في سوريا وإلى أهمية التنسيق بهذا الشأن بين الوزارة والهيئة، انطلاقًا من مرجعيّة الهيئة في هذا الشأن.

3. **الاجتماع مع وزير الخارجيّة والمغتربين السيّد يوسف رجي بتاريخ 6 أيّار 2025**: الهدف من الزيارة هو التّعارف والبحث في إمكانيّة مساعدة وزارة الخارجية والمغتربين للهيئة في ما يتعلّق بملف المفقودين في سوريا. تمّ الاجتماع عقب زيارة الوفد الحكومي، برئاسة رئيس الحكومة إلى سوريا، حيث كان وزير الخارجيّة والمغتربين في عداد الوفد. وقد تمّ في سوريا البحث في تشكيل لجنة لمتابعة القضايا الخاصّة بالعلاقة بين البلدين، ومن ضمنها قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا في البلدين. وفي هذا السّياق، بحث الاجتماع مع وزير الخارجيّة والمغتربين في دور الوزارة في تسهيل التّواصل مع السّلطات السّورية والمؤسّسات المدنّية السّورية، من خلال الوزارة ومن خلال السّفارة اللبنانيّة في دمشق. كما طلبت الهيئة دعم الوزير في الحكومة من أجل زيادة مخصّصات الهيئة في الموازنة وتوفير الدّعم السّياسي لها.

4. **الاجتماع مع وزير الدفاع الوطني السيّد ميشال منسى بتاريخ 30 أيّار 2025:** الهدف من الزيارة هو التّعارف والبحث في ملفّات المفقودين والمخفيّين قسرًا في سوريا، بحكم كون وزير الدّفاع عضوًا في اللّجنة الوزاريّة التي تتابع القضية بين البلدين، إضافة الى التّعاون بشكل عام مع وزارة الدّفاع والجيش اللبناني في موضوع المفقودين والمخفيّين قسرًا. كما تمّ إطلاع وزير الدّفاع على اكتشاف بعض القبور في جرود عرسال، وهي منطقة عسكريّة وعلى اقتراحات الهيئة في هذا المجال. وأشارت الهيئة خلال الاجتماع إلى التّعاون الذي لمسته من قيادة الجيش في تزويدها بالمعلومات التي طلبتها في ما يخص ملف المفقودين في سوريا، وذلك من خلال ممثّل قيادة الجيش في لجنة الطوارئ. كما تمنّت الهيئة على وزير الدّفاع دعم مطالبها في الحكومة، من أجل توفير الدعم المادّي والسياسي المطلوب لتمكينها من أداء مهامها. أبدى وزير الدفاع اهتمامًا واستعدادًا للتجاوب، وطلب من الهيئة إرسال كتاب خطّي الى وزارة الدفاع في ما يخصّ موضوع عرسال ومقترحها المتعلّق بالحصول على المعلومات المتوفّرة عن المقابر المنتشرة في جرود عرسال - المنطقة العسكرية. وقد قامت الهيئة بإرسال هذا الكتاب.

5. **الاجتماع مع لجنة حقوق الانسان النيابيّة بتاريخ 27 آذار 2025:** حصل هذا الاجتماع بناءً على دعوة وجّهت إلى الهيئة من قبل اللّجنة النيابيّة، وذلك بهدف متابعة تنفيذ قانون المفقودين والمخفيّين قسرًا والحثّ على استكمال المراسيم التنظيميّة المتعلّقة به. وأتى هذا الاجتماع في السياق الطبيعي للتّواصل بين الهيئة واللّجنة. خلال الاجتماع وجّهت الهيئة الطّلب إلى اللّجنة بأن تطلق من جهتها دعوة إلى منظمات المجتمع المدني ولجان أهالي المفقودين والمخفيّين قسرًا لتسمية مرشحيهم إلى عضويّة الهيئة تحضيرًا لصدور مرسوم التّعيين ضمن المهلة القانونيّة. كما تناول البحث أعمال الهيئة وطلباتها، لاسيّما ما يتعلق بالمقرّ والموازنة والقدرة على بناء جهازها الإداري، وطلبت دعم اللّجنة النيابيّة لحقوق الانسان في هذا الإطار. أبدت اللّجنة النيابيّة استعدادها للاستمرار في نهجها السّابق وتعاونها مع الهيئة، وأطلقت الدّعوة إلى منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الانسان وإلى لجان الأهالي من أجل تسمية مرشّحيها، ثم مدّدت المهلة إلى 13 حزيران لعدم اكتمال العدد المطلوب من التّرشيحات.

6. **اجتماع لجنة الطوارئ المشتركة بين الهيئة والوزارات والمؤسّسات الحكوميّة بتاريخ 24 شباط 2025:** هو اجتماع متابعة لملفّ المفقودين والمخفيّين قسرًا في سوريا. وقد تمّ خلال الاجتماع تبادل وجهات النظر في الخطوات الممكنة، كما تمّ تزويد الهيئة - بناءً على طلبها - بالمعلومات المتوفّرة لدى قيادة الجيش وقوى الأمن الداخلي، ولدى لجنة متابعة المعتقلين في السّجون السوريّة التي أعيد تكليفها بهذا الملف خلال وقت سابق، بما في ذلك معلومات عن المفرج عنهم من السّجون السورية مؤخرًا. وتابعت الهيئة، بعد الاجتماع، مسألة الاطلاع على محاضر التحقيق التي أجرتها اللّجنة مع هؤلاء.

7. **الاجتماع مع برنامج طوارئ وزارة الصحة العامة بتاريخ 5 آذار 2025:** بناءً على تواصل الهيئة الوطنيّة مع برنامج طوارئ الصحّة العامّة، انعقد بتاريخ 5 آذار 2024 اجتماع مع مسؤولة البرنامج وفريق عملها. وخلال الاجتماع، تمّ التعريف بالقانون 2018/105 وبالهيئة الوطنيّة وولايتها الإنسانية وبالجهود والاتصالات التي قامت بها خلال الحرب الاسرائيليّة الأخيرة على لبنان. وتبين أن مجال الشراكة بين الهيئة ووزارة الصحّة يمكن أن يشمل البيانات المرتبطة بالجثث والأشلاء غير معروفة الهويّة والتي وصلت إلى المستشفيات خلال وبنتيجة العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان. وقد قام برنامج الطوارئ بجمع هذه البيانات خلال الحرب، إلا أنّه بحاجة إلى التحقّق منها وإعادة تنظيمها بعد أن تمّ التعرف على بعض هذه الجثث والاشلاء وتحديد هوية أصحابها.

كذلك تمّ التطرّق إلى إمكانية التعاون حول بيانات لحالات مشابهة حصلت خلال الحرب الأهليّة في لبنان، فكان الجواب أنّ هذا الأمر يقتضي طرحه مع وزير الصحّة، نظرًا لكون برنامج الطوارئ حديث النشأة وهو بحاجة إلى تنظيم وضعه القانوني ودمجه في هيكليّة الوزارة، وهذا ما يتم العمل عليه حاليًا.

وبنتيجة الاجتماع، بادرت الهيئة إلى طلب اجتماع رسمي مع وزير الصحّة العامّة من خلال مكتبه لطرح إطار للشراكة بين الهيئة والوزارة.

8. **الاجتماع مع مدير المديرية العامة للآثار في وزارة الثقافة بتاريخ 17 آذار 2025:** على أثر ما تمّ تداوله من معلومات عن اكتشاف رفات بشريّة في منطقة الكرنتينا في هذه الفترة، سعت الهيئة إلى تكثيف التواصل والتنسيق مع مديرية الآثار، نظرًا لما تتمتّع به هذه المديرية بمصداقيّة وطنيّة متقدّمة وخبرة عالية في مجال اكتشاف الآثار. وتجدر الإشارة إلى أنّ المديرية تعتمد معايير عالية من حيث الدقّة والمهنيّة في التعامل مع الرفات البشريّة بشكل خاص.

وفي هذا السياق، جرى لقاء مع مدير عام الآثار، السيّد سركيس الخوري، بحضور السيدة لور سلوم من المديرية. بعد التعريف بدور الهيئة ومجال عمل المديرية العامة للآثار، عبّر المدير العام عن اهتمامه بدعم الهيئة والتنسيق معها. وقد تمّ التوافق على أن ترسل الهيئة كتابًا إلى مدير عام الآثار يبيّن مجالات التنسيق والتعاون المطلوبة مع المديرية. وعليه، جرى التعميم على كافة الأثريين والفرق الفنيّة العاملة من أجل إبلاغ الهيئة الوطنيّة فور اكتشاف آثار أو رفات بشرية، لا سيّما تلك العائدة للحرب الأهلية اللبنانيّة، والتنسيق مع المعنيّين في الهيئة الوطنيّة دون أي تأخير والالتزام بتوجيهاتها في هذا الشأن. كما تم الاتفاق على إرسال نسخ عن الكتب التي تسطرها المديرية العامة للآثار بموضوع حماية المواقع الاثرية ووقف الأعمال فيها، وكافة الإجراءات ذات الصلة، وصولًا إلى التنسيق والتعاون في عملية تأمين حماية المقابر الجماعية والفردية، إن وجدت في هذه المواقع، التي تحتوي على رفات عائدة للمفقودين والمخفيّين قسرًا. ويُصار بنتيجة ذلك إلى إجراء عمليات النبش وانتشال الرفات وفقًا للمعايير العلميّة والفنية المتبعة.

كما تم التوافق خلال اللقاء على تعزيز التعاون بين الهيئة الوطنيّة والمديرية العامة للآثار، بهدف الاستفادة من قدراتها الميدانية واللوجستية وخبراتها الفنية في عملية الحفر والنبش وانتشال الرفات وحفظها وتوثيقها. ويشمل ذلك وضع مراكز المديرية ومستودعاتها ومختبراتها والفرق الفنية والخبراء في تصرف الهيئة عند الحاجة.

وتستمر المساعي حاليًا من أجل توقيع مذكرة تفاهم بين المديرية العامة للآثار والهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا، من أجل تأطير مجالات التعاون والتنسيق المحتملة بين الجهتين.

بشكل عام، يمكن القول إن عام 2025 شهد تطورًا ملحوظًا في العلاقة بين الهيئة الوطنيّة والحكومة والمؤسّسات الرسمية، استكمالًا لمسار بدأ يتبلور خلال عام 2024. ويتجلّى هذا التطوّر في النقاط التالية:

- التصريح بوجود إرادة سياسية بدعم الهيئة وبتوفير متطلبات قيامها بدورها من قبل الحكومة، واللّجنة البرلمانية لحقوق الانسان؛
- تعزيز علاقة الثقة بين الهيئة من جهة، والمؤسّسات والأجهزة الحكومية والقضائية من جهة أخرى، مع الالتزام بالتواصل وتوفير البيانات الضرورية، واتضاح ضرورة بناء علاقات ممأسسة ومستدامة مع الأجهزة المعنية بقضية المفقودين والمخفيّين قسرًا؛
- تحقّق تعاون ميداني بين الهيئة والأطراف الحكوميّة والرسميّة الأخرى في زيارة المواقع التي اكتشفت فيها رفات، أو يُشتبه بوجود رفات فيها؛
- تحسّن في مستوى متابعة الخطوات التي تم التوافق عليها، وفي متابعة قضية تعيين الأعضاء الجدد ضمن الموعد القانوني.

الأنشطة التواصلية

خلال النصف الأول من عام 2025، قامت الهيئة بعدد من الأنشطة الهادفة إلى تعزيز حضورها في الفضاء العام، وتفعيل علاقتها مع أهالي المفقودين والمخفيّين قسرًا. وفيما يلي أبرز هذه الأنشطة:

1. **المشاركة في ندوة من نظّمتها جامعة القديس يوسف بتاريخ 8 نيسان 2025:** نظّمت جامعة القديس يوسف في مقرّها في هوفلان بيروت، ندوة تناولت قضية المفقودين والمخفيّين قسرًا وذلك بمناسبة الذكرى الخمسين للحرب اللبنانية عام 1975. وشارك في الندوة ممثّلون عن إدارة الجامعة وأكاديميون، كما شارك من الهيئة نائب الرئيس (القائم بأعمال الرئيس) وعضوة من الهيئة. أتاحت هذه الندوة فرصة لتسليط الضوء على البعد الإنساني لعمل الهيئة ومقاربتها لقضية المفقودين والمخفيّين قسرًا، وشرح مهام الهيئة وحدود ولايتها كما يحدّدها القانون 2018/105، إضافة إلى الإجابة عن أسئلة الحضور. كما شكّلت المناسبة محطة مهمّة لتعزيز التعاون القائم مع جامعة القديس يوسف منذ السنوات ، حيث تم خلال الندوة توقيع مذكرة تعاون بين الهيئة والجامعة خلال هذه الندوة.

2. **تكريم الهيئة من قبل مؤسّسة غزال ومؤسّسة فرنسا بتاريخ 12 نيسان 2025:** في إطار الذكرى الخمسين لاندلاع الحرب اللبنانية، جرى تكريم الهيئة من قبل "مؤسّسة غزال لحل النزاعات والسلام في لبنان"، وذلك في 12 نيسان في حرم كلية الابتكار والرياضة في جامعة القديس يوسف في بيروت. وقد مُنحت الهيئة جائزة تقديرية بقيمة خمسين ألف دولار أميركي، تُخصّص سنويًا لثلاث جهات لبنانية تنشط في مجالات حقوق الإنسان وبناء السلام. وأعطيت هذه السنة استثنائيًا لجهة واحدة هي الهيئة، المرجع الرسمي لقضية المفقودين والتي تنفذ مهامها بالتنسيق مع الجمعيات المحليّة المعنيّة مثل لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وجمعيّة "لنعمل من أجل المفقودين".

3. **ندوة في بيروت لعرض نتائج استطلاع الرأي بتاريخ 14 نيسان 2025:** في سياق الأنشطة المدنية في ذكرى الحرب اللبنانية، نظّمت الهيئة ندوة في بيت بيروت-السوديكو، عرضت فيها نتائج استطلاع الرأي الذي نفذته الهيئة خلال صيف 2024. وحضر الندوة ممثّلون عن الأحزاب السياسية والجّهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى عدد من أهالي المفقودين والمخفيّين قسرًا. وقد تمّ خلال اللقاء تقديم عرض مفصّل لأبرز نتائج الاستطلاع، إلى جانب توزيع كتيّب يتضمّن ملخّصًا للنتائج الرئيسيّة. وقد أكدت نتائج الاستطلاع أن قضية المفقودين والمخفيّين قسرًا لا تزال حاضرة في وعي المواطنين، وأنهم يحمّلون الجّهات الرسمية بالدرجة الأولى والأحزاب مسؤولية كشف الحقيقة عن مصير المفقودين والمخفيّين قسرًا. كما أن الاستطلاع أكد أن عموم المواطنين مدركين للمسؤولية الإنسانيّة للهيئة ويتعدّاها عن المنطق العقابي والانتقامي في معالجة هذه القضية.

4. **لقاء مع الأهالي في بيت بيروت بتاريخ 14 نيسان 2025:** سبق الندوة في بيت بيروت المشار إليها أعلاه لقاء خاص عقدته الهيئة مع مجموعة من الأهالي بالتنسيق مع لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان. وشكّل اللقاء محطة مهمّة للاستماع إلى رأي الأهالي والاطّلاع على أولوياتهم ومطالبهم، كما مكن الهيئة من توطيد العلاقة معهم وتعزيز التناسق في المقاربات والخطاب المتعلّق بالمفقودين والمخفيّين قسرًا بين الهيئة والأهالي. وخلال اللقاء، أجابت الهيئة على استفسارات الأهالي، ولا سيّما تلك المتعلقة بملف المفقودين في سوريا، ونتائج التحقيق في مقبرة مدوخا، والخطوات المقبلة التي تنوي الهيئة القيام بها لمتابعة قضية المفقودين والمخفيّين قسرًا في لبنان.

5. **لقاء مع الأهالي في مقر لجنة الأهالي بتاريخ 24 نيسان:** اللّقاء من تنظيم لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، وتمت دعوة الهيئة لمخاطبة أهالي المفقودين والمخفيّين قسرًا في بيروت وجبل لبنان. والهدف كان أيضًا توضيح مقاربة الهيئة، واطلاع الأهالي على آخر مستجدات ملف المفقودين في سوريا، ونتائج التحقيق في مقبرة مدوخا.

الشركاء الدوليّون

حافظت الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيين قسرًا على علاقات العمل القائمة منذ السنوات السابقة مع عدد من الهيئات والمؤسّسات الدولية المعنية بقضية المفقودين، لا سيّما السفارة السويسرية، واللّجنة الدولية للصليب الأحمر، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية. وكانت الهيئة قد وسّعت خلال عام 2024 دائرة شركائها الدوليّين وتواصلت مع اللّجنة الدوليّة للمفقودين والمؤسّسة الأممية للمفقودين في سوريا.

التواصل مع المؤسّسة الأمميّة للمفقودين في سوريا: خلال النصف الأوّل من عام 2025، عقدت الهيئة عدّة اجتماعات مع المؤسّسة الأمميّة، منها حضوريًا في مقر الهيئة، ومنها عن بُعد خاصة مع رئيسة المؤسّسة السيدة كارلا كينتانا، بهدف التنسيق والتعاون. وجرى البحث في كيفيّة التنسيق حول متابعة المقابر المكتشفة في جرود عرسال والتي تبين أنّها تعود بأكثرها لأشخاص سوريّين.

العمل مع منظمات المجتمع المدني

حافظت الهيئة على علاقات جيدة وتواصل مستمر مع منظمات المجتمع المدني اللبنانية. إلا أن الجهود التي بُذلت خلال عام 2024 لإطلاق منتدى وطني لقضية المفقودين والمخفيّين قسرًا، والتي قادتها مجموعة من منظمات المجتمع المدني والناشطين والناشطات، لم تسفر عن نتيجة ملموسة. وخلال عام 2025، لم تصدر أية مبادرات من الهيئة أو من مجموعة المبادرة من منظمات المجتمع المدني التي تبنت الفكرة من أجل القيام بتأسيس هذا المنتدى واطلاقه. ويظل الموضوع مطروحًا للتنفيذ في المستقبل، في حال إعادة تحريك المبادرة من قبل المبادرين.

من جهة أخرى، وبمناسبة التغيّر الذي شهدته الساحة السورية، وفتح ملف المفقودين والمخفيّين قسرًا فيها، قامت الهيئة بإجراء تواصل فردي مع عدد من الناشطين من المجتمع المدني السوري في هذا المجال. كما نظّمت **اجتماعًا مشتركًا بتاريخ 12 شباط 2025، جمعها بشبكة منظمات مدنيّة سورية تعمل تحت مسمى "ميثاق الحقيقة والعدالة في سوريا". وقد خُصص الاجتماع لبحث سُبل التّعاون** بين الطرفين والاستفادة من الاندفاعة على أثر إنشاء المؤسّسة الأممية للمفقودين في سوريا التابعة للأمم المتّحدة، والتغيير الذي حصل في سوريا، وهما تطوران هامان يشكلان مظلة للتعاون والتنسيق بين الهيئة ومنظمات المجتمع المدني السوري، وأي هيئة مستقلة يمكن أن تشكل في سوريا، للتنسيق في كل ما يتعلق بملف المفقودين في البلدين على المستوى المدني المكمل للمستوى الرسمي.

أنشطة ميدانية

خلال النّصف الأوّل من عام 2025، قامت الهيئة بعدد من الأنشطة والخطوات التي لها طابع ميداني وذات صلة مباشرة بقضيّة المفقودين والمخفيين قسرًا، وهي التالية:

1. ملف المفقودين والمخفيّين قسرًا في سوريا:

أدّت التغيرات التي حصلت في سورية في شهر كانون الأوّل 2024 إلى فتح نافذة للتقدم في ملف المفقودين والمخفيّين قسرًا في سوريا. فقد فُتحت السجون وخرج السجناء، وعاد عدد منهم إلى لبنان. وقد تفاوتت الأرقام الرسميّة التي وصلت للهيئة عن عدد المحرّرين الذين عادوا الى لبنان. أدّى هذا التطوّر إلى تحريك الملف لبنانيًّا على المستوى السياسي الحكومي والحزبي، كما على. أدّى ذلك إلى تحريك هذا الملف لبنانيًّا على المستوى السياسي الحكومي والحزبي، كما على المستوى الشعبي، وبالنسبة إلى الأهالي بشكل خاص. واكبت الهيئة هذه التّطورات التي استمرت خلال عام 2025، وكان آخر محطّاتها حتى تاريخ إنجاز هذا التقرير، زيارة رئيس الحكومة مع وفد حكومي إلى دمشق حيث التقى الوفد الرئيس السوري الجديد، وطُرحت الملفات المتعلّقة بالقضايا بين البلدين ومن ضمنها ملف المفقودين والمخفيّين قسرًا في سوريا. وبناءً على المتابعة والتواصل الذي قامت به الهيئة مع مكتب رئيس الحكومة، أفيد بأنه سوف يتم تشكيل لجنة وزاريّة من وزارات الخارجيّة والدّفاع والداخليّة لمتابعة هذه القضيّة والتواصل مع الهيئة الوطنيّة في هذا الإطار.

تلخصت مقاربة الهيئة لهذه القضيّة على النّحو التالي:

1. أن يتمّ أيّ تواصل مع الجّهات الرسميّة السوريّة في هذا الموضوع عبر القنوات الرسميّة وبالتّشاور والتعاون مع وزارة الخارجيّة والسفّارة في لبنان.

2. التّواصل المباشر ومتابعة هذا الملف من قِبل الهيئة، من خلال المؤسّسة الأمميّة الخاصّة بالمفقودين والمخفيّين قسرًا في سوريا؛ ومع أيّ هيئة وطنّية مستقلّة مسؤولة عن هذا الملف في حال انشائها من قبل السلطات السورية؛ مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان وجمعيّات المعتقلين والمفقودين في سوريا.

3. سمح تحريك ملفّ المفقودين في سوريا بتطوير التعاون بين الهيئة والجّهات الحكوميّة المعنيّة ونقله إلى المستوى العمليّ. وفي هذا السياق، وبصفتها الجهة الوطنيّة المعنيّة بهذا الملفّ، طلبت الهيئة من رئاسة الحكومة تشكيل هيئة طوارئ حكومية تضم في عضويتها، إلى جانب الهيئة الوطنيّة، مجموعة من الوزارات والإدارات والأجهزة الرسميّة المعنيّة من أجل ضمان التنسيق الفعّال في هذا المجال وإدراجه في سياق القانون 2018/105. وقد تشكّلت هيئة الطّوارئ من الهيئة الوطنيّة وممثّلين عن الوزارات والجّهات التالية (رئاسة مجلس الوزراء - وزارة العدل - النيابة العامّة التّمييزيّة - لجنة متابعة المعتقلين اللبنانّيين في السجون السوريّة - وزارة الدّفاع الوطني - وزارة الدّاخلية والبلديآت - وزارة الخارجيّة والمغتربين - وزارة الشّؤون الاجتماعيّة). وخلال عام 2025 استمرّ التّنسيق والتّعاون ضمن هيئة الطّوارئ، حيث عُقد اجتماع عام رسمي، مع إبقاء قنوات التّواصل مستمرة وقائمة بين الهيئة الوطنيّة من جهة، وممثّلي الجّهات الرسميّة في خليّة الطوارئ، وجرى تبادل المعلومات حول الملفّ، بما في ذلك أسماء المُفرج عنهم والتّحقيقات الأوّليّة معهم من قِبل لجنة متابعة المعتقلين اللبنانيّين في السجون السوريّة.

4. كلفّت الهيئة باحثين، بالتعاون مع جمعيّة "لنعمل من أجل المفقودين"، وبمشاركة من أعضاء الهيئة، بإجراء مقابلات خاصة بالهيئة للأستعلام مع المُفرج عنهم من السجون السوريّة، بحثًا عن أيّ معلومات تتعلّق بمفقودين لبنانيين سواء التقوا بهمأو سمعوا عنهم، بالإضافة إلى رسم المسار الذي سلكه المُفرج عنهم من لحظة الاعتقال حتى لحظة الإفراج، وأي معلومات أخرى مفيدة للقضية. ويجري حاليًا إعداد التّقرير النّهائي عن هذه المقابلات، وقد تبين أنه لا توجد معلومات محسوسة لدى المُفرج عنهم بشأن مصير مفقودين آخرين في سوريا.

5. تتوقّع الهيئة أن يكون كشف مصير المفقودين اللبنانيّين أو أولئك الذين فُقدوا من لبنان، جزءًا من التقدّم المرتقب في عمليّات الكشف عن المقابر الجماعية في سوريا، وهي عمليّة معقدة وطويلة، نظرًا للعدد الكبير للمفقودين في سوريا، وستُدار تحت إشراف دولي لا سيّما من خلال المؤسّسة الأمميّة التي أنشأتها الأمم المتحدة.

6. لفتت الهيئة نظر المسؤولين الحكوميّين في لبنان إلى ضرورة بذل جهد خاص مع المسؤولين السوريّين من أجل الحصول على معلومات من المسؤولين السياسيّين والأمنيين السوريين عن مقابر وأماكن دفن يعرفون عنها وموجودة على الأراضي اللبنانية.

7. تواصلت الهيئة مع الأهالي ومع الرأي العام اللبناني لإطلاعهم على الخطوات المُتّخذة في هذا الملف.

8. لا يزال هذا الملف مفتوحًا، وتتابعه الهيئة وفق التوجّهات المشار إليها في البنود السابقة.

2. ملف مقبرة مدوخا:

تمّ اكتشاف رفات في مقبرة مدوخا - قضاء راشيا بتاريخ 24 آب 2023. وقد تحرّكت الهيئة فورًا واتخذت الخطوات التي نصّ عليها القانون 2018/105، وشكّلت لجنة خاصة لنبش مكان الدفن المعيّن وفقًا لما نصّ عليه القانون المشار إليه. أنجزت اللّجنة أعمالها خلال عام 2024، وقد ورد عرضٌ عنها في القسم الخاص بعام 2024 من هذا التقرير. إلّا أنّ الهيئة استلمت الملف الذي أعدّته اللّجنة الخاصة بنبش مكان الدفن في مدوخا بتاريخ 2 نيسان 2025.وتعرض الفقرات التالية نتائج الأعمال الخاصة بمقبرة مدوخا، والخطوات والقرارات التي اتّخذتها الهيئة بعد استلام الملف.

تتلخّص النتائج التي توصّلت إليها اللّجنة بما يلي:

1. تبيّن وجود في القبر المعني رفات تعود إلى ثلاثة أشخاص ذكور، وُجدت معهم بقايا ثياب ومقتنيات عسكرية. وتطابقت شهادات المواطنين من السكان المحليين أنها تعود إلى مقاتلين ينتمون إلى منظمة (أو منظمات) فلسطينية لم تستطع اللّجنة تحديدها بدقّة. وبحسب الشهادات، فإن هؤلاء المقاتلين قُتلوا على يد القوات الإسرائيلية بعد اجتياح 1982، حيث نُقلت جثثهم إلى ساحة البلدة، ثم قام الأهالي لاحقًا بدفنهم في القبر الذي تمّ اكتشافه.

2. تمكّنت اللّجنة من الحصول على نتائج فحص الحمض النووي العائد للرفات بالتعاون مع المختبر المركزي لقوى الأمن الداخلي. إلّا أنها لم تتمكّن من تحديد هوية أصحاب الرفات بسبب غياب قاعدة بيانات مكتملة للحمض النووي الخاص بأُسر المفقودين والمخفيّين قسرًا، تُمكن المقارنة وتحديد الهوية بدِّقة.

3. أفادت اللّجنة في تقريرها بأن التحقيقات وشهادات الشهود والسكان المحليين تشير إلى احتمال وجود مواقع دفن لأشخاص آخرين في ظروف مشابهة في مقبرة مدوخا.

4. استلمت الهيئة الوطنيّة تقرير اللّجنة الخاصة بنبش مقبرة مدوخا بتاريخ 2 نيسان 2025. واطّلعت على مضمونه وعلى النتائج التي توصّلت إليها اللّجنة. ولاحظت الهيئة أن الملف يقتصر على مستندات ورقية وأن تقاريره الرئيسية مكتوبة بخطّ اليد.

وبناءً على ذلك قررت الهيئة ما يلي:

1. إنهاء عمل اللّجنة وشكرها على جهودها، وحفظ الملف الذي أعدّته في أرشيف الهيئة الوطنيّة؛

2. تأكيد النتائج العلمية التي توصلت إليها اللّجنة والمشار إليها أعلاه؛

3. تأكيد عدم التمكن من تحديد الهوية بسبب عدم اكتمال قاعدة بيانات الحمض النووي؛

4. إعادة دفن الرفات في مكانها، ووضع إشارة على القبر؛

5. التريّث في الوقت الحالي في فتح القبور الأخرى التي أشار إليها الشهود والموجودة في جبّانة مدوخا؛

6. صياغة القرار الخاص بنتائج أعمال اللّجنة وتحديد هوية الرفات وتبليغه للمعنيين ونشره حيث يلزم؛

7. اعتماد الدراسة القانونية التي سبق للهيئة أن كلّفت خبيرًا قانونيًا بإعدادها عن تفاصيل العلاقة بين الهيئة الوطنيّة واللجان الخاصة بنبش أماكن الدفن استنادًا إلى القانون 2018/105، في ضوء الممارسة الفعلية خلال هذه التجربة الأولى لنبش موقع دفن.

8. إعداد تقرير عن مجمل الأعمال التي قامت بها الهيئة واللّجنة، مستخلّص من الملف الورقي الذي سلمته لجنة النبش إلى الهيئة الوطنيّة والأعمال التي قامت بها الهيئة نفسها. ويعتبر هذا التقرير بمثابة التقرير النهائي الخاص بمجمل الأعمال ذات الصلة بنبش موقع الدفن في مقبرة مدوخا - قضاء راشيا لعام 2023 والتعرف على هوية أصحاب الرفات المدفونين فيها.

3. الاشتباه بوجود رفات في الكرنتينا - بيروت:

بتاريخ 7 آذار 2025، نشرت الصحافة الإلكترونية خبرًا يفيد بالاشتباه في العثور على رفات بشرية في موقع أعمال بناء مكان مستشفى الكرنتينا. فور تلقّي الخبر، تواصلت الهيئة مع النيابة العامة طالبةً وقف الأعمال وشكّلت وفدًا من أعضائها، بمرافقة من الصليب الأحمر الدولي وخبراء من المديرية العامة للآثار، للتوجّه إلى الموقع والتحقّق من صحة الخبر.

وبعد المعاينة الميدانية، تبّين أن الخبر غير صحيح، وأنّه لا وجود لرفات بشرية في الموقع. وقد أصدرت الهيئة بيانًا صحفيًا أوضحت فيه هذا الأمر ودعت إلى توخّي الدّقة والتحقّق من صحة المعلومات قبل نشرها، نظرًا لحساسية هذا الموضوع.

شكّلت هذه الحادثة دافعًا لتسريع الاجتماع مع المديرية العامة للآثار، حيث تم الاتفاق على التعاون الدائم بين المديرية والهيئة، وتبادل المعلومات حول أي اكتشاف أو اشتباه، ومرافقة خبراء في التنقيب من المديرية في كل الزيارات الميدانية التي تقوم بها الهيئة من أجل التحقّق من أماكن دفن محتملة. وقد تم تفعيل هذا التعاون فورًا، إذ شارك خبراء من مديرية الآثار في الزيارة الميدانية الثانية إلى جرود عرسال بتاريخ 21 أيار 2025.

كرست هذه الحادثة أيضًا آلية التعاون والتواصل بين الهيئة والأجهزة القضائية والأمنية، التي باتت تتواصل وتتعاون مع الهيئة في القيام بمهامها.

4. العثور على عدد من القبور في جرود عرسال - البقاع:

بتاريخ 9 أيّار 2025، نشرت الصحافة الإلكترونية خبرًا عن العثور على عدة قبور متجاورة في جرد عرسال. وعلى الفور شكّلت الهيئة وفدًا لزيارة الموقع وتقدير الموقف والخطوات الواجب اتخاذها. تمت الزيارة الأولى إلى الموقع بتاريخ 12 أيّار 2025 ورافق وفد الهيئة كلٌ من عناصر من الجيش المتواجد في المنطقة كونها منطقة عسكرية، وعناصر من فصيلة قوى الأمن الداخلي في عرسال، وفريق من مكتب الأدلة الجنائية في قوى الأمن الداخلي، وطبيب شرعي.

وتبيّن من الكشف الأولي ما يلي:

يقع القبر المكتشف عند مدخل خندق يتكوّن من سدّين ترابيين متوازيين بطول يقارب 30 مترًا، توجد أربعة قبور متتالية

ومصفوفة. اثنان من هذه القبور مبنيّان بكتل خرسانية ومغطّيان بألواح حجرية، وهما متجاوران. أحدهما قد فُتح سابقًا بشكل واضح، بينما لا يزال الآخر مغطى جزئيًا بالرواسب. وتبقى إحدى نهايتي القبرين مدفونة تحت أحد السدّين الترابيين.

القبر المفتوح يحتوي على بقايا عظمية لفرد، بالإضافة إلى غطاء وبقايا ملابس سوداء اللّون. كانت العظام مبعثرة بسبب فتح القبر قبل وصولنا. كما كانت الجمجمة ملفوفة بقطعة قماش. أما القبران الآخران، والمحددان بالحجارة، فهما متلاصقان ويُحتمل أن يُشكلا معًا قبرًا كبيرًا واحدًا يحتوي على رفات أكثر من شخص. وتشير هذه المجموعة من القبور، الواقعة عند مدخل الخندق، إلى احتمال وجود مزيد من القبور غير الظاهرة بعد، تمتد على طول الخندق نفسه.

بعد التداول بنتيجة الزيارة الأولى، قامت الهيئة بتشكيل وفدٍ ثانٍ توجّه إلى الموقع المحدد بتاريخ 21 أيار 2025 بمشاركة خبراء من الصليب الأحمر الدولي والمديرية العامة للآثار، وكان الهدف من الزيارة الثانية اتخاذ الإجراءات العملية من أجل حماية الموقع وتغطية القبر المُكتشف حسب الأصول لحمايته من العبث ومن العوامل الطبيعية، وكذلك رافق الوفد باحثان من فريق جمعية "لنعمل من اجل المفقودين" كلّفتهما الهيئة بالقيام بالبحث السياق التاريخي - الاجتماعي عن وضع المقابر في منطقة جرود عرسال، ووضع تقرير بذلك.

بناءً على ذلك اتُخذت الخطوات التالية:

1. تغطية القبر المفتوح ووضع علامة على الموقع؛

2. بعد الاستماع إلى إفادات العسكريين والأمنيين وسكان المنطقة، يُرجّح وجود عدد كبير نسبيًا من القبور المشابهة لتلك المكتشفة، وهي قبور منتشرة على مساحة واسعة نسبيًا في جرود عرسال. ويرجّح المعنيّون أنها تعود إلى مقاتلين في فصائل سورية مقاتلة قُتلوا أثناء حرب جرود عرسال. والإفادات الأولية للسكان والمسؤولين المحليين لم تُشر إلى وجود مفقودين لبنانيين من المنطقة. لكن ذلك لا يمنع أن يكون بين الجثث المدفونة في المنطقة ما يعود منها إلى لبنانيين أو من جنسيات أخرى غير سورية، كانوا في صفوف الفصائل المقاتلة آنذاك.

3. المنطقة المعنية هي منطقة حدودية بين لبنان وسوريا، وهي منطقة عسكرية شهدت مواجهات مسلحة بين الجيش اللبناني والفصائل السورية المقاتلة في حينه. وبذلك تعتبر الهيئة أن هذا الملف هو ملف مشترك بين لبنان وسوريا، ويجب التعامل معه من خلال التعاون بين الجّهات المعنية في البلدين.

4. تقترح الهيئة الخطوات التحضيرية التالية:
   أ. القيام ببحث سياقي معمّق للتحقق من صحة الشهادات والروايات المتداولة عن ظروف الأحداث التي أدت إلى هذه القبور، والهوية المرجّحة لأصحابها. وقد كلّفت الهيئة من يقوم بهذا البحث وهو قيد التنفيذ.
   ب. مخاطبة وزارة الدفاع ومن خلالها قيادة الجيش، لتقديم ما يتوفر عنها من معطيات وخرائط مفصلة عن المنطقة، ومسح تواجد القبور المحتملة فيها ووضع علامات عليها وتعليمها على الخرائط، ودعم ذلك بصور فوتوغرافية ووسائل توثيق أخرى. وتقترح الهيئة قيام الأجهزة المعنية في الجيش بهذه العملية في حال لم تُنجز سابقًا، وتزويد الهيئة بمعطيات تفصيلية عن ذلك في حال كان الجيش قد قام بهذا المسح سابقًا.
   ت. طرحت الهيئة هذا الموضوع مع السيد وزير الدفاع أثناء الاجتماع معه الذي عُقد بتاريخ 30 أيّار 2025، كما تم توجيه كتاب رسمي إلى وزارة الدفاع بناءً على طلب الوزير في هذا الصدد، وقد أُرسل الكتاب بتاريخ 2 حزيران 2025.
   ث. في هذه المرحلة تقتصر المهام على التوثيق الدقيق وإعداد خرائط مفصلة عن مواقع القبور، أما الخطوات المحددة الأخرى فيجب ان تُقرّر في إطار التعاون الرسمي بين الحكومتين اللبنانيّة والسوريّة، مع مشاركة من الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا في لبنان، ومع الجهة المشابهة المعنية في سوريا.

5. الكشف عن مصير المفقود ميلاد نعوم خوري، قرنايل - جبل لبنان:

بتاريخ 5 حزيران 2025، أصدرت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان بيانًا صحفيًا جاء فيه أنه عن طريق الصدفة، تم الكشف عن مصير المفقود ميلاد نعوم خوري من بلدة قرنايل، الذي اختُطف في شهر أيّار 1989، أي منذ 36 عامًا. وكشف البيان أن ميلاد قد قُتل على يد خاطفيه. وفور معرفة الخبر، طلبت الهيئة عقد اجتماع مع لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان التي لبّت الدعوة وشاركت معلوماتها حول التطورات التي حصلت وأدت إلى كشف مصير المفقود ميلاد خوري. وحرصت الهيئة على عدم التداول إعلاميًا بهذا التطور والتأكيد على الابتعاد عن كل ما من شأنه إثارة النعرات بين أبناء البلدة الواحدة. وقررت الهيئة التواصل مع عائلة المفقود واللقاء معها للقيام بالإجراءات اللّازمة وفقًا للقانون 105.

هذه الحادثة هي الأولى من نوعها لذلك لها أهميّة خاصة. ومن الضروري الإشارة - كما جاء في بيان لجنة الأهالي، إلى أنّ الكشف عن مصير المفقود ميلاد خوري لم يُثر أي مواقف ثأرية في البلدة، بل كان هناك احتضان وتضامن كامل مع أسرة الضحيّة وتتجه البلدة إلى تسمية شارع باسمه تعبيرًا عن التضامن وتكريم المفقود القتيل. وترى الهيئة أنّ هذا الكشف عن مصير المفقود الذي يحصل صدفةً، يجب أن يحفّز الجميع على المبادرة إلى التصريح بما يعرفونه عن مصير أي مفقود، كما أنّ ردّ فعل أسرة ميلاد وعموم أبناء بلدته يعزّزان القناعة الراسخة لدى الهيئة وأهالي المفقودين بأهميّة البعد الإنساني ويبدّدان التذرّع بالخوف من ردود فعل ثأرية وانتقامية.

دراسات وتقارير أعدّتها الهيئة .....

خلال عام 2025 أنجزت الهيئة دراستَين رئيسيّتين لهما أهميّة بالنسبة لعملها ولقضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا:

1. استطلاع الرأي حول قضية المفقودين في لبنان:
بمناسبة الذكرى الخمسين لبدء الحرب اللبنانيّة، في صيف 2024، وقّعت الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا عقدًا مع مكتب الإحصاء والتوثيق، لتصميم وتنفيذ دراسة/استطلاع رأي لاستكشاف مستوى معرفة المواطنين بقضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا في لبنان، ونظرتهم إلى الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيين قسرًا، ودور المسؤولين وأيّ أطراف أخرى في كشف مصيرهم. وقد نُفِّذت هذه الدراسة خلال شهرَي تمّوز وآب 2024، وشملت عيّنة إجماليّة من 2949 شخصًا من مختلف المناطق اللبنانيّة، بينهم 2513 لبنانيًّا، و436 فلسطينيًّا موزّعين على ثمانية مخيّمات فلسطينيّة موجودة في لبنان.

أرادت الهيئة الوطنيّة من خلال هذه الدراسة التعرّف بشكل علميّ وموضوعيّ على جوانب رئيسيّة من نظرة المجتمع اللبنانيّ إلى هذه القضيّة، ومعرفة توقّعات المواطنين من الهيئة ومن السُلطات المعنّية بحلّ هذه القضيّة. أمّا الهدف فهو استخدام نتائج هذه الدراسة في بلورة خطّة عمل الهيئة وتطويرها انسجامًا مع هذه الوقائع، إلى جانب استخدامها في الحوار السياسيّ والمجتمعيّ مع السلطات والأحزاب السياسيّة ومع أهالي المفقودين وعموم المواطنين، من أجل رفع مستوى التوافق الوطنيّ على أحقيّة هذه القضيّة وعلى دور الهيئة الوطنيّة، وتحسين فرص التقدّم في كشف مصير الضحايا.

بيّن الاستطلاع أنّ قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا لا تزال حيّة في وعي المواطنين بشكلٍ عام، ولا تقتصر على عائلات الضحايا فقط. كذلك، فإنّ مرور الزمن لم يؤدِّ إلى النسيان والإهمال، ولا إلى بهتان التمسّك بالحقّ في معرفة الحقيقة، ولا إلى إعفاء السلطات من مسؤوليّتها في ذلك. كما أنّ التجاهل المتمادي لألم عائلات الضحايا والتنكّر للحاجة إلى تنقية الذاكرة الجماعيّة، لم يؤدّيا إلى انزياح تمسّك المواطنين بالطابع الإنسانيّ لهذه القضيّة، بعيدًا عن منطق الثأر والانتقام. فبالنسبة إليهم، إنّ الدور الأساسيّ للهيئة الوطنيّة الحديثة التشكيل هو دور إنساني، تمامًا كما يحدّده القانون. وفي كلّ ذلك، لا يزال المواطنون يرون أنّ السلطات الرسميّة هي المسؤول الأوّل عن كشف مصير المفقودين.

أعدّت الهيئة ملخّصًا ورقيًا بنتائج الاستطلاع ووزّعته في 14 نيسان 2025 أثناء النشاط الذي أُقيم في بيت بيروت. كما أعدّت نسخة ورقيّة عن النتائج الكاملة للاستطلاع، وهي متاحة للعموم، كما أنّ الدراسة والملخّص متاحان على موقع الهيئة.

2. الدارسة القانونيّة وبرتوكولات العمل بين الهيئة ولجنة نبش أماكن الدفن، والأطراف الأخرى:
تُشكّل قضيّة مقبرة مدوخا 2023، التجربة الأولى لعمليّة اكتشاف ونبش مكان دفن منذ صدور القانون (2018) وتشكيل الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا (2020). وشكّلت بذلك اختبارًا تطبيقيًّا لعمل الهيئة الوطنيّة ولعمل اللّجنة الخاصّة بنبش أماكن الدفن (والأطراف الأخرى). وكان من الطبيعي أن يُشكّل هذا الاختبار مناسبة لاستخلاص الدروس، واستكشاف النقاط الغامضة في القانون نفسه، بالإضافة إلى ما أظهرته هذه التجربة من ملاحظات تتعلّق بالعلاقة المتبادلة بين الهيئة الوطنيّة واللّجنة والنيابة العامّة وغيرها من الأطراف المعنيّة.

استنادًا إلى هذه التجربة الأولى، قرّرت الهيئة الوطنيّة تكليف خبير قانوني بمراجعة القانون 2018/105 وغيره من النصوص ذات الصلة، والقيام بدراسة لمسار العلاقة بين الهيئة واللّجنة والأطراف الأخرى في التطبيق والممارسة، وإعداد دراسة قانونيّة توضّح جوانب الغموض، وتُدقّق وتُفصّل في العلاقة بين الهيئة واللّجنة، والأطراف الأخرى، وتكامل المسؤوليّات والأدوار بين الجميع بما يُسهم في تحقيق الهدف المنشود على النحو الأمثل.

والهدف من هذه الدارسة هو تقديم توضيح وتفصيل دقيق لهذه العلاقات، لا سيّما بين الهيئة واللّجنة، وسدّ الفجوات في النصوص والممارسة، وإزالة الالتباسات، بحيث يُشّكل ذلك دليل عمل للهيئة ولجان نبش أماكن الدفن والأطراف الشريكة الأخرى، أثناء العمل على مهام مشابهة في المستقبل. وأن يُشكّل هذا الدليل أيضًا أساسًا لتوقيع بروتوكولات تعاون مع الأطراف المعنيّة، وفقًا للحاجة.

وبناءً على ذلك أُنجزت الدراسة المشار إليها، وهي ستكون موضع عرض ومناقشة مع الأطراف المعنيّة، والأساس الذي يُستند إليه في وضع بروتوكولات التعاون مع الأطراف الأخرى المعنيّة، وضبط العلاقة بين الهيئة ولجان نبش أماكن الدفن. وتؤكد الدراسة أنّ لجان نبش أماكن الدفن هي لجان مؤقّتة خاصة تابعة للهيئة وتعمل تحت إشرافها، أنّ رئاستها الحكمية من قبل قاض عامل لا تعني أنّ لها أيّة صلاحيّات قضائيّة، بل تعمل وفق مندرجات القانون 2018/105 الذي ينصّ بشكل واضح على مهامّها، وعلى مهامّ الهيئة. كما تتضمّن الدراسة توصيات تتعلّق بمتطلّبات التحضير الجيّد لعمل لجنة النبش، وبموصفات التقرير النهائي الذي يصدر عنها، وحصر القرار النهائي ومضمونه والإعلان عنه بالهيئة الوطنيّة، مع اشتراط عدم المساسأو تغيير النتائج العلميّة التي توصّلت إليها لجنة النبش. والدراسة متاحة على موقع الهيئة.

3. إنجاز المسوّدة النهائيّة لكتاب قواعد حفظ البيانات:
أُنجزت خلال عام 2024 المسوّدة النهائيّة لكتاب قواعد حفظ البيانات، التي أعدّها الخبير المُكلّف وناقشتها الهيئة وأقرّتها. ويجري حاليًا مناقشة المسوّدة مع الشركاء المعنّيين من أجل التدقيق النهائي قبل تثبيت اعتماد الكتاب، ووضعه على موقع الهيئة.

ويتضمّن الكتاب الشروط والخطوات المفضّلة وبروتوكولات العمل من أجل ضمان أمن البيانات والحفاظ على السريّة، والالتزام باحترام إرادة الأهالي في ما يخصّ استخدام البيانات الشخصيّة. وقد جرى الالتزام بالمعايير الدوليّة في وضع كتاب القواعد هذا. ويُعتبر إقراره من ضمن المتطلّبات الضروريّة من أجل التمكّن من تكوين قاعدة البيانات والسجلات المركزيّة في الهيئة.

كما ترى الهيئة أنّ هذا الكتاب يركز أساسًا على البيانات الشخصيّة وعلى الجوانب التقنيّة في حفظ البيانات وأمانها، وهو ما كان مطلوبًا من الخبير. إلاّ أنّها لحظت إمكانيّة إعداد دراسة لاحقة تتضمّن فلسفة التعامل مع البيانات من قبل الهيئة، وإدارة كافّة أنواع المعلومات التي تتعامل معها، وهي مهمّة لاحقة.

أنشطة داخلية

اعتبارًا من بداية عام 2025، ومع بقاء ستّة أشهر على ولاية الهيئة في عضويتّها الحاليّة، حيث يجب أن يتمّ تعيين الأعضاء الجدد في مرسوم يُصدر قبل الثالث من شهر تمّوز 2025، تركّز عمل الهيئة خلال هذه الفترة على المحاور التالية:

- أوّلًا، القيام بكلّ الخطوات من اتّصال ومتابعة مع الجّهات الحكوميّة المعنيّة من أجل صدور مرسوم تعيين الأعضاء الجدد في الموعد القانوني المحدّد؛
- ثانيًا، تسريع الخطوات التنظيميّة وعملية التوظيف لمواقع مفتاحيّة لتأمين استمراريّة الأعمال الميدانيّة وعمل الهيئة الإداري، خلال عمليّة التسلّم والتسليم مع الأعضاء الجدد، وفي بداية الولاية الثانية للهيئة؛
- ثالثًا، متابعة الملفات الأكثر أهميةً، لا سيّما ما يتّصل بالعمل الميداني، والأنشطة المُقررة سابقًا بشكل عاديّ، حتّى صدور مرسوم تعيين الأعضاء الجدد وحصول التسلّم والتسليم.

وفي ما يلي أبرز هذه الأعمال الداخليّة والخطوات التي اتّخذتها الهيئة خلال النصف الأوّل من عام 2025.

1. **كثّفت الهيئة من اتّصالاتها مع رئاسة الحكومة ووزارة العدل واللّجنة النيابيّة لحقوق الإنسان،** باعتبارها الجّهات المعنيّة بتلقي طلبات الترشّح لعضويّة الهيئة، وبإعداد مرسوم التعيين وإقراره. وقد طرحت الهيئة هذا الموضوع مع هذه الأطراف الثلاثة التي أبدت تجاوبًا، كما تابعت بشكلٍ متكرّر أين أصبحت الترشيحات.

وتُشدّد الهيئة في هذا المجال على الأولويّات التالية:

- تقديم الترشيحات ضمن المهل القانونيّة، وإصدار المرسوم قبل انتهاء الولاية الحاليّة؛
- الطلب إلى وزارة العدل التواصل مع وزارة الماليّة لاقتراح تعيين مخصّصات رئيس الهيئة، وفقًا لمندرجات القانون 2018/105، الأمر الذي يحصل أسوةً بالهيئات الوطنيّة المستقلّة الأخرى رغم انقضاء خمس سنوات على تشكيل الهيئة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى بدلات حضور الاجتماعات للأعضاء. وتقع مسؤوليّة تقديم الاقتراح بهذه المخصّصات على وزيري العدل والماليّة وطرحها على الحكومة لإقرارها في أسرع وقت؛
- زيادة مساهمة الحكومة في موازنة الهيئة، لكي تتمكّن من القيام بالمهامّ المُلقاة على عاتقها، وبناء وحداتها المتخصّصة وجهازها الإداري. ونُلفت النظر إلى أن مساهمة الحكومة في موازنة الهيئة خلال السنوات الماضية، كانت تساوي 10% من المطلوب فقط.

2. **كثّفت الهيئة التواصل والتفاوض مع الأطراف الدوليّة والوطنيّة المعنيّة، من أجل تحقيق هدف بناء قاعدة بيانات مركزيّة موحّدة عن قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا**، كما ينصّ على ذلك القانون 2018/105. وتُسجّل الهيئة أنّه تمّ إحراز تقدّم في التعاون مع المؤسّسات الحكوميّة والعسكريّة والأمنيّة لجهة التعاون في تبادل المعلومات، لا سيّما في ملفّ المفقودين في سوريا. وكذلك الأمر مع الجمعيّات والمؤسّسات المدنيّة في هذا المجال. إلا أنّ هذا التقدّم لا يزال دون المستوى المطلوب، ودون الطموح، عندما يتعلّق الأمر ببناء قاعدة بيانات مركزيّة.

   وفي هذا المجال، كان الطرف الأساسي الذي تتحاور الهيئة معه هو اللّجنة الدوليّة للصليب الأحمر. ثمّ شمل هذا التفاوض اللّجنة الدوليّة للمفقودين، التي تملك هي أيضًا قاعدة بيانات وبرمجيّات متعلّقة بها، وقد عرضت إمكانيّة التعاون. كما أنّ الهيئة وقّعت أيضًا اتفاقيّة تعاون مع جمعية "لنعمل من أجل المفقودين" تتعلق باستخدام برمجياتها والحصول على قاعدة البيانات المتوفّرة لديها، ضمن الشروط المتعارف عليها دوليًّا.

   أعطت الهيئة أهميّة كبيرة لهذا الملف، على الرغم من عدم حصول تطوّر ملموس فيه خلال السنوات الماضية. إلّا أن الهيئة تمكّنت خلال عامي 2024 و2025 من توفير المتطلّبات التنظيميّة والتقنيّة الأساسيّة التي تمكّنها من بناء قاعدة البيانات هذه، ولا سيّما:

   - إقرار كتاب قواعد حفظ البيانات؛
   - تكثيف وتوسيع نطاق التفاوض مع الأطراف الدوليّة المعنيّة في هذا المجال؛
   - القيام بخطوات عمليّة للتعاون العملي في ما يتعلّق بالبيانات والبرمجيّات التي تستخدمها جمعية "لنعمل من أجل المفقودين"، وباشرت بالخطوات التنفيذيّة لذلك.

3. **بتاريخ 30 أيّار 2025 اجتمعت الهيئة وأقرّت بموجب محضر رسمي، مشروع موازنتها للعام 2026، وقامت بإرساله أصولًا إلى المديريّة العامّة لرئاسة مجلس الوزراء من أجل ايداعه وزارة الماليّة. كما أعدت تقريرًا ماليًّا عن مجمل السنوات الخمس من ولايتها.**

4. **في مجال التوظيف: تمكّنت الهيئة من توسيع جهازها الإداري، ووفّرت التمويل الضروري من خلال التعاون مع الجّهات الدوليّة الداعمة،** على أمل أن تزيد الحكومة مساهمتها في موازنة الهيئة بما يمكنها من توفير التمويل المستقل لهذا الجهاز واستكمال بنائه.

وخلال السنوات الأربع الأولى من ولاية الهيئة، اقتصر الجهاز التنفيذي للهيئة على مديرة برامج ومساعدة إداريّة، ومساعدين مؤقّتين بشكل متقطّع. كما اعتمدت الهيئة على مستشارين القانونّيين في المجالات التقنّية الأخرى لإعداد الدراسات، وحظيت بمساعدة متخصّصة لإعداد استراتيجيّتها.

وخلال عام 2025، تمكّنت الهيئة من توسيع جهازها الإداري، فأُضيفت إلى الوظيفتين المذكورتين أعلاه الوظائف التالية:

أ. تمّ توظيف مديرة تنفيذيّة للهيئة، وبدأت العمل بتاريخ 19 أيّار؛

ب. تمّ توظيف مدير مالي للهيئة، وبدأ العمل بتاريخ 10 حزيران؛

ت. تمّ تكليف استشاري في إدارة المعلومات لمدّة شهرين، بهدف مواكبة الهيئة وتقييم الاحتياجات وتقديم اقتراحات وخطة عمل تتعلّق ببناء قاعدة البيانات، والتي يُتوقّع أن يُعيّن مسؤول عنها بناءً على نتائج دراسة المستشار.

5. **توقيع اتفاقيّات جديدة** خلال عام 2025، وقّعت الهيئة ثلاث اتفاقيّات تعاون جديدة، وذلك على النحو التالي:

أ. **اتفاقيّة تعاون مع جامعة القديس يوسف:** وقّعت بتاريخ 8 نيسان 2025، وتتعلق بالتعاون الأكاديمي والفنّي، والقيام بأنشطة مشتركة لها صلة بقضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا.

ب. **اتفاقية/اتفاقيات تعاون مع جمعية "لنعمل من أجل المفقودين"** شملت:

أ. اتفاقية تتعلّق بمقابلة المحرّرين من سوريا وإجراء مقابلات وإعداد تقرير عنها؛

ii. اتفاقية تتعلّق بالقبور المكتشفة في عرسال وإعداد تقرير سياقي عنها؛

iii. اتفاقية تعاون أبعد مدى تتعلق بمشاركة قاعدة البيانات والبرمجيّات الخاصة بالجمعية، لصالح الهيئة.

ث. **اتفاقية إطارية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،** يتم العمل على النقاط الأخيرة قبل توقيع الاتفاقيّة التي جرى التوصّل إليها من خلال حوار ثلاثي بين السفارة السويسريّة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئة. وبموجب هذه الاتفاقيّة، فإن الدعم الذي تتلقّاه الهيئة من السفارة السويسريّة سوف يُدار بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي سيسعى بدوره إلى توسيع مروحة المانحين الداعمين للهيئة الوطنيّة للمفقودين.

ج. **مذكّرة تفاهم مع المؤسّسة الأمميّة للمفقودين في سوريا،** سيتمّ توقيع اتفاقية تعاون مع المؤسّسة الأمميّة خلال شهر حزيران 2025. وقد أبدت رئيسة المؤسّسة كارلا كينتانا اهتمامًا كبيرًا بالتعاون مع الهيئة، لما فيه مصلحة مشتركة في متابعة المفقودين في سوريا وأولئك المفقودين في لبنان.

الخـــــاتمة

تختتم الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا ولايتها الأولى بعد خمس سنوات من العمل المتواصل في ظلّ ظروف شديدة التعقيد، على المستويين الوطني والإقليمي. لقد عملت الهيئة في مناخ سياسي غير مستقر، شحيح الموارد، ومثقل بالعقبات البنيويّة والقانونيّة والإداريّة، إلى جانب تردّد واضح في القرار السياسي، ما وضعها أمام تحدّيات متواصلة منذ لحظة انطلاق عملها. ورغم كلّ ذلك، تمكّنت الهيئة من الثبات والحفاظ على استقلاليّتها والاستمرار في أداء مهامّها الجوهريّة استنادًا إلى ما نصّ عليه القانون رقم ٢٠١٨/١٠٥.

بموجب هذا القانون، أنشأ المشترع اللبناني مرفقًا عامًا إراديًّا وأوكل مهمّة إدارته بانتظام واضطراد إلى الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا، هذه الهيئة المستقلّة التي أصبحت، بموجب القانون، المرجعيّة الوطنيّة لهذه القضيّة الإنسانيّة التي صنّفها المشترع اللبناني كمصلحة عامّة وطنيّة.

خلال هذه الولاية، لم تكن الهيئة مجرّد إدارة متخصّصة مكلّفة بإدارة مرفق عام يتمثّل في كشف مصير المفقودين والمخفيّين قسرًا، بل سعت إلى ترسيخ نهج ومفهوم جديدين في التعامل مع قضية المفقودين. فنجحت في بناء خطاب وطني وإنساني جامع، يعترف بوجع الضحايا وذويهم، ويُبقي القضيّة خارج التجاذبات السياسيّة والانقسامات الداخليّة. تمسّكت الهيئة الوطنيّة بدورها كمرجعيّة مستقلّة، وتعاملت بحزم مع كل محاولات التسييس أو الاستتباع أو الاستخدام. فجاء خطابها مبنيًا على الحقّ، والقانون، والواجب الوطني والإنساني، رافضةً بذلك كل منطق التبعيّة أو الاصطفاف.

واحدة من أعظم إنجازات الهيئة في ولايتها الأولى، تمثّلت في التزامها الكامل بأحكام ولايتها القانونية، وعلى رأسها الالتزام الصارم بالمبادئ الأخلاقية في جمع البيانات، وحماية المعلومات، والحفاظ على سريّتها وضمان استخدامها الحصري من أجل كشف مصير المفقودين. بهذا، أرست الهيئة معيارًا عاليًا للمصداقية والنزاهة، وساهمت في ترسيخ الثقة لدى الأهالي والمجتمع، بعد عقود من الخيبات والوعود المعلّقة.

وفي هذه اللّحظة المفصليّة، تتقدّم الهيئة من الرأي العام بتقريرها الأوّل، الذي لا يُختصر بمجرد جردة حساب إداريّة، بل يشكّل وثيقة وطنيّة وشهادة حيّة على مرحلة تأسيسية لمسار عدالة طويل الأمد. يتزامن هذا التقرير مع استحقاق وطني دقيق يتمثل في تعيين أعضاء الهيئة المقبلة. وإننا نرى في هذا التوقيت فرصة ثمينة لإعادة التأكيد على أهمية ترسيخ الهيئة في وجدان الوطن كمؤسّسة دائمة ومستقلة وجامعة، ذات نهج منبثق من عذابات أهالي المفقودين ونضالاتهم ومن أحكام القانون ٢٠١٨/١٠٥، فلا تتبدّل وظائفها بتبدّل السلطات، ولا تتأثر بالضغوط أو النزاعات، بل تبقى ملتزمة بالحقيقة وكشف المصير.

إنّ ما راكمته الهيئة من مصداقيّة خلال ولايتها الأولى يشكّل حجر الأساس للمرحلة المقبلة، ويضع على عاتق الهيئة الجديدة مسؤوليّة مواصلة هذا المسار بنفس الروح، وبنفس الحرص على الكرامة الإنسانيّة والحقّ في المعرفة. ومن هنا، فإنّ الاستمراريّة ليست مجرد انتقال في المهام، بل هي تأكيد على ثبات النّهج، وعلى بناء مؤسّسة وطنيّة حقيقية تعكس آمال العائلات، وتكون صوتًا للضّحايا، لا أداة لأيّ جهة أو توجه.

وفي موازاة ذلك، يشهد لبنان اليوم بوادر إيجابيّة على مستوى انتظام العمل الدّستوري، من خلال انتخاب رئيس للجمهوريّة وتشكيل حكومة، ما يعيد الأمل بإمكانيّة تعزيز العمل المؤسّساتي. كذلك، تشهد المنطقة تحولًا مفصليًا بدأ مع سقوط النّظام في سوريا، ما فتح المجال أمام مقاربة نوعيّة لملفّ المفقودين في سوريا، وكذلك في لبنان، ويُتيح فرصًا جديدة للتعاون والكشف عن مصائر المئات من اللبنانيين والمقيمين الذين فُقدوا داخل وخارج الأراضي اللّبنانيّة، بالتعاون مع مجموعة من الشركاء المحليّين والدوليّين.

إن صمود الهيئة الوطنيّة، وتماسك خطابها، والتزامها بالقانون، رغم التحدّيات والمصاعب، هو ما أوصلها إلى هذه اللّحظة. لحظة تختزن كلّ أبعاد النّضال المدنيّ والحقوقيّ في سبيل الحقيقة، وتحمل في طيّاتها إمكانية انطلاقة جديدة، أكثر نضجًا، وأكثر ثقة، وأكثر اقترابًا من هدفها النّهائي: كشف مصير جميع المفقودين، ومداواة الجرح الوطنيّ المفتوح بالمعرفة وكشف المصير، لا بالنّسيان أو الإنكار.

تمهيد

الملحق المالي

السنة	تفصيل	الحكومة اللبنانية	وزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية (FDFA)	اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC*1	المركز الدولي للعدالة الانتقالية ICTJ *2	مؤسسة غزال	مؤسسة فرنسا Fondation de France	المجموع دولار أميركي	المجموع ليرة لبنانية
2021	المساهمات	LBP 1,362,063,000.00	$0	$0	$0	$0	$0	$0	LBP 1,362,063,000.00
	المصاريف	LBP 0.00	$0	$0	$0	$0	$0	$0	LBP 0.00
2022	المساهمات	LBP 1,000,000,000.00	$0	$0	0	$0	$0	$0	LBP 1,000,000,000.00
	المصاريف	LBP 0.00	$0	$0	0	$0	$0	$0	LBP 0.00
2023	المساهمات	LBP 3,732,442,000.00	$59,950	$68,260	$10,370.00	$0	$0	$138,580	LBP 3,732,442,000.00
	مصاريف (رواتب وأجور)*3	LBP 78,675,577.00	$16,050	$29,400	$0.00	$0	$0	$45,450	LBP 78,675,577.00
	مصاريف (نشاطات)	LBP 0.00	$0	$38,860	$10,370.00	$0	$0	$49,230	LBP 0.00
	مصاريف اخرى	LBP 0.00	$708	$0	$0.00	$0	$0	$708	LBP 0.00
	مجموع المصاريف	LBP 78,675,577.00	$16,758	$68,260	$10,370.00	$0	$0	$95,388	LBP 78,675,577.00
2024 *4	مساهمات	LBP 0.00	$79,950	$53,300	$13,470.00	$0	$0	$146,720	LBP 0.00
	تعهد بمساهمات	LBP 3,732,442,000.00	$0	$0	$0.00	$0	$0	$0	LBP 3,732,442,000.00
	مصاريف (رواتب وأجور)	LBP 105,102,900.00	$85,444	$31,800	$0.00	$0	$0	$117,244	LBP 105,102,900.00
	مصاريف (نشاطات)	LBP 1,791,809,587.50	$21,950	$21,500	$13,470.00	$0	$0	$56,920	LBP 1,791,809,587.50
	مصاريف اخرى	LBP 325,167,675.00	$19,786	$0	$0.00	$0	$0	$19,786	LBP 325,167,675.00
	مجموع المصاريف	LBP 2,222,080,162.50	$127,180	$46,750	$13,470	$0	$0	$187,400	LBP 2,222,080,162.50
2025 *5	مساهمات	LBP 0.00	$53,558	$0	$4,000	$0	$0	$57,558	LBP 0.00
	تعهد بمساهمات	LBP 0.00	$108,524	$31,800	$7,000	$25,000	$25,000	$197,324	LBP 0.00
	مصاريف ((رواتب وأجور	LBP 0.00	$42,902	$15,900	$0.00	$0	$0	$58,802	LBP 0.00
	مصاريف ((نشاطات	LBP 0.00	$17,500	$0	$0.00	$0	$0	$17,500	LBP 0.00
	مصاريف اخرى	LBP 0.00	$12,852	$0	$0.00	$0	$0	$12,852	LBP 0.00
		LBP 0.00	$73,254	$15,900	$0.00	$0	$0	$89,154	LBP 0.00

١* يوجد انفاق مباشر وانفاق غير مباشر على البرامج والرواتب الخاصة بنشاطات الهيئة / **٢*** يوجد انفاق غير مباشر على البرامج / **٣*** المادة ٢٥ من القانون ٢٠٢٨/١٠٥ تنص على مايلي: "يتقاضى رئيس الهيئة تعويضا شهريا مقطوعا، أما سائر الأعضاء فيتقاضون تعويضات عن حضور الجلسات، وتحدد هذه التعويضات بناء على اقتراح وزيري المالية والعدل" / **٤*** الحسابات المالية العائدة الى سنة ٢٠٢٥ لاتزال قيد التدقيق / **٥*** تم احتساب مساهمات ونفقات سنة ٢٠٢٥ حتى شهر يونيو /حزيران ٢٠٢٥ لعدم اكتمال السنة المالية

تنشر التقارير المالية الكاملة على موقعنا الالكتروني: ncmfd.org.lb

مرسوم تشكيل الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسراً رقم 6570 وتعديلاته

المختلطين وإمكانية التعديل ومستوى الأولوية والمخاطر المحتملة.

المادة الرابعة: الطلب الى الأجهزة العسكرية والأمنية كافة التشدد ردعيا، في قمع المخالفات بما يؤدي الى عدم تفشي الفيروس وانتشاره كما التنسيق والتعاون مع السلطات المحلية والمجتمع الأهلي لتحقيق ذلك.

المادة الخامسة: الطلب الى وسائل الإعلام، والمشكورة على تعاونها مع الأجهزة العسكرية والأمنية والصحية والسلطات المحلية الاستمرار بالحملات الإيجابية التوعوية والوقائية.

المادة السادسة: يعمل بهذا المرسوم فور صدوره، وينشر ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعبدا في ١٧ تموز ٢٠٢٠

الامضاء: ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء: حسان دياب

وزير المالية
الامضاء: غازي وزني

وزير الخارجية والمغتربين
الامضاء: ناصيف حتي

وزير الدفاع الوطني
الامضاء: زينة عكر

وزير الاشغال العامة والنقل
الامضاء: ميشال نجار

وزير الداخلية والبلديات
الامضاء: محمد فهمي

وزير الاقتصاد والتجارة
الامضاء: راوول نعمه

وزير العدل
الامضاء: ماري كلود نجم

وزير الصحة العامة
الامضاء: حمد حسن

وزير الطاقة والمياه
الامضاء: ريمون غجر

وزير الزراعة
الامضاء: عباس مرتضى

وزير السياحة
الإمضاء: رمزي مشرفية

وزير الصناعة
الامضاء: عماد حب الله

رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء: حسان دياب

وزير الاعلام
الامضاء: منال عبد الصمد

وزير العمل
الامضاء: لميا يمين

وزارة العدل

مرسوم رقم ٦٥٧٠
تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً

إن رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور،

بناء على القانون رقم ١٠٥ تاريخ ٢٠١٨/١١/٣٠ (المفقودين والمخفيين قسراً) لاسيما المادة ١٠ منه،

بناء على اقتراح وزيرة العدل،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٨ وبتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٥،

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى: تُشكل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً من الأعضاء التالية أسماؤهم لمدة خمس سنوات غير قابلة للتجديد وهم السادة:

خالد زوده	قاضي في منصب الشرف
جوزف معماري	قاض في منصب الشرف
وليد ابو دية	محام من نقابة المحامين في بيروت
دونلي قرح	محام من نقابة المحامين في طرابلس
زياد عاطف عاشور	استاذ جامعي
عبد الرحمن عبد الحميد أنوس	طبيب شرعي
اديب مطانيوس نعمة كارمن شفيق ابو جودة	من الناشطين في حقوق الإنسان
وداد سعد الدين مراد جويس جرجس نصار	من الناشطين في الجمعيات الممثلة لذوي المفقودين

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعبدا في ٣ تموز ٢٠٢٠

الامضاء: ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: حسان دياب

وزير العدل

الامضاء: ماري كلود نجم

وزارة المالية

مرسوم رقم ٦٥٧٢

نقل إعتماد إضافي في الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠ في باب النفقات المشتركة لتغذية نبذة تعويضات نهاية الخدمة

إن رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور،

بناء على قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته، لاسيما الفقرة ٢ من المادة ٢٦ والمادة ٢٧ منه،

بناء على القانون النافذ حكما رقم ٦ تاريخ ٢٠٢٠/٠٣/٠٥ (قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٢٠)،

وبما ان الإعتمادات المرصدة لتعويضات نهاية الخدمة لا تكفي لغاية نهاية العام،

بناء على اقتراح وزير المالية،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٥

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يُفتح في الجزء الاول من الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠ في باب النفقات المشتركة نبذة تعويضات نهاية الخدمة الإعتماد الإضافي التالي:

الباب ٢٦ ـ النفقات المشتركة

الفصل ٢ ـ معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة

الوظيفة ١٠٢٣ ـ معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة

البند ١٥ ـ منافع إجتماعية

الفقرة ١ ـ معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة

النبذة ٢ ـ تعويضات نهاية الخدمة

/٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ ل.ل.

فقط أربعماية وخمسون مليار ليرة لبنانية.

المادة الثانية: تُغطى الإعتمادات المفتوحة بموجب المادة الأولى من هذا المرسوم بمأخوذات من مال الإحتياط وتصدق بقانون قطع الحساب.

المادة الثالثة: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعبدا في ٣ تموز ٢٠٢٠

الامضاء: ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: حسان دياب

وزير المالية

الامضاء: غازي وزني

قـــرارات

تعاميم ـ علم وخبر

وزارة المالية

قرار رقم ٤٦/٢٠٢٠

تعديل القرار رقم ١٠١/٢٠١٩، تاريخ ١٢ ايلول ٢٠١٩ المتعلق بالية تطبيق احكام الفقرة «هـ» من المادة ٢٥ من القانون رقم ١٤٤، تاريخ ٣١ تموز ٢٠١٩

إن المجلس الأعلى للجمارك،

بناء على المرسوم رقم ٣٥٩، تاريخ ١٥ آذار ٢٠١٧ (تعيين رئيس المجلس الأعلى للجمارك)،

بناء على المرسوم رقم ٣٦٠، تاريخ ١٥ آذار ٢٠١٧ (ترفيع وتعيين عضوين في المجلس الأعلى للجمارك)،

بناء على المرسوم الإشتراعي رقم ١٢٣، تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ (الأحكام الخاصة بوزارة المالية ـ إدارة الجمارك)،

بناء على المرسوم رقم ٤٤٦١، تاريخ ١٥ كانون الأول ٢٠٠٠ (قانون الجمارك)، لا سيما المادة ١٦ منه،

بناء على القرار رقم ٩٥، تاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٩٥ (تعريفة الرسوم الجمركية وفقاً للنظام المنسق) وتعديلاته،

بناء على القانون رقم ١٤٤، تاريخ ٣١ تموز ٢٠١٩، لا سيما الفقرة «هـ» من المادة ٢٥ منه،

بناء على قراره رقم ٢٠١٩/٩٠، تاريخ الأول من آب ٢٠١٩،

بناء على قراره رقم ٢٠١٩/١٠١، تاريخ ١٢ أيلول ٢٠١٩،

بناء على اقتراح مدير الجمارك العام بإحالته رقم ٢٠١٩/١٦٥٦٤، تاريخ ٤ شباط ٢٠٢٠،

مرسوم تشكيل الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسراً رقم 6570 وتعديلاته

مراسيم

وزارة العدل

مرسوم رقم ٧٦١٦

نقل إعتماد من احتياطي الموازنة العامة الى موازنة وزارة العدل ـ المحاكم العدلية لعام ٢٠٢١ على اساس القاعدة الإثنتي عشرية

إن رئيس الجمهورية

بناء على الدستور

بناء على قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته، لاسيما المادة ٢٦ و٦٠ منه،

بناء على القانون النافذ حكما رقم ٦ تاريخ ٢٠٢٠/٣/٥ (الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٢٠)،

بناء على القانون رقم ٢١٣ تاريخ ٢٠٢١/١/١٦ (إجازة جباية الواردات كما في السابق وصرف النفقات إعتبارا من أول شباط ٢٠٢١ ولغاية صدور قانون موازنة العامة ٢٠٢١ على أساس القاعدة الاثنتي عشرية)،

بناء على اقتراح وزيري العدل والمالية،

بناء على الموافقة الإستثنائية الصادرة عن السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس مجلس الوزراء،

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى: ينقل من احتياطي الموازنة العامة لعام ٢٠٢١ على اساس القاعدة الإثنتي عشرية:

من الجزء الأول،

الباب ٢٧ ـ احتياطي الموازنة

الفصل ٢ ـ احتياطي للنفقات الطارئة والاستثنائية

الوظيفة ١٩٠ ـ تحويلات ذات طابع عام بين الإدارات

البند ١٦ ـ نفقات مختلفة

الفقرة ١ ـ احكام قضائية ومصالحات

النبذة ١ ـ احكام قضائية ومصالحات

٣٨,٩٨٢,٠٠٠ /ل.ل.

فقط ثمانية وثلاثون مليون وتسعمائة وإثنا وثمانون ألف ليرة لبنانية

الى الجزء الاول

الباب ٥ ـ وزارة العدل

الفصل ٢ ـ المحاكم العدلية

الوظيفة ٣٣٥ ـ المحاكم الادارية والمدنية

البند ١٦ ـ نفقات مختلفة

الفقرة ١ ـ احكام قضائية ومصالحات

النبذة ١ ـ احكام قضائية ومصالحات

لتنفيذ مشروع عقد مصالحة مع الأطباء المشرعيين (العدد ١٤) إستنادا الى راي هيئة التشريع والإستشارات رقم ٢٠٢١/٨١ تاريخ ٢٠٢١/٢/١٧

٣٨,٩٨٢,٠٠٠ /ل.ل.

فقط ثمانية وثلاثون مليون وتسعمائة وإثنا وثمانون ألف ليرة لبنانية

المادة الثانية، ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعبدا في ٩ نيسان ٢٠٢١

الامضاء: ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: حسان دياب

وزير العدل

الامضاء: ماري كلود نجم

وزير المالية

الامضاء: غازي وزني

مرسوم رقم ٧٦٣٣

تعديل المرسوم رقم ٦٥٧٠ تاريخ ٢٠٢٠/٧/٣ (تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً) لجهة استبدال عضوين

إن رئيس الجمهورية

بناء على الدستور

بناء على القانون رقم ١٠٥ تاريخ ٢٠١٨/١١/٣٠ (المفقودين والمخفيين قسراً) لاسيما المادة ١٠ منه)،

بناء على المرسوم رقم ٦٥٧٠ تاريخ ٢٠٢٠/٧/٣ (تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً)،

بناء على كتابي الاعتذار المقدمين من القاضي خالد زودة والدكتور عبد الرحمن عبد الحميد أنوس،

بناء على اقتراح وزير العدل،

بناء على الموافقة الاستثنائية المعطاة من قبل السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس مجلس الوزراء،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عُدّل المرسوم رقم ٦٥٧٠ تاريخ ٢٠٢٠/٧/٣ لجهة تعيين القاضي سليم الاسطا قاضٍ في منصب الشرف في الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً، بدلا من القاضي خالد زودة، والدكتور حسن فياض حسين طبيب شرعي في الهيئة المذكورة بدلا من الدكتور عبد الرحمن عبد الحميد أنوس.

والباقي دون تعديل.

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعبدا في ١٣ نيسان ٢٠٢١
الامضاء: ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء: حسان دياب

وزير العدل
الامضاء: ماري كلود نجم

وزارة الخارجية والمغتربين

مرسوم رقم ٧٦٣١

قبول هبة عينية مقدمة
لصالح وزارة الخارجية والمغتربين ـ
سفارة لبنان لدى مملكة السويد

إن رئيس الجمهورية
بناء على الدستور
بناء على قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته لا سيما المادة ٥٢ منه،
بناء على القانون رقم ١٤٤ تاريخ ٢٠١٩/٧/٣١ (الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠١٩) لا سيما المادة ٨٥ منه
بناء على القانون رقم ٣٧٩ تاريخ ٢٠٠١/١٢/١٤ وتعديلاته (الضريبة على القيمة المضافة)،
بناء على المرسوم رقم ٥٦٧١ تاريخ ٢٠١٩/٩/٢٠ (إعفاءات من الرسوم الجمركية كافة بما فيها الحد الأدنى للرسم الجمركي)،
بناء على اقتراح وزير الخارجية والمغتربين ووزير المالية،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: قُبلت الهبة العينية المقدمة من السيد بلال شحاده لصالح وزارة الخارجية والمغتربين ـ سفارة لبنان لدى مملكة السويد وهي عبارة عن:

ـ أربكة من الجلد عدد ٣
ـ مكتب صغير
ـ ضوء للمكتب
ـ سنة كراسي
ـ طاولتين صغيرتين

وذلك لغرض استعمالها في غرفة الاستقبال.

تقدّر قيمة الهبة التقريبية بـ /١٦٥٠/ د.أ. أي ما يعادل //٢,٤٨٧,٣٧٥// ل.ل. (مليونان وأربعماية وسبعة وثمانون ألفاً وثلاثماية وخمسة وسبعون ليرة لبنانية لا غير).

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعبدا في ٩ نيسان ٢٠٢١
الامضاء: ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء: حسان دياب

وزير الخارجية والمغتربين
الامضاء: شربل وهبه

وزير المالية
الامضاء: غازي وزني

وزارة الداخلية والبلديات

مرسوم رقم ٧٦١٧

نقل إعتماد من إحتياطي الموازنة العامة
الى موازنة وزارة الداخلية والبلديات ـ
محافظة جبل لبنان لعام ٢٠٢١
على اساس القاعدة الإثنتي عشرية

إن رئيس الجمهورية
بناء على الدستور، لا سيما المادة ٨٦ منه،
بناء على قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته، لاسيما المادتين ٢٦ و٦٠ منه،
بناء على القانون النافذ حكما رقم ٦ تاريخ ٢٠٢٠/٠٣/٠٥ (الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٢٠)
بناء على القانون رقم ٢١٣ تاريخ ٢٠٢١/١/١٦ (إجازة جباية الواردات كم في السابق وصرف النفقات إعتبارا من أول شباط ٢٠٢١ ولغاية صدور قانون موازنة العامة ٢٠٢١ على أساس القاعدة الاثنتي عشرية)،
بناء على اقتراح وزير الداخلية والبلديات ووزير المالية،
بناء على الموافقة الإستثنائية الصادرة عن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء،
يرسم ما يأتي:

المادة الاولى: ينقل من احتياطي الموازنة العامة لعام ٢٠٢١ على أساس القاعدة الإثنتي عشرية الاعتماد التالي:

من الجزء الاول
الباب ٢٧ ـ إحتياطي الموازنة
الفصل ١ ـ إحتياطي للنفقات المشتركة
الوظيفة ١٩٠ ـ تحويلات ذات طابع عام بين الإدارات

مرسوم تشكيل الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسراً رقم 6570 وتعديلاته

مرسوم رقم ٩٠١٦

تعديل المرسوم رقم ٦٥٧٠ تاريخ ٢٠٢٠/٧/٣ (تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً)

إن رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور،

بناء على القانون رقم ١٠٥ تاريخ ٢٠١٨/١١/٣٠ (المفقودين والمخفيين قسراً) لا سيما المادة ١٠ منه،

بناء على المرسوم رقم ٦٥٧٠ تاريخ ٢٠٢٠/٧/٣ (تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً)،

بناء على اقتراح وزير العدل،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣٠،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عدّل المرسوم رقم ٦٥٧٠ تاريخ ٢٠٢٠/٧/٣ لجهة تعيين القاضي انطوان ضاهر قاضٍ في منصب الشرف في الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً، بدلاً من القاضي المستقيل جوزف معماري والباقي دون تعديل.

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعبدا في ٨ نيسان ٢٠٢٢

الامضاء: ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: محمد نجيب ميقاتي

وزير العدل

الامضاء: هنري خوري

وزارة الخارجية والمغتربين

مرسوم رقم ٩٠١٧

تعديل المرسوم رقم ٧٧٩٩ تاريخ ٢٠٢١/٥/٣١ القاضي بقبول هبة مالية مقدمة من حكومة جمهورية الصين الشعبية عبر سفارتها في لبنان لصالح وزارة الخارجية والمغتربين مخصصة لترميم وتجهيز مبنى الوزارة بعد انفجار مرفأ بيروت

إن رئيس الجمهورية

بناء على الدستور

بناء على قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته، لا سيما المادة ٥٢ منه،

بناء على المرسوم رقم ٤٤٦١ تاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٥ وتعديلاته (قانون الجمارك)،

بناء على القانون رقم ٣٧٩ تاريخ ٢٠٠١/١٢/١٤ وتعديلاته (الضريبة على القيمة المضافة) لا سيما المادة ١٨ منه،

بناء على القانون النافذ حكما رقم ٦ تاريخ ٢٠٢٠/٣/٥ (الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠٢٠) لاسيما المادة السابعة منه،

بناء على المرسوم رقم ٦٨٥٠ تاريخ ٢٠٢٠/٨/١٤ (قبول وإعفاء الهبات والمساعدات الخارجية التي تقدم الى لبنان لتجاوز الاضرار عن انفجار مرفأ بيروت من كافة الرسوم ومن الضريبة على القيمة المضافة)،

بناء على المرسوم رقم ٧٧٩٩ تاريخ ٢٠٢١/٥/٣١ (قبول هبة مالية مقدمة من حكومة جمهورية الصين الشعبية عبر سفارتها في لبنان لصالح وزارة الخارجية والمغتربين مخصصة لترميم وتجهيز مبنى الوزارة بعد انفجار مرفأ بيروت.

بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٥٢ تاريخ ٢٠١٠/١٠/٦ المتعلق بإعفاء الهبات الواردة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الى الادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات وتحديدا المعدات والآليات المستوردة من اصل الهبات المالية المقدمة من الرسوم،

بناء على اقتراح وزيري الخارجية والمغتربين والمالية

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣٠،

يرسم ما يأتي:

المادة الاولى: تعدل المادة الرابعة من المرسوم رقم ٧٧٩٩ تاريخ ٢٠٢١/٥/٣١ التي تنص على:

«تفتح وزارة المالية خلال مدة تنفيذ المشروع الاعتمادات الإضافية اللازمة للهبة مرة واحدة أو تباعا في موازنة السنة المالية الجارية و/أو في موازنات السنوات المالية اللاحقة، وذلك عند كل عملية تحويل للمبالغ النقدية خلال السنة المالية من الجهة المانحة الى حساب الهبات والتبرعات المفتوح في مصرف

وزارة العدل

مرسوم رقم ١٠٥٠٨

تعديل تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً

إن رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور،

بناء على القانون رقم ١٠٥ تاريخ ٢٠١٨/١١/٣٠ (المفقودين والمخفيين قسرا) لا سيما المادة ١٠ منه،

بناء على المرسوم رقم ٦٥٧٠ تاريخ ٢٠٢٠/٧/٣ (تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرا)،

بناء على المرسوم رقم ٧٦٣٣ تاريخ ٢٠٢١/٤/١٣ (تعديل المرسوم رقم ٦٥٧٠ تاريخ ٢٠٢٠/٧/٣ (تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرا لجهة استبدال عضوين)،

بناء على المرسوم رقم ٩٠١٦ تاريخ ٢٠٢٢/٤/٨ (تعديل المرسوم رقم ٦٥٧٠ تاريخ ٢٠٢٠/٧/٣ تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرا)،

بناء على كتاب الاستقالة المسجل برقم ١٠٥٠/ق٢٠١٩ تاريخ ٢٠٢١/٦/٨،

بناء على كتاب نقيبي الأطباء في بيروت وطرابلس المسجل برقم ٨٦٥/ق٢٠٢١ تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٣،

بناء على كتابي نقيبي المحامين في بيروت وطرابلس المسجلين برقم ١٠٥٠/ق٢٠١٩ تاريخ ٢٠١٩/٥/١٤ و٢٠١٩/٧/٢،

بناء على اقتراح وزير العدل،

بناء على الموافقة الاستثنائية الصادرة عن السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عدّل تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرا على الشكل التالي:

ناجي صعيبي	طبيب شرعي	بدلاً من حسن فياض حسين
مروان صقر صقر	محام من نقابة المحامين في بيروت	بدلاً من وليد أبو دية
فواز زكريا	محام من نقابة المحامين في طرابلس	بدلاً من دوللي فرح

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بعبدا في ١٧ تشرين الأول ٢٠٢٢

الامضاء: ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: محمد نجيب ميقاتي

وزير العدل

الامضاء: هنري خوري

مرسوم رقم ١٠٥٨٨

نقل اعتماد من إحتياطي الموازنة العامة الى موازنة وزارة العدل ـ الإدارة المركزية لعام ٢٠٢٢

إن رئيس الجمهورية

بناء على الدستور

بناء على قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته، لا سيما المادتين ٢٦ و٦٠ منه،

بناء على القانون النافذ حكما رقم ٦ تاريخ ٢٠٢٠/٣/٥ (قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٢٠)،

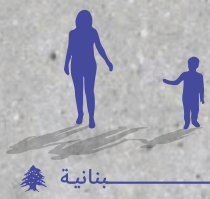

الهيئة الوطنية للمفقودين
والمخفيين قسراً لبنان
National Commission for the Missing
and Forcibly Disappeared Lebanon
الجمهورية اللبنانية

فرن الشباك، سنتر سلطان، الطابق الخامس
مكتب 43 66 09 71 961 +
inf@ncmfd.org.lb | www.ncmfd.org.lb
@NCMFD_Lebanon